العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 261 February 2024
العدد 261 - شباط (فبراير) 2024

"طريق الهند": النهضة اللوجستية للقطاع الخاص العربي

- القاهرة تحتضن الاجتماع الخامس للغرف العربية والتركية: شراكات وتحالفات استراتيجية
- نمو كبير للتبادل التجاري العربي الألماني
- "الاقتصاد العالمي" يبدأ مرحلة النزول النهائي نحو هبوط هادئ؟!
- سلسلة نشاطات ولقاءات لاتحاد الغرف العربية لتعزيز واقع القطاع الخاص العربي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

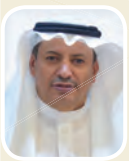

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

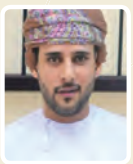

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

العالم مجددا أمام مخاوف ارتفاع التضخّم وأسعار الغذاء؟!

تتطور الأمور على صعيد استهداف السفن في البحر الأحمر بشكل غير مسبوق، وقد ظهرت العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد سواء الإقليمي أو العالمي، إلا أن هناك تداعيات أخرى غير مرئية.

على مدار العامين الماضيين شددت البنوك المركزية إجراءاتها لمحاربة التضخم، ورفعت أسعار الفائدة لمستويات تاريخية، ومؤخرا بدأت تؤتي هذه الإجراءات ثمارها. خلال يناير الماضي كانت الزيادة السنوية للتضخم في أميركا هي الأقل منذ ثلاثة أعوام تقريبا، وفي أوروبا تراجع التضخم في فبراير إلى 2.6 في المئة. كل هذا الآن في مرمى نيران هجمات البحر الأحمر.

دفعت الهجمات السفن لتغيير مسارها من البحر الأحمر باتجاه طريق رأس الرجاء الصالح، مفضلة عدد أيام أكبر في الرحلة وتكلفة أعلى، على المخاطرة بالمرور في البحر الأحمر. هذا بالتأكيد يؤثر على سلاسل الإمداد العالمية، وتكلفة وأسعار المنتجات النهائية، وبالتالي يرفع أسعار السلع بما يصب في زيادة التضخم، وهو ما أكده أوليغ كوبياكوف، المسؤول في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، من أنّ الهجمات على الممرات المائية عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر تؤثر سلبا على تجارة الغذاء العالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أيضا هذه الهجمات لها تداعيات سلبية على أسعار النفط والغاز عالميا، إذ يعد البحر الأحمر طريقا رئيسيا لناقلات النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا. يمكن أن تؤدي الاضطرابات إلى ارتفاعات قصيرة المدى في أسعار النفط بسبب المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات.

تداعيات اضطرابات البحر الأحمر ماثلة للأعين ولا تحتاج إلى دلائل، فهي تعطل واحدا من أهم الطرق والممرات البحرية عالميا، إذ تمر عبر مياهه نحو 12 في المئة من التجارة العالمية سنويا، كما أنه يربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا.

وبالتأكيد تعطل هذه الهجمات طرق الشحن، وتعيق تدفق البضائع، مما يؤدي إلى تأخير التسليم وزيادة تكاليف الشحن. ويمكن أن يؤثر ذلك على الصناعات المختلفة التي تعتمد على النقل في الوقت المناسب، مثل التصنيع وتجارة التجزئة. كما تزيد من تكاليف التأمين، وهذا يؤثر سلبا على التكلفة الإجمالية للبضائع المنقولة.

كل هذه الاضطرابات قد تقود حالة عدم اليقين الاقتصادي، وهذا يؤثر على قرارات الاستثمار والعلاقات التجارية بين البلدان. وقد تحتاج البلدان إلى زيادة الوجود البحري والتدابير الأمنية في المنطقة، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للتجارة. هذا علاوة على تهديد الاستقرار الإقليمي، مما قد يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية والعلاقات التجارية الأوسع بين الدول.

في المحصّلة، تتعرض التجارة العالمية لتهديد مباشر من حيث حجم أعمالها وأدائها وفرص نموها خلال عام 2024، بعد تزايد الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر، الأمر الذي أجبر نحو 18 شركة شحن على تعديل مسارها، وهو ما يزيد من تكلفة الرحلة الواحدة نحو مليون دولار.

التكاليف المضافة على كل رحلة، سيتحملها المستهلك النهائي بالضرورة، في صورة زيادة أسعار الأغذية والسلع والخدمات، مما قد يعيد شبح التضخم للظهور من جديد، ليهدد أغلب دول العالم، أو بالكاد سيحافظ على مستوياته المرتفعة دون هبوط ملموس خلال 2024، في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه، دون اتخاذ إجراءات تردع هذه الهجمات.

ووسط توقعات ببلوغ حجم التجارة العالمية في عام 2023، نحو 30.7 تريليون دولار، بانكماش 5 في المئة عن عام 2022، فإنّ توقعات «أونكتاد» وهي هيئة تجارية تابعة للأمم المتحدة، إزاء عام 2024 تبدو متشائمة إلى أبعد الحدود. علما أنّ «أونكتاد» لم تبن رأيها المتشائم بناء على «هجمات البحر الأحمر»، لأنها أصدرت هذه التوقعات قبل هذه الأزمة، وأرجعت سبب انكماش التجارة العالمية، إلى ضعف أداء صادرات الدول النامية. حيث شهدت التجارة العالمية انخفاضاً طوال عام 2023، متأثرةً في المقام الأول بتراجع الطلب في الدول المتقدمة، وضعف الأداء في اقتصادات شرق آسيا، وهبوط أسعار السلع الأساسية.

أمام هذا الواقع فإنّه للتغلب على كل هذه الصعوبات يجب تنويع الشركاء التجاريين والأسواق، والتعاون الدولي خاصة مع المنظمات ذات الصلة، لضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، إضافة إلى وقف الحرب التي أنهكت اقتصادات الدول المجاورة.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

"طريق الهند": النهضة اللوجستية للقطاع الخاص العربي

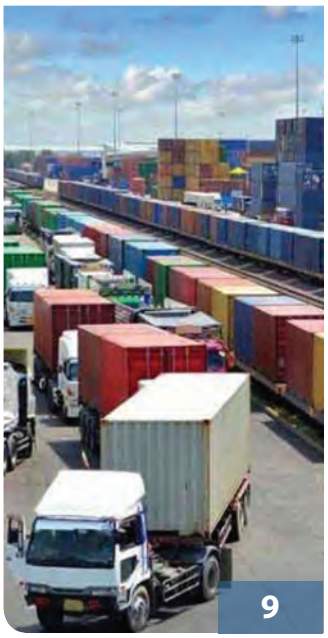

القاهرة تحتضن الاجتماع الخامس للغرف العربية والتركية: شراكات وتحالفات استراتيجية

سلسلة نشاطات ولقاءات لاتحاد الغرف العربية لتعزيز واقع القطاع الخاص العربي

نمو كبير للتبادل التجاري العربي الألماني

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

"طريق الهند": النهضة اللوجستية للقطاع الخاص العربي 9

نشاط الاتحاد

- القاهرة تحتضن الاجتماع الخامس للغرف العربية والتركية: شراكات وتحالفات استراتيجية 28
- سلسلة نشاطات ولقاءات لاتحاد الغرف العربية لتعزيز واقع القطاع الخاص العربي 34

اقتصاد عالمي

"الاقتصاد العالمي" يبدأ مرحلة النزول النهائي نحو هبوط هادئ؟! 42

غرف مشتركة

نمو كبير للتبادل التجاري العربي الألماني 46

أخبار

52

العدد 261 - شباط (فبراير) 2024
Issue No. 261 February 2024

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

China-Arab Supply Chain Cooperation Among Global Business Associations

Emerging Markets Navigate Global Interest Rate Volatility

FINANCE

EMERGING MARKETS NAVIGATE GLOBAL INTEREST RATE VOLATILITY 66

SUPPLY CHAIN

CHINA-ARAB SUPPLY CHAIN COOPERATION AMONG GLOBAL BUSINESS ASSOCIATIONS 69

JOINT CHAMBER

RECENT AACC ACTIVITIES IN 2024 & REVIEW IN 2023 72

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

"طريق الهند": النهضة اللوجستية للقطاع الخاص العربي

إعداد: د. نجوى أزهار – اتحاد الغرف العربية

يمثل مشروع «طريق الهند»، وهو مبادرة ذات رؤية تم الكشف عنها خلال قمة مجموعة العشرين 2023 في نيودلهي، علامة فارقة في مجال اللوجستيات العالمية والتجارة الدولية. يشمل هذا المشروع متعدد الأوجه ممرين مهمين: الممر الشرقي، الذي يربط الهند بشكل استراتيجي بدول الخليج العربي، والممر الشمالي، ويربط دول الخليج بأوروبا.

هذه المبادرة، التي تتلقى دعمًا تعاونيًا من دول مؤثرة مثل الهند والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، ليست مجرد شهادة على التعاون الدولي ولكنها أيضًا مغير محتمل للعبة في مجالات اللوجستيات العالمية والشبكات التجارية. من خلال تعزيز الاتصال المعزز وتبسيط طرق التجارة، يقف «طريق الهند» كمشروع رائد، يستعد لإنشاء مسارات جديدة في شبكة سلسلة التوريد العالمية وتقديم فرص رائعة للتعاون الاقتصادي والنمو والتكامل عبر هذه المناطق المتنوعة.

إن تداعيات هذا المشروع على اللوجستيات في المنطقة العربية متعددة الأوجه، وتشمل احتياجات البنية التحتية والأطر التنظيمية والاعتبارات الجيوسياسية. في هذا المشهد المتطور، يصبح دور القطاع الخاص محوريًا في مواجهة هذه التحديات، مع اغتنام الفرص في نفس الوقت لتعزيز التجارة والربط. ويعتبر القطاع الخاص العربي في وضع فريد يمكنه من الاستفادة من هذه المبادرة من خلال الحلول اللوجستية المبتكرة، والتقدم التكنولوجي، والتعاون الاستراتيجي عبر الأقاليم.

تهدف هذه الدراسة إلى الخوض في التحديات اللوجستية والفرص التي يوفرها مشروع «طريق الهند»، وتحديداً من منظور القطاع الخاص العربي. وهي تسعى إلى كشف تعقيدات وآفاق هذه المبادرة، وتقديم تحليل متعمق للتأثيرات المحتملة على ديناميكيات التجارة، وكفاءات سلسلة التوريد، والعلاقات الاقتصادية بين العالم العربي والهند مع تحديد الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الخاصة أن تشارك بفعالية في مشروع «طريق الهند»، وتعظيم عملياتها والمساهمة في تحقيق الأهداف الأوسع للنمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي.

I. ديناميكيات التجارة والتأثير الاقتصادي لطريق الهند على المنطقة العربية

يقف مشروع «طريق الهند»، الذي يمثل حلقة الوصل بين البراعة الجيوسياسية والاستراتيجية الاقتصادية، في طليعة عصر جديد في العلاقات الدولية والتجارة. ومن خلال العلاقات التجارية التاريخية، والتحولات الجيوسياسية الحالية، وإمكانية التحول الاقتصادي، يشكل هذا المشهد الخلفية التي يجب تقييم مبادرة «طريق الهند» على أساسها. يعد فهم هذه العوامل أمراً محوريًا لفهم النطاق الكامل للفرص والتحديات التي يقدمها هذا المشروع الرائد.

1. ديناميكيات التجارة التاريخية بين الهند والدول العربية وأوروبا

اتسمت ديناميكيات التجارة التاريخية بين الهند والدول العربية وأوروبا بنسيج غني من التفاعلات التي شكلت المناظر الطبيعية الاقتصادية والثقافية عبر هذه المناطق. يمتد هذا التاريخ المعقد للتجارة من العصور القديمة، عندما لم تكن طرق التجارة مجرد قنوات للتجارة ولكن أيضًا لتبادل الأفكار والثقافة، إلى العصر المعاصر، حيث تطورت هذه الديناميكيات مع التحولات الاقتصادية العالمية.

– تاريخ التجارة وتطورها

إن التاريخ التجاري الذي يربط بين الهند والدول العربية وأوروبا يمتد لعدة قرون، متأصلا بعمق في سجلات التبادل الاقتصادي والثقافي العالمي. تعود هذه العلاقة الدائمة إلى عصر طريق الحرير القديم، وهي فترة رمزية وجدت فيها التوابل الغريبة والمنسوجات الدقيقة والأحجار الكريمة في الهند طريقها عبر الطرق البرية والبحرية الشاقة إلى الأسواق الصاخبة في العالم العربي وإلى قلب أوروبا. كان طريق الحرير أكثر من مجرد طريق تجاري؛ فهو جسر يربط الحضارات، ولا ييسر التجارة فحسب، بل أيضا تبادل الأفكار والأديان والثقافات عبر القارات..

مع تقدم الوقت إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، شهدت ديناميكيات هذه التجارة تحولات كبيرة. أدخل عصر الاستعمار عناصر جديدة في هذه العلاقات التجارية، حيث أنشأت القوى الأوروبية مستعمرات ومراكز تجارية عبر آسيا والشرق الأوسط. شهدت هذه الفترة اندماج شبه القارة الهندية والمناطق العربية في الاقتصاد العالمي بطريقة تأثرت بشكل كبير بالمصالح الأوروبية وطلبات السوق. جلب الظهور اللاحق للدول القومية الجديدة في حقبة ما بعد الاستعمار طبقات إضافية من التعقيد لهذه العلاقات. وتطورت السياسات التجارية لتعكس المصالح الوطنية المكتشفة حديثا، وبدأت أطر التعاون الإقليمي في التبلور، حيث أعادت تشكيل الطرق والشراكات التجارية التقليدية.

أدى ظهور العولمة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين إلى زيادة حفز التغييرات في ديناميكيات التجارة التاريخية هذه. وقد أدى ظهور التكنولوجيا وتحرير السياسات التجارية وتشكيل تكتلات اقتصادية جديدة إلى تيسير تكامل اقتصادي أعمق وظهور أسواق جديدة. شهدت هذه الحقبة تنويعًا في المحافظ التجارية بين هذه المناطق، مع التحول نحو التكنولوجيا والخدمات والسلع غير التقليدية الأخرى، جنبًا إلى جنب مع السلع الأساسية التاريخية للتوابل والمنسوجات والموارد الطبيعية. ويعكس هذا التطور الطبيعة الدينامية للتجارة الدولية وقابلية هذه المناطق للتكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة

اليوم، كما نقف في القرن الحادي والعشرين، لا تزال أصداء طريق الحرير القديم محسوسة في العلاقات التجارية النابضة بالحياة بين الهند والدول العربية وأوروبا. تستمر هذه العلاقات في التطور، وتشكلها الموروثات التاريخية والسياسات الاقتصادية الحديثة والرؤية المشتركة لاقتصاد عالمي مزدهر ومترابط. مشروع «طريق الهند»، في هذا السياق، ليس مجرد مسعى لوجستي ولكنه استمرار لهذه الرحلة التاريخية، واعدًا بإعادة تشكيل وتنشيط هذه الطرق التجارية القديمة للعصر الحديث.

– العلاقات والاتجاهات التجارية الحالية:

يتميز المشهد التجاري المعاصر بين الهند والدول العربية وأوروبا بتفاعل ديناميكي بين التجارة التقليدية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة. وتمثل هذه المرحلة تطوراً هاماً عن أنماط التجارة التاريخية، حيث تعرض إطاراً تجارياً متنوعاً ومتقدماً من الناحية التكنولوجية.

– تنويع السلع والخدمات التجارية: في السنوات الأخيرة، حدث تحول ملحوظ في الحوافظ التجارية لهذه المناطق. في حين أن السلع التقليدية مثل النفط والمنسوجات والمنتجات الزراعية لا تزال تتمتع بقيمة كبيرة، هناك تركيز متزايد على التكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية والخدمات. على سبيل المثال، اكتسب قطاعا تكنولوجيا المعلومات والأدوية المزدهر في الهند موطئ قدم كبير في الأسواق الأوروبية. وفقًا لبيانات المفوضية الأوروبية، في عام 2020، شكلت الآلات ومعدات النقل 49.8٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الهند، بينما مثلت المواد الكيميائية 19.4٪. ويشير هذا التحول إلى اتجاه أوسع نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تؤدي الخدمات والتكنولوجيا دوراً حاسماً.

– تعزيز الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف: وقد تعززت العلاقات التجارية فيما بين هذه المناطق بسلسلة من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي. على سبيل المثال، تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الهند والإمارات العربية المتحدة، الموقعة في عام 2021، إلى زيادة التجارة الثنائية إلى 100 مليار دولار في غضون خمس سنوات. وبالمثل، فإن المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والاتحاد الأوروبي، والتي استؤنفت في عام 2021، تظهر الالتزام بتعميق العلاقات الاقتصادية وتوسيع الفرص التجارية.

– أثر العولمة والرقمنة: أدى تأثير العولمة، إلى جانب الرقمنة السريعة، إلى إعادة تشكيل ديناميكيات التجارة إلى حد

كبير. حيث برزت التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية كأدوات قوية للتجارة، مما مكّن الشركات من الاتصال والتعامل عبر الحدود بسهولة غير مسبوقة. استثمرت الدول العربية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، في تطوير أحدث مراكز اللوجستيات والنقل، وبالتالي تعزيز دورها كجهات فاعلة رئيسية في التجارة العالمية. في الوقت نفسه، خلقت الشبكات التجارية الراسخة في أوروبا والاقتصاد الرقمي سريع النمو في الهند مسارات جديدة للمشاركة الاقتصادية.

– الاستدامة والمبادرات الخضراء: ومن الاتجاهات الناشئة في هذه العلاقات التجارية زيادة التركيز على الاستدامة والمبادرات الخضراء. من المقرر أن تؤثر الصفقة الخضراء الأوروبية، التي تهدف إلى جعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي مستدامًا، على السياسات التجارية، وتشجيع الشركاء مثل الهند والدول العربية على تبني ممارسات أكثر خضرة. وهذا التحول نحو الاستدامة ليس استجابة للشواغل البيئية فحسب، بل هو أيضا خطوة استراتيجية للتوافق مع المعايير العالمية واجتذاب استثمارات واعية بيئيا.

تعكس العلاقات والاتجاهات التجارية الحالية بين الهند والدول العربية وأوروبا مشهدًا معقدًا ومتطورًا. وتعتبر هذه العلاقات مدفوعة بالتنويع والاتفاقات الاستراتيجية والعولمة والاستدامة، مهيأة لمزيد من النمو والتكامل الأعمق.

Partner Name	Trade Balance (US$ Thousand)	Export (US$ Thousand)	Import (US$ Thousand)	Import Partner Share (%)	Export Partner Share (%)
East Asia & Pacific	-122094340.6	95844108.6	217938449.2	38.21	24.28
Europe & Central Asia	-15883941.12	82888906.2	98772847.32	17.32	20.99
Latin America & Caribbean	-5864207.55	18388619.56	24252827.11	4.25	4.66
Middle East & North Africa	-79832817.51	56203721.4	136036538.9	23.85	14.24
North America	30971292.9	75073732.34	44102439.44	7.73	19.02
South Asia	25686989.74	30706381.87	5019392.13	0.88	7.78
Sub-Saharan Africa	-7278620.1	30877811.1	38156431.2	6.69	7.82
World	-175588331.1	394813673.4	570402004.5	100	100

– دور «طريق الهند» في إعادة تشكيل ديناميكيات التجارة

تقف مبادرة «طريق الهند» كمشروع ضخم مع إمكانية تغيير ديناميكيات التجارة الحالية بين الهند والدول العربية وأوروبا بشكل كبير. هذه المبادرة، التي تتجاوز مجرد الاتصال المادي، هي مسعى استراتيجي يدمج الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية لإحداث ثورة في الطريقة التي تتفاعل بها هذه المناطق وتدير التجارة.

– تعزيز الكفاءة في التجارة والربط: يكمن الأثر الرئيسي لـ «طريق الهند» في قدرته على تعزيز كفاءة التجارة بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع، من خلال إنشاء ممرات برية قوية، إلى تقليل أوقات المرور العابر وتكاليفه، وتوفير طريق أكثر مباشرة وموثوقية لحركة البضائع. هذا أمر حيوي بشكل خاص للسلع الحساسة للوقت والقابلة للتلف، حيث يمكن أن يؤدي تقليل أوقات العبور إلى وفورات كبيرة في التكاليف وفرص التوسع في السوق. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تحسين الربط إلى تيسير زيادة حجم التجارة، مع زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. أظهرت الدراسات أن التحسينات في البنية التحتية للنقل يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم التجارة بنسبة 15–25٪.

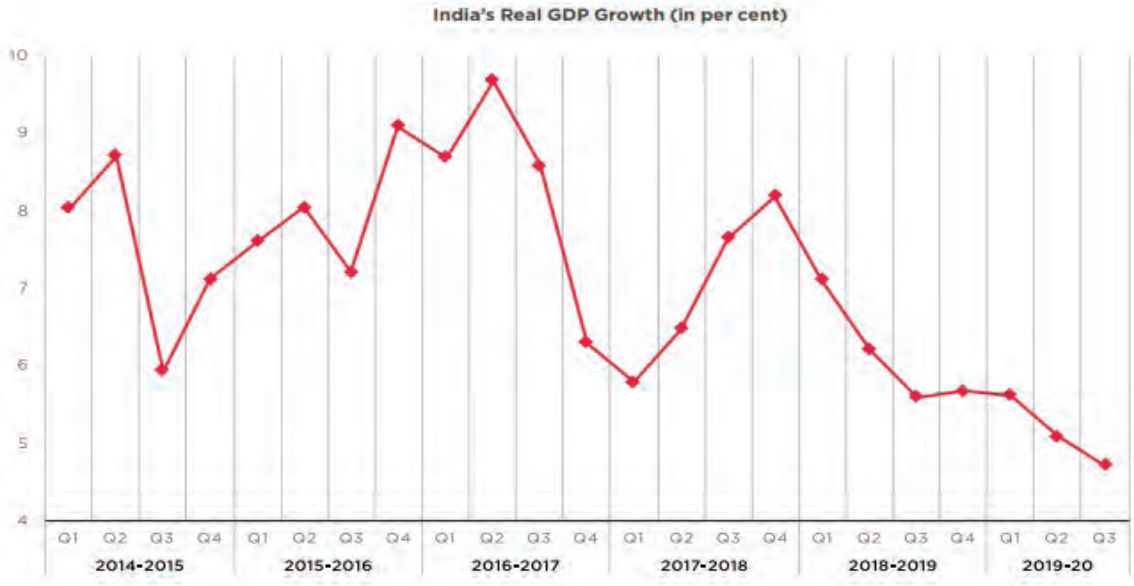

– تعزيز التكامل الاقتصادي وتنويع الأسواق: يوفر «طريق الهند» فرصة للتكامل الاقتصادي وتنويع السوق. من خلال إنشاء طرق تجارية جديدة، يمكن للشركات استكشاف الأسواق غير المستغلة، مما يؤدي إلى تنويع المحافظ التجارية. ولا يقتصر هذا التنويع على السلع بل يمتد ليشمل الخدمات والتكنولوجيا، ويشجع الابتكار والقدرة التنافسية. على سبيل المثال، يمكن أن يفتح الاتصال المعزز طرقًا جديدة للصناعات التكنولوجية المزدهرة في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي للتعاون ودخول الأسواق الأوروبية.

– معالجة الفوارق الاقتصادية الإقليمية: ويمكن للمشروع أيضا أن يعالج الفوارق الاقتصادية الإقليمية. من خلال ربط المناطق الأقل تقدمًا بالمراكز الاقتصادية الرئيسية، يمكن لـ «طريق الهند» تحفيز التنمية الاقتصادية في هذه المجالات، مما يؤدي إلى نمو إقليمي أكثر توازناً. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا بشكل خاص للمناطق الريفية والنائية في الهند والشرق الأوسط، مما يتيح لها الوصول إلى أسواق أكبر ويشجع الاستثمار في هذه المناطق.

– تحفيز الإصلاحات والتعاون في مجال السياسة التجارية: يمكن أن يكون تنفيذ «طريق الهند» حافزاً لإصلاحات السياسة التجارية. ولتحقيق أقصى قدر من الفوائد من تعزيز الربط، سيكون من الضروري تنسيق السياسات التجارية والإجراءات الجمركية والمعايير التنظيمية. ويمكن أن يؤدي هذا التنسيق إلى مزيد من التعاون الاقتصادي ويمكن أن يمهد الطريق لاتفاقات تجارية جديدة متعددة الأطراف، مما يعزز السهولة العامة لممارسة الأعمال التجارية عبر هذه المناطق.

– تعزيز ممارسات التجارة المستدامة والخضراء: يوفر مشروع «طريق الهند» سبيلاً لتعزيز ممارسات التجارة المستدامة والخضراء. إن تطوير هذا الممر مع التركيز على الاستدامة يمكن أن يشكل سابقة لمشاريع البنية التحتية المستقبلية. إنه يوفر فرصة فريدة لدمج التقنيات والممارسات الخضراء، بما يتماشى مع الأهداف والمعايير البيئية العالمية، مثل تلك الموضحة في اتفاقية باريس والصفقة الخضراء الأوروبية.

2. التأثير الاقتصادي على المنطقة العربية

إن مبادرة «طريق الهند»، التي تستعد لإحداث ثورة في طرق التجارة بين الهند والدول العربية وأوروبا، لها آثار عميقة على المشهد الاقتصادي للمنطقة العربية بالنظر إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. يعد هذا التحليل أمراً بالغ الأهمية في فهم الإمكانات التحويلية لـ «طريق الهند» ليس فقط في زيادة أحجام التجارة، ولكن أيضًا في دفع التقدم الاقتصادي المستدام والازدهار الإقليمي.

– النمو الاقتصادي والتنويع:

يمكن لتعزيز الاتصال وتحسين كفاءة التجارة الناتج عن مشروع

طريق الهند أن يحفز النمو الاقتصادي، وينوع الأنشطة الاقتصادية، وربما يعيد تشكيل دور المنطقة في مجال التجارة العالمية من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي، وخلق فرص العمل، وتطوير قطاعات صناعية جديدة، تسهم جميعها في التنمية الاقتصادية والتنويع في المنطقة العربية.

– تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة: من المقرر أن يكون مشروع «طريق الهند» حافزا هاما للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية. من خلال إنشاء طريق تجاري أكثر كفاءة ومباشرة إلى الهند وأوروبا، فإنه يفتح طرقًا جديدة للتصدير والاستيراد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الارتباط التجاري المعزز إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية المشاركة. على سبيل المثال، يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن التحسينات في البنية التحتية التجارية يمكن أن تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 2٪ للمناطق المعنية. هذا المشروع مفيد بشكل خاص للصناعات التي تعتمد على أسواق التصدير، مثل قطاعات البتروكيماويات والصناعات التحويلية والزراعة، مما يتيح لها توسيع الوصول إلى الأسواق وخفض التكاليف اللوجستية.

– تنويع الاقتصادات فيما وراء النفط: يتمثل أحد الجوانب المحورية للأثر الاقتصادي لمشروع «طريق الهند» في التنويع المحتمل للاقتصادات العربية. وتعتمد هذه البلدان تقليديا على عائدات النفط، وتستكشف سبل تنويع اقتصاداتها. يمكن أن يلعب الممر التجاري الجديد دوراً حاسمًا في هذا التحول. ومن خلال تحسين الروابط التجارية، تمكن هذه البلدان من تطوير وتصدير طائفة أوسع من السلع والخدمات، مما يقلل من اعتمادها على النفط. على سبيل المثال، يمكن لدول الخليج، بموقعها الاستراتيجي واستثمارها في البنية التحتية، أن تتطور إلى مراكز لوجستية رئيسية، ليس فقط للسلع القادمة من الهند ولكن أيضًا كبوابة للأسواق الأفريقية والأوروبية.

– إمكانات الاستثمار وخلق فرص العمل:

يمثل مشروع «طريق الهند» فرصة كبيرة للمنطقة العربية لجذب استثمارات متنوعة وخلق العديد من فرص العمل عبر مختلف القطاعات. وتمثل هذه الإمكانية للتنشيط الاقتصادي من خلال الاستثمار والعمالة جانبا رئيسيا من التأثير العام للمشروع، وهي لا تعد بمنافع اقتصادية فورية فحسب، بل أيضا بالتنمية المستدامة والازدهار على المدى الطويل في المنطقة.

– جذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة: من المقرر أن يعزز مشروع «طريق الهند» بشكل كبير إمكانات الاستثمار في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن يشمل هذا التدفق للاستثمار مجموعة واسعة من القطاعات، من تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية إلى التكنولوجيا والطاقة المتجددة. إن تركيز المشروع على تحسين الاتصال التجاري يجعل المنطقة وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب، لا سيما أولئك الذين يتطلعون إلى الاستفادة من طرق التجارة المبسطة حديثًا. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تطوير البنية التحتية للنقل المتعلقة بـ «طريق الهند» إلى جذب استثمارات كبيرة في بناء الطرق ومرافق الموانئ ومراكز اللوجستيات. لا تقتصر هذه الاستثمارات على الجوانب المادية للتجارة ولكنها تمتد أيضًا إلى البنية التحتية الرقمية، مثل منصات التجارة الإلكترونية وحلول سلسلة التوريد الرقمية، والتي تلبي إطاراً تجاريًا محدثًا. يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن مثل هذه الاستثمارات في البنية التحتية يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف على الاقتصاد، مما قد يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.5 إلى 2.5 ضعف المبلغ المستثمر.

– خلق فرص العمل عبر الصناعات المختلفة: إلى جانب الاستثمار، يعد خلق فرص العمل ميزة محتملة رئيسية لمشروع «طريق الهند». ومن المرجح أن تؤدي المراحل الإنمائية والتشغيلية للمشروع إلى خلق طائفة واسعة من فرص العمل. وهذا يشمل التوظيف المباشر في البناء والنقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن خلق فرص العمل غير المباشرة من خلال تحفيز الصناعات الإضافية مثل التصنيع وتجارة التجزئة والخدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنشاء ممرات تجارية جديدة إلى إنشاء مناطق صناعية ومجمعات تجارية جديدة، يمكن أن تصبح بدورها مراكز توظيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق الاستثمارات وتنويع الاقتصاد قد يشجعان مباشرة الأعمال الحرة ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يزيد من توسيع سوق العمل. ووفقاً للبنك

الدولي، تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً حاسماً في خلق فرص العمل، إذ تساهم في توفير أكثر من 50 في المائة من فرص العمل في العديد من الاقتصادات النامية.

– تنمية المهارات وتحويل القوى العاملة: من الجوانب التي غالبًا ما يتم تجاهلها لخلق فرص العمل، والتي تتصل بشكل خاص بمشروع «طريق الهند»، إمكانية تطوير المهارات وتحويل القوى العاملة. مع تطور الصناعات الجديدة وتوسع الصناعات الحالية، سيكون هناك طلب متزايد على العمالة الماهرة. وهذا يتيح للمنطقة العربية فرصة للاستثمار في التعليم والتدريب المهني، ومواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق المتطورة. كما يفتح التركيز على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية داخل المشروع فرصًا لوظائف عالية المهارات في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والرقمية، مما يعزز الاقتصاد القائم على المعرفة. ويمكن أن تكون لمبادرات تنمية المهارات هذه فوائد طويلة الأجل، بما في ذلك زيادة الإنتاجية، وارتفاع الأجور، وتحسين القدرة التنافسية في السوق العالمية.

– التكامل الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل:

يوفر مشروع «طريق الهند» إطارا استراتيجيا للتكامل الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل في المنطقة العربية. من خلال التركيز على مواءمة السياسات والتنمية المستدامة واستثمار رأس المال البشري والربط الإقليمي والتنويع الاقتصادي، فإن هذه المبادرة لديها القدرة على تغيير المشهد الاقتصادي للدول العربية بشكل كبير، مما يمهد الطريق لمستقبل مزدهر ومستدام.

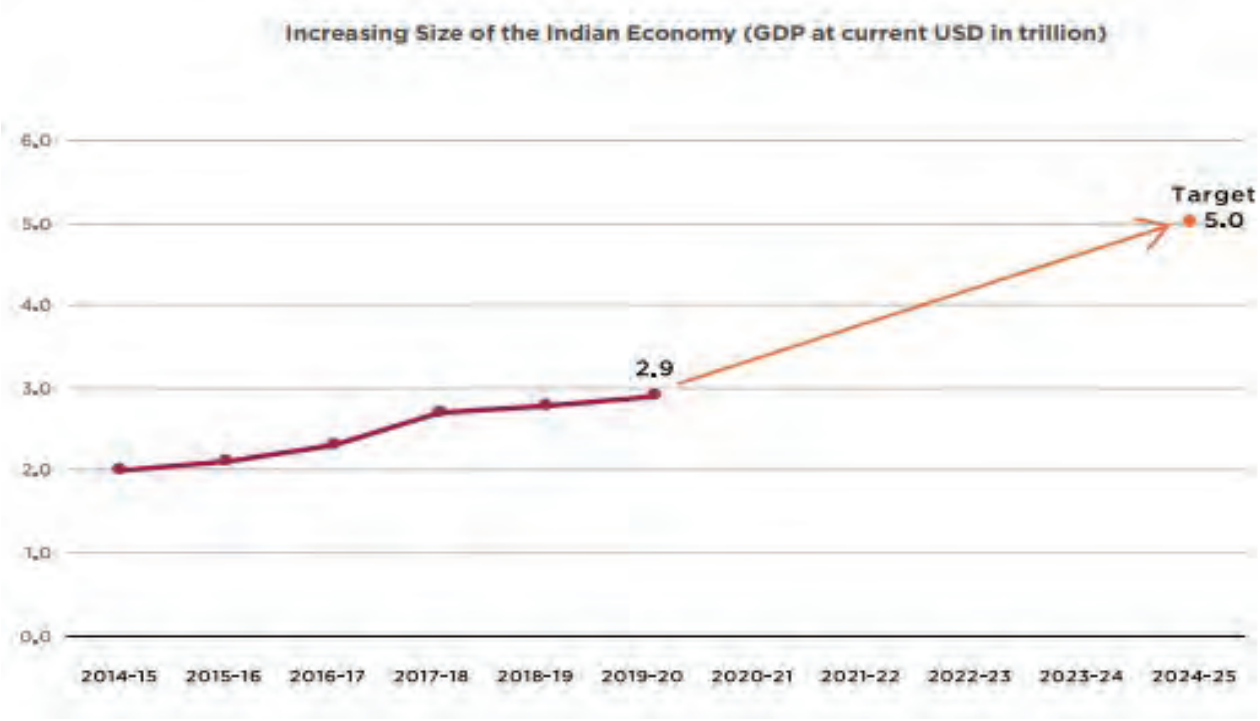

– الرؤية الاستراتيجية للتكامل الاقتصادي: إن مشروع «طريق الهند» هو أكثر من مجرد مسعى لوجستي؛ إنها رؤية استراتيجية للتكامل الاقتصادي طويل الأمد بين الهند والدول العربية وأوروبا. يدور هذا التكامل حول إنشاء منطقة اقتصادية سلسة تتحرك فيها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية، وحيث يتم تنسيق السياسات لتعزيز النمو المتبادل. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجية في توحيد الأنظمة التجارية والإجراءات الجمركية. من خلال مواءمة هذه الجوانب، يمكن لـ «طريق الهند» أن يقلل بشكل كبير من الحواجز التجارية، مما يؤدي إلى تدفق تجاري أكثر كفاءة. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعاون الإقليمي في مجال رسم السياسات، مثل مواءمة النظم الضريبية وقوانين الاستثمار، أن يعزز إلى حد كبير سهولة ممارسة الأعمال التجارية عبر هذه المناطق.

– تعزيز التنمية المستدامة: وتقع الاستدامة في صميم استراتيجيات التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. يوفر «طريق الهند» فرصة لتنفيذ التكنولوجيات الخضراء والممارسات المستدامة في تطوير البنية التحتية والعمليات اللوجستية. ويشمل هذا النهج اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والتخطيط الحضري المستدام حول المراكز اللوجستية، وتعزيز وسائل النقل الخضراء. وعلاوة على ذلك، تشمل التنمية المستدامة أيضا الجوانب الاجتماعية، مثل كفالة توزيع المنافع الاقتصادية توزيعا عادلا وإشراك المجتمعات المحلية ودعمها. ولا يتماشى تنفيذ هذه الممارسات مع الأهداف البيئية العالمية فحسب، بل يكفل أيضاً أن يكون النمو الاقتصادي مرناً وشاملاً.

– الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار: ومن العناصر الحاسمة للتنمية الطويلة الأجل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار. يمكن للمنطقة العربية، من خلال مبادرة «طريق الهند»، التركيز على تعزيز النظم التعليمية، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز ثقافة الابتكار. هذا الاستثمار في رأس المال البشري ضروري لتطوير قوة عاملة ماهرة قادرة على دفع النمو الاقتصادي واستدامته. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الابتكار، لا سيما في قطاعات مثل التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة، يمكن أن يضع المنطقة العربية كرائدة في هذه المجالات على المسرح العالمي.

– الاتصال الإقليمي وتوسيع السوق: يعزز مشروع «طريق الهند» بطبيعته الاتصال الإقليمي، وهو أمر حيوي للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. يؤدي تحسين الاتصال إلى توسيع الأسواق وقواعد المستهلكين، مما يسمح للشركات بالتوسع والاستفادة من قطاعات السوق الجديدة. وييسر هذا الاتصال أيضا التعاون عبر الحدود في مختلف القطاعات، ويعزز الخبرة والتخصص الإقليميين. على سبيل المثال، يمكن للمنطقة العربية تطوير مناطق اقتصادية متخصصة تركز على صناعات معينة، مثل التكنولوجيا أو التصنيع، مما يؤدي إلى إنشاء مراكز امتياز تجتذب الاستثمار والمواهب.

II. الهياكل الأساسية اللوجستية والتطورات التكنولوجية

تقف مبادرة «طريق الهند» عند تقاطع البنية التحتية اللوجستية المتطورة والابتكار التكنولوجي، مما يبشر بعصر جديد في التجارة والنقل للمناطق التي تربطها. ويعد تآزر البنية التحتية المادية والابتكار الرقمي أمراً أساسيًا لإطلاق الإمكانات الكاملة لمشروع «طريق الهند»، ووضع معيار لمبادرات التجارة العالمية المستقبلية.

1. تقييم البنية التحتية الحالية والاحتياجات المستقبلية

الأساس لمشروع «طريق الهند» الطموح هو البنية التحتية اللوجستية الموجودة في المناطق المعنية – الهند والدول العربية وأوروبا. يقدم هذا الجزء من الدراسة تقييمًا للوضع الحالي للبنية التحتية اللوجستية، مع تحديد نقاط القوة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

– الهياكل الأساسية اللوجستية القائمة

على الرغم من وجود جوانب من التميز في البنية التحتية اللوجستية في جميع أنحاء المناطق المشاركة في مشروع «طريق الهند»، إلا أن هناك أيضًا اختلافات وتحديات كبيرة. ويؤكد هذا التقييم الحاجة إلى اتباع نهج شامل في تخطيط «طريق الهند»، وهو نهج لا يستفيد من نقاط القوة الحالية فحسب، بل يعالج أيضًا الفجوات والفوارق لإنشاء ممر لوجستي سلس وفعال.

– البنية التحتية في الهند: لا تزال البنية التحتية اللوجستية في الهند، رغم أنها شهدت نمواً وتحديثًا كبيرين في السنوات الأخيرة، تواجه عدة عراقيل. حيث يمثل الامتداد الجغرافي الشاسع للأمة والتضاريس المتنوعة عقبات لوجستية فريدة. اعتباراً من التقارير الأخيرة، تحتل الهند المرتبة 44 في مؤشر أداء اللوجستيات للبنك الدولي، مما يعكس كفاءة معتدلة في الجمارك ونوعية البنية التحتية وحسن التوقيت. تشمل القضايا الرئيسية الموانئ المزدحمة، والقدرة المحدودة للشحن بالسكك الحديدية، والحاجة إلى مرافق تخزين وسلسلة تبريد أكثر تطوراً. ومع ذلك، فإن مبادرات مثل ممرات الشحن المخصصة (DFC) ومشروع Sagarmala هي خطوات ملحوظة نحو تعزيز البنية التحتية اللوجستية في الهند.

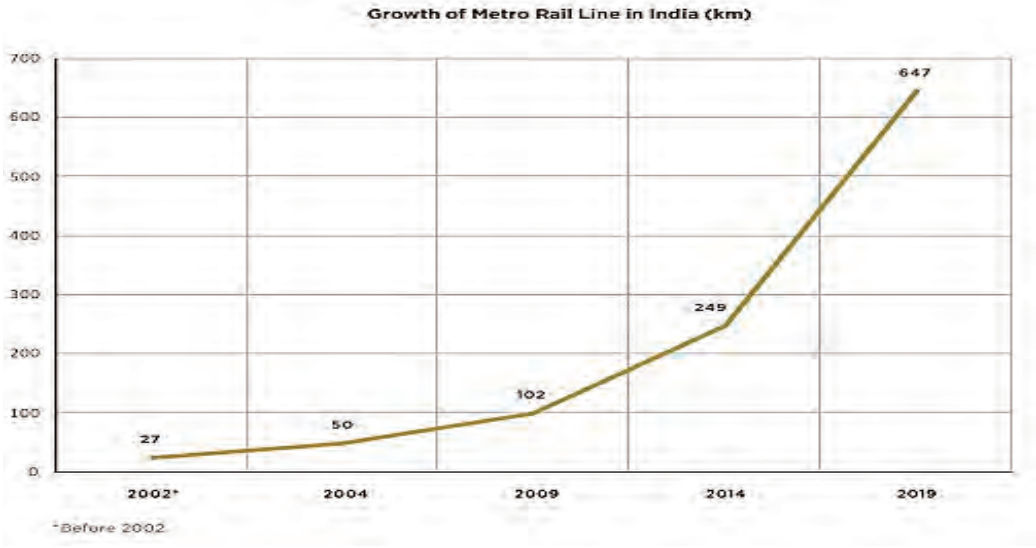

– الخدمات اللوجستية في الدول العربية: تفتخر المنطقة العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ببعض من أكثر البنى التحتية اللوجستية تقدمًا في العالم. على سبيل المثال، تحتل الإمارات المرتبة 11 في مؤشر الأداء اللوجستي، مدعومة بالموانئ والمطارات ذات المستوى العالمي. ومع ذلك، هناك تفاوتات داخل المنطقة. بينما استثمرت دول الخليج بكثافة في اللوجستيات والبنية التحتية للنقل، تأخرت أجزاء أخرى من العالم العربي، مع شبكات طرق ومرافق موانئ أقل تطوراً. يعد هذا التطور غير المتكافئ أحد الاعتبارات الرئيسية لمشروع «طريق الهند»، حيث يهدف إلى دمج هذه الهياكل الأساسية المتنوعة.

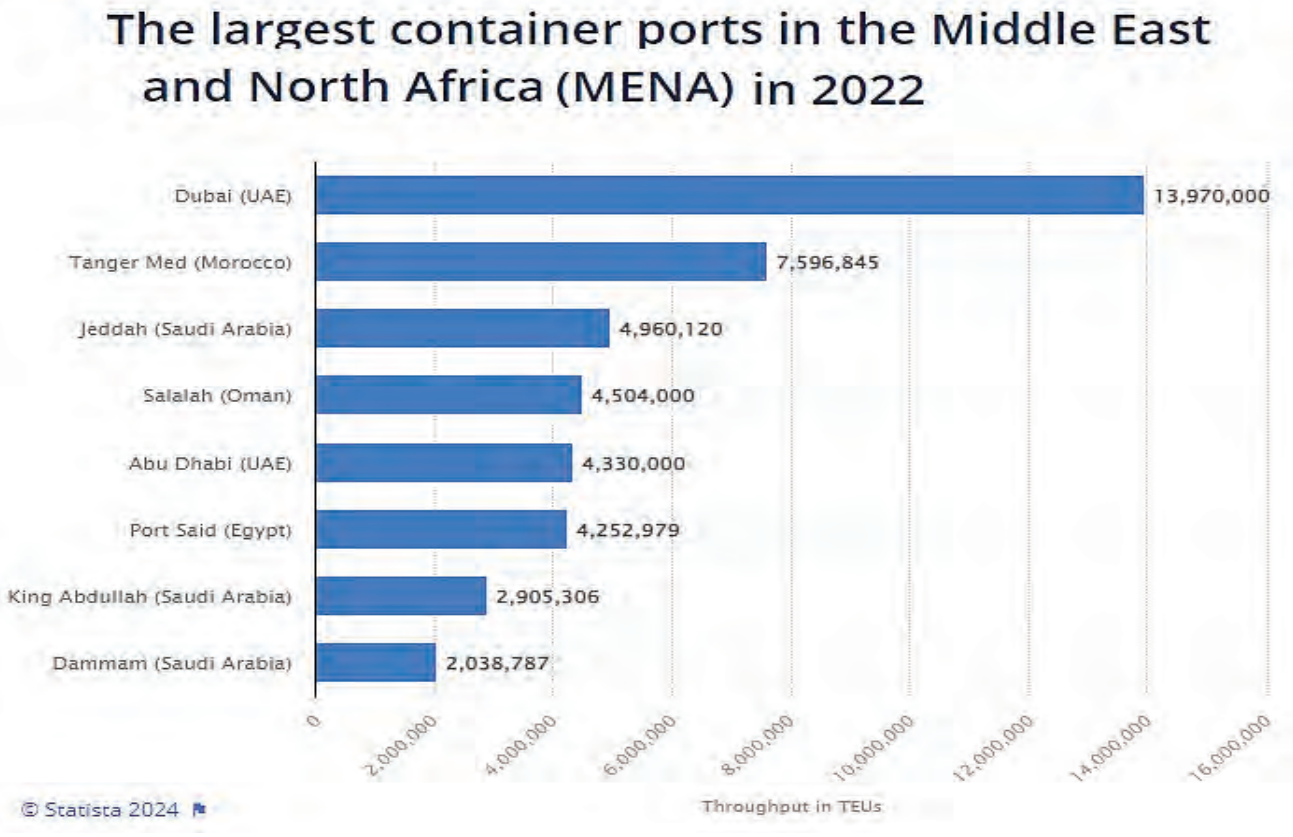

– الإطار الأوروبي للوجستيات: تعد البنية التحتية اللوجستية في أوروبا من بين أكثر الهياكل الأساسية تطوراً على مستوى العالم، وتتميز بشبكات سكك حديدية واسعة وفعالة، ومرافق موانئ متقدمة، ونظام طرق متكامل للغاية. وتستفيد المنطقة من سياسات الاتحاد الأوروبي المتماسكة واستثماراته الرامية إلى تعزيز النقل واللوجستيات عبر الحدود. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل الازدحام في الموانئ الرئيسية والحاجة إلى مزيد من الاستدامة البيئية في العمليات اللوجستية مجالات للتحسين.

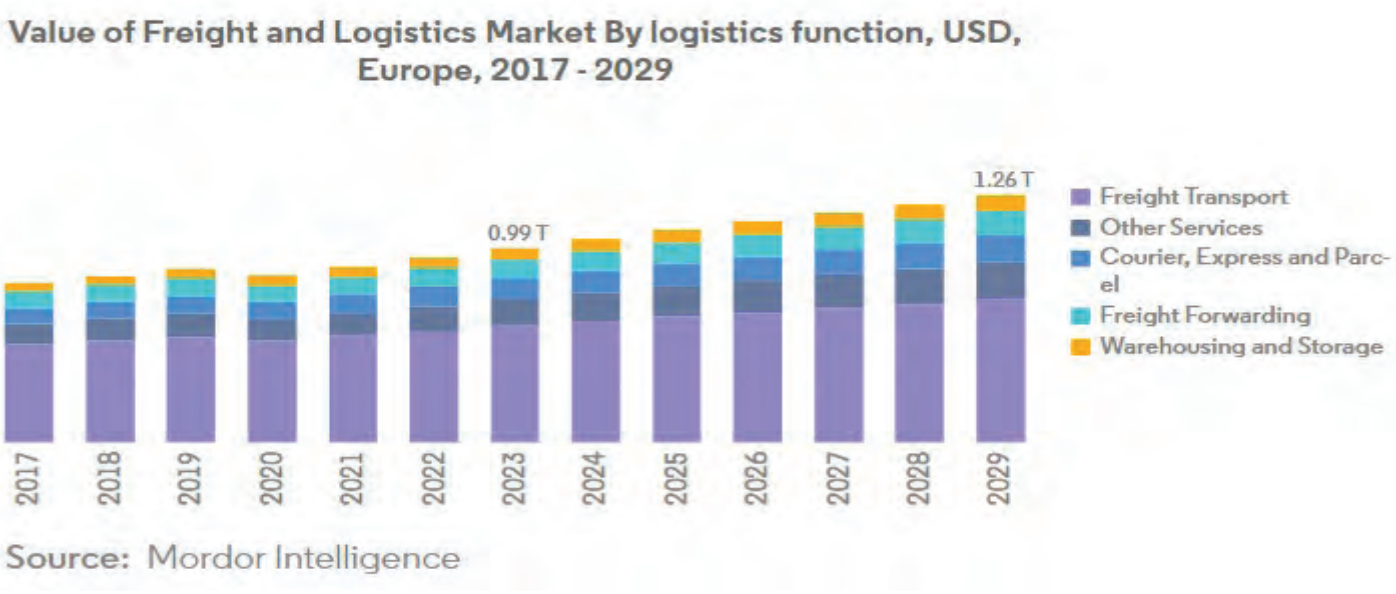

– التحديات اللوجستية الرئيسية:

في السعي لإنشاء «طريق الهند» كمشروع تاريخي في الربط الإقليمي، تتمثل الخطوة الحاسمة في التحليل الشامل للفجوات الحالية في البنية التحتية. يتضمن ذلك تقييمًا دقيقًا للبنية التحتية اللوجستية الحالية في الهند والدول العربية وأوروبا، وجنبًا إلى جنب مع متطلبات ممر تجاري فعال ومستدام.

– التناقضات في البنية التحتية عبر المناطق: توجد تباينات كبيرة في مستوى تطوير البنية التحتية للنقل عبر المناطق. بينما تظهر أوروبا وأجزاء من الخليج العربي قدرات لوجستية متقدمة، تظهر مناطق معينة في الهند والمنطقة العربية الأوسع قيودًا في جودة الطرق وسعة الموانئ والتخزين. على سبيل المثال، بينما تفتخر الإمارات العربية المتحدة بأحدث مرافق الموانئ، قد تحتاج دول عربية أخرى إلى ترقيات كبيرة للاندماج بسلاسة في شبكة «طريق الهند». وبالمثل، تتطلب المناطق الشمالية الشرقية للهند تطويراً كبيراً للبنية التحتية للمشاركة الفعالة في الممر التجاري.

– الاتصال المحدود بين الوسائط: هناك نقص في حلول النقل المتعدد الوسائط الفعالة (تكامل الطرق والسكك الحديدية والبحر والنقل الجوي)، وهو أمر بالغ الأهمية للعمليات اللوجستية السلسة، لا سيما في الهند وبعض أجزاء المنطقة العربية.

– الثغرات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية: بالإضافة إلى البنية التحتية المادية، يسلط تحليل الفجوات الضوء أيضًا على التناقضات في البنية التحتية اللوجستية الرقمية. يختلف اعتماد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وبلوك تشين اختلافًا كبيراً عبر المناطق، مما يؤثر على الكفاءة والشفافية في إدارة سلسلة التوريد. بينما تقود أوروبا الخدمات اللوجستية الرقمية، فإن تكامل هذه التقنيات غير متكافئ في الهند والدول العربية، مما يتطلب تخطيطًا مركزًا للبنية التحتية الرقمية.

– اختلافات البيئات التنظيمية: يشمل المشروع المناطق ذات اللوائح الجمركية والسياسات التجارية المختلفة، مما يخلق تعقيدات في اللوجستيات عبر الحدود. ويشكل عدم وجود معايير وإجراءات

موحدة للعمليات التجارية واللوجستية في جميع أنحاء هذه المناطق تحديات في إنشاء ممر لوجستي مبسط.

– احتياجات الموارد البشرية والمهارات: في العديد من المناطق النامية، هناك نقص في العمالة الماهرة في الخدمات اللوجستية والمجالات التكنولوجية ذات الصلة. وتشكل الحاجة إلى التدريب المستمر وتنمية المهارات في مجال اللوجستيات الحديثة وإدارة سلسلة الإمداد ثغرة في عدة مناطق.

يشكل تحليل الثغرات وتخطيط الهياكل الأساسية لمشروع «طريق الهند» جزءا لا يتجزأ من نجاحه. ومن خلال تحديد المجالات الرئيسية للتحسين ووضع استراتيجية لخطة إنمائية تعاونية وشاملة ومستدامة، يمكن لهذا المشروع أن يعزز إلى حد كبير التكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي.

– التطورات المتوقعة في البنية التحتية:

يعتبر أساس مشروع «طريق الهند» هو التوسع الاستراتيجي وتحديث شبكات النقل عبر الهند والدول العربية وأوروبا. وينطوي ذلك على عدة تطورات رئيسية:

– تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية: في الهند، من المقرر إدخال تحسينات كبيرة على شبكات الطرق، ولا سيما في المناطق المتخلفة، لضمان كفاءة حركة الشحن. إن توسيع ممر الشحن المخصص مثال رئيسي يهدف إلى تعزيز كفاءة الشحن بالسكك الحديدية. ومن المتوقع أن تشهد الدول العربية، وخاصة تلك التي لديها بنية تحتية أقل تطوراً، استثمارات كبيرة في شبكات الطرق والسكك الحديدية. وهذا يشمل توسيع الطرق السريعة الحالية وإدخال طرق شحن جديدة بالسكك الحديدية لتبسيط الاتصال داخل المنطقة.

– تطوير الموانئ وتوسيعها: ومن المتوقع تنفيذ مشاريع رئيسية لتطوير الموانئ تركز على زيادة القدرات وإدماج تكنولوجيات التحميل والتفريغ المتقدمة. في منطقة الخليج، من المتوقع أن تؤدي التوسعات في الموانئ الرئيسية مثل جبل علي (الإمارات العربية المتحدة) وميناء الملك عبد الله (المملكة العربية السعودية) إلى تعزيز القدرة التجارية البحرية. ومن المقرر أن تخضع الموانئ الأوروبية لمزيد من التحديث، ودمج التقنيات الذكية لعمليات أسرع وأكثر استدامة. فتوسيع ميناء روتردام في هولندا، على سبيل المثال، يهدف إلى استيعاب السفن الأكبر حجما وإدخال المناولة الآلية للبضائع.

– تعزيز البنية التحتية للشحن الجوي: ومن المتوقع إجراء تحسينات في البنية التحتية للشحن الجوي، لا سيما في الدول العربية والهند. ويشمل ذلك توسيع قدرات المطارات ودمج النظم المتقدمة لمناولة البضائع لدعم الطلب المتزايد على الشحن الجوي.

– محاور اللوجستيات الذكية: تطوير محاور لوجستية ذكية مجهزة بأنظمة تدعم إنترنت الأشياء للتتبع في الوقت الفعلي وإدارة المخزون الآلي وحلول التخزين الفعالة.

– تنفيذ تحليلات تنبؤية مدفوعة بالذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالطلب وتحسين طرق الخدمات اللوجستية.

– الاتصال الرقمي: تعزيز الاتصال الرقمي عبر شبكة الخدمات اللوجستية، بما في ذلك اعتماد تقنية blockchain للوثائق والمعاملات الآمنة والشفافة وتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات لتيسير تبادل البيانات بسلاسة عبر الحدود، وتحسين الكفاءة العامة لسلسلة الإمداد.

– البنية التحتية الخضراء والمستدامة: التركيز على بناء الهياكل الأساسية اللوجستية الخضراء، وإدماج مصادر الطاقة المتجددة في مرافق النقل والتخزين. وإدخال ممارسات صديقة للبيئة مثل أساطيل السيارات الكهربائية لتسليم الميل الأخير والمواد المستدامة في البناء لتقليل التأثير البيئي.

تمثل التطورات المتوقعة في البنية التحتية في إطار مشروع «طريق الهند» إصلاحًا شاملاً للمشهد اللوجستي الحالي. من خلال التركيز على التوسع الاستراتيجي والتكامل التكنولوجي والاستدامة، فإن هذه التطورات مهيأة لتعزيز كفاءة التجارة والنمو الاقتصادي بشكل كبير عبر المناطق المتصلة.

2. الابتكارات التكنولوجية في مجال اللوجستيات

في إطار مشروع «طريق الهند»، يقف ضخ الابتكارات التكنولوجية في اللوجستيات كقوة تحويلية، مما يبشر بعصر جديد من الكفاءة والاتصال ويعيد تعريف حركة السلع بشكل أساسي عبر الهند والدول العربية وأوروبا. لا تعد هذه الابتكارات التكنولوجية بتبسيط العمليات اللوجستية فحسب، بل تهدف أيضًا إلى إحداث ثورة فيها، وجعلها أكثر تكيفًا وأمانًا وكفاءة. من خلال الاستفادة من هذه الأدوات الرقمية، يطمح مشروع «طريق الهند» إلى وضع معيار جديد في الخدمات اللوجستية العالمية، حيث تدفع التكنولوجيا النمو والاستدامة.

يؤدي تكامل التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) وBlock chain إلى إحداث ثورة في قطاع الخدمات اللوجستية المرتبط بمشروع «طريق الهند». هذه التقنيات لا تعزز العمليات الحالية فحسب، بل تخلق أيضًا نماذج جديدة للكفاءة والأمن والشفافية في إدارة سلسلة التوريد.

– الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات اللوجستية

إن دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات اللوجستية ضمن مشروع «طريق الهند» متعدد الأوجه وتحويلي. من تخطيط الطرق الأكثر ذكاءً إلى عمليات التخزين المتقدمة وتعزيز تفاعلات العملاء، لا يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف فحسب، بل يلعب أيضًا دوراً محوريًا في تحديث قطاع الخدمات اللوجستية والحماية منه في المستقبل.

– تحسين المسار والتحليلات التنبؤية

الخوارزميات المتقدمة للتوجيه الديناميكي: تحدث الخوارزميات التي يحركها الذكاء الاصطناعي ثورة في تخطيط المسار من خلال النظر في العديد من المتغيرات مثل أنماط حركة المرور والظروف الجوية وإغلاق الطرق. تقوم هذه الأنظمة بتحليل البيانات باستمرار، مما يسمح بإعادة التوجيه الديناميكي لتجنب التأخير. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالازدحام المروري بسبب البناء المستمر أو تغيرات الطقس الموسمية، واقتراح طرق بديلة للتسليم في الوقت المناسب.

التحليلات التنبؤية لأوقات العبور: تمتد قدرات الذكاء الاصطناعي التحليلية التنبؤية إلى التنبؤ الدقيق بأوقات العبور. من خلال تحليل البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية، يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي توقع التأخيرات المحتملة وحساب الجداول الزمنية الأكثر كفاءة للشحنات. وهذا لا يعزز موثوقية جداول التسليم فحسب، بل يتيح أيضا تخصيص الموارد وتخطيطها على نحو أفضل، مما يقلل إلى حد كبير من الوقت المعطل للمركبات والأطقم.

التأثير على كفاءة الوقود: يؤدي التوجيه الأمثل وأوقات العبور التنبؤية إلى تخفيضات كبيرة في استهلاك الوقود. من خلال تقليل التحولات غير الضرورية والخمول، يساهم الذكاء الاصطناعي في توفير التكاليف ويقلل من البصمة الكربونية للعمليات اللوجستية، مما يتماشى مع أهداف الاستدامة العالمية.

– التخزين الآلي وإدارة المخزون

الذكاء الاصطناعي في عمليات المستودعات: في عمليات المستودعات، تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تغيير الممارسات التقليدية. يمكن لأنظمة الفرز الآلية التي تحركها خوارزميات الذكاء الاصطناعي تصنيف البضائع وتخصيصها بسرعات عالية بدقة، مما يقلل بشكل كبير من الأخطاء اليدوية وزيادة الإنتاجية.

إدارة المخزون الذكي: يعزز الذكاء الاصطناعي إدارة المخزون من خلال توفير رؤى دقيقة في الوقت الفعلي لمستويات المخزون. يمكنه التنبؤ بمتطلبات المخزون بناءً على تحليل الاتجاهات، مما يساعد على تجنب التخزين المفرط أو التخزين. ويؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة استخدام حيز المستودعات ومواردها.

تكامل الروبوتات والذكاء الاصطناعي: إن دمج الذكاء الاصطناعي مع الروبوتات في المستودعات، لمهام مثل الانتقاء والتنقيط، يسرع أوقات المعالجة ويعزز سلامة العمال من خلال تولي المهام المتكررة أو الخطرة.

– تحسين خدمة العملاء

روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي: تمثل روبوتات الدردشة والمساعدين الافتراضيين المدعومة بالذكاء الاصطناعي قفزة في خدمة العملاء. إنها تقدم ردودًا فورية على استفسارات

العملاء، وتتبع حالة الشحن، وتقدم تحديثات مخصصة، مما يرفع مستوى تجربة العملاء.

التحديثات والتحليلات في الوقت الفعلي: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي هذه تحليل استفسارات العملاء لتحديد المشكلات والاتجاهات المشتركة، مما يوفر رؤى قيمة لتحسين جودة الخدمة والكفاءة التشغيلية.

التخصيص وإشراك العملاء: أدوات الذكاء الاصطناعي قادرة على تقديم توصيات وحلول مخصصة للعملاء، وتحسين المشاركة والرضا. على سبيل المثال، يمكنهم اقتراح طرق الشحن المثلى أو تقديم تنبيهات مخصصة بناءً على تفضيلات العملاء الفردية أو التفاعلات السابقة.

– إنترنت الأشياء للتتبع والمراقبة في الوقت الفعلي

يمثل نشر تكنولوجيات إنترنت الأشياء في مشروع «طريق الهند» خطوة مهمة نحو تحديث العمليات اللوجستية. من خلال تمكين التتبع في الوقت الفعلي ورصد الحالة، لا تعزز إنترنت الأشياء الكفاءة التشغيلية والموثوقية فحسب، بل تضمن أيضًا الحفاظ على معايير الجودة في جميع أنحاء سلسلة التوريد. هذا التكامل التكنولوجي محوري في تغيير المشهد اللوجستي، ودفع الكفاءة، وضمان تسليم البضائع في الوقت المناسب وبأمان.

– إدارة الأسطول وتتبع المركبات

أنظمة التتبع المتقدمة في الوقت الفعلي: تعمل أجهزة إنترنت الأشياء المثبتة في المركبات والحاويات على إحداث ثورة في إدارة الأسطول من خلال توفير تحديثات الموقع والحالة في الوقت الفعلي. تستخدم هذه الأنظمة تقنية GPS والاتصالات الخلوية أو الساتلية لنقل معلومات دقيقة حول مواقع المركبات وطرقها، مما يسمح بإدارة أسطول أكثر كفاءة.

تحسين الكفاءة التشغيلية: من خلال التتبع في الوقت الفعلي، يمكن لمشغلي الخدمات اللوجستية تحسين الطرق وتقليل أوقات الخمول والاستجابة على الفور لأي اضطرابات أو تأخيرات. وهذا المستوى من الرقابة التشغيلية حاسم بالنسبة لعمليات التسليم الحساسة زمنيا ويمكن أن يحسن إلى حد كبير نوعية الخدمات عموما.

التحليلات التنبئية لصيانة الأسطول: تتيح تقنية إنترنت الأشياء أيضًا الصيانة التنبئية للمركبات. من خلال المراقبة المستمرة للبيانات الصحية للمركبة مثل أداء المحرك وضغط الإطارات ومستويات الوقود، يمكن لأنظمة إنترنت الأشياء توقع احتياجات الصيانة قبل أن تصبح حرجة، مما يمنع الأعطال ووقت التوقف المكلف.

– رصد الحالة وصيانتها

مراقبة جودة السلع القابلة للتلف: في نقل البضائع القابلة للتلف، يعد الحفاظ على الظروف المثلى أمراً بالغ الأهمية. يمكن لأجهزة استشعار إنترنت الأشياء مراقبة المعلمات باستمرار مثل درجة الحرارة والرطوبة والتعرض للضوء، مما يضمن نقل سلع مثل المنتجات الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية في ظل ظروف مثالية، وبالتالي الحفاظ على جودتها وسلامتها.

التنبيهات والاستجابات الآلية: يمكن برمجة أنظمة إنترنت الأشياء هذه لإرسال تنبيهات آلية عندما تنحرف الظروف عن المعلمات المحددة، مما يتيح الإجراءات التصحيحية الفورية. هذا النهج الاستباقي لمراقبة الجودة ضروري لتقليل التلف وضمان الامتثال لمعايير الصحة والسلامة.

صيانة المركبات التنبئية: تلعب مستشعرات إنترنت الأشياء دوراً مهمًا في الصيانة التنبئية لمركبات النقل. من خلال تحليل اتجاهات البيانات من أجهزة الاستشعار التي تراقب أداء المحرك وأنظمة الفرامل والمكونات الحيوية الأخرى، يمكن لمشغلي الخدمات اللوجستية جدولة أنشطة الصيانة بكفاءة، وتقليل الاضطرابات وإطالة عمر أسطولهم.

– Blockchain للمعاملات الآمنة والشفافة

تمتلك تقنية blockchain إمكانات هائلة لتعزيز الأمن والشفافية والكفاءة في المعاملات في قطاع اللوجستيات، لا سيما في نطاق مشروع «طريق الهند». من خلال إنشاء سلسلة توريد أكثر أمانًا وشفافية وكفاءة، فإن تقنية blockchain لا تعمل فقط على تحسين الممارسات الحالية ولكنها تمهد الطريق لمستقبل لوجستي أكثر تقدمًا وموثوقية.

– تعزيز الأمن والشفافية في المعاملات

إنشاء سجلات غير قابلة للتغيير: تعمل تقنية Blockchain على

إحداث ثورة في الخدمات اللوجستية من خلال إنشاء سجلات ثابتة ومقاومة للعبث بالمعاملات وتحركات البضائع. توفر كل معاملة أو حركة مسجلة على blockchain تاريخًا دائمًا لا يمكن تغييره، مما يعزز الأمان ضد الاحتيال والتلاعب بالبيانات.

الرؤية عبر سلسلة التوريد: يضمن استخدام blockchain في العمليات اللوجستية شفافية لا مثيل لها. يمكن لأصحاب المصلحة تتبع منشأ البضائع ورحلتها ووضعها الحالي بيقين مطلق. يعد هذا المستوى من الرؤية أمراً بالغ الأهمية في قطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية والمواد القابلة للتلف، حيث يكون تاريخ المصدر والتعامل أمراً بالغ الأهمية.

بناء الثقة بين أصحاب المصلحة: تعزز مصداقية سجلات blockchain ثقة أكبر بين جميع المشاركين في سلسلة التوريد. يمكن للمصنعين والشاحنين ومقدمي الخدمات اللوجستية والمستهلكين التحقق من صحة وحالة السلع بشكل مستقل، مما يخلق بيئة تجارية أكثر تماسكًا وموثوقية.

– العقود الذكية للكفاءة

التنفيذ الآلي للاتفاقيات: العقود الذكية، العقود ذاتية التنفيذ مع شروط الاتفاقية المكتوبة مباشرة في الرمز، هي تطبيق رائد لـ blockchain في الخدمات اللوجستية. وهي تقوم تلقائيا بإنفاذ وتنفيذ الاتفاقات التعاقدية عند استيفاء شروط محددة سلفا، مثل تسليم البضائع أو إتمام الخدمة.

تبسيط عمليات المعاملات: من خلال أتمتة هذه الاتفاقيات، تعمل العقود الذكية على تبسيط عملية المعاملات بشكل كبير. إنها تقلل من الحاجة إلى وسطاء، وتقلل من الأعمال الورقية، وتقلل من احتمالية حدوث خطأ بشري، مما يجعل عملية المعاملة أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

التقليل من النزاعات والتأخيرات: تلعب العقود الذكية أيضًا دوراً حاسمًا في الحد من النزاعات. وبما أن شروط العقد تتسم بالشفافية وتنفذ تلقائيا، فهناك مجال أقل لسوء الفهم أو المنازعات بشأن الالتزامات التعاقدية، مما يؤدي إلى زيادة سلاسة العمليات التجارية وخفض التكاليف القانونية.

– دمج Blockchain مع التقنيات الأخرى

التآزر مع إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي: إن دمج blockchain مع تقنيات إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي يعزز العمليات اللوجستية. على سبيل المثال، يمكن لأجهزة إنترنت الأشياء تغذية البيانات في الوقت الفعلي بنظام blockchain، مما يسمح بالتتبع الديناميكي والتشغيل التلقائي للعقود الذكية. وبالمثل، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المخزنة في blockchain لتحديد الأنماط والرؤى، والمساعدة في صنع القرار والتحليلات التنبئية.

III. مشاركة القطاع الخاص والتوصيات الاستراتيجية

في المشهد الطموح لمشروع «طريق الهند»، تظهر مشاركة القطاع الخاص كقوة دافعة حاسمة، تستعد لإطلاق موجة من الابتكار والكفاءة إذ يلعب دورا متعدد الأوجه في تشكيل نجاح المشروع، من الاستثمار المباشر إلى التطورات التكنولوجية حيث يمكن لخفة الحركة والخبرة والموارد في القطاع الخاص أن تكمل المبادرات العامة، وتساهم في سد الثغرات في البنية التحتية والتكنولوجيا والخدمات.

1. دور القطاع الخاص العربي في «طريق الهند»

إن القطاع الخاص في العالم العربي ليس مجرد مشارك في مبادرة «طريق الهند» ولكنه محفز حاسم في دفع المشروع إلى الأمام حيث يكمن دوره المحوري في إطلاق العديد من السبل للنمو والابتكار بدءا بالاستثمار المباشر والبناء وانتهاء بالابتكار التكنولوجي وتوفير الخدمات.

– المشاركة الحالية للقطاع الخاص العربي:

إن الدور الحالي للقطاع الخاص العربي في مشروع «طريق الهند» متعدد الأوجه، ويشمل تطوير الهياكل الأساسية، والابتكار التكنولوجي، وإدارة الموارد. ومساهماته ليست حيوية من حيث الاستثمار الرأسمالي فحسب، بل أيضا من حيث جلب الخبرة والابتكار إلى المشروع، وتعزيز كفاءته واستدامته عموما.

– مبادرات تطويرالبنيات التحتية

مشاريع تنمية الموانئ: من الأمثلة الرئيسية على مشاركة القطاع

الخاص في طريق الهند هو تطوير الموانئ. على سبيل المثال، لعبت «موانئ دبي العالمية» ومقرها الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة عالمية رائدة في تشغيل الموانئ، دوراً أساسيًا في تطوير وإدارة البنية التحتية للموانئ التي تعتبر حاسمة لشبكة «طريق الهند». لقد استثمروا أكثر من 3 مليارات دولار في البنية التحتية للموانئ في جميع أنحاء الهند، مما عزز بشكل كبير قدرة التجارة البحرية.

استثمارات الطرق والسكك الحديدية: استثمرت شركات خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي في مشاريع الطرق والسكك الحديدية الرئيسية التي تكمل مبادرة «طريق الهند». تتضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 استثمارات خاصة كبيرة في قطاع النقل، حيث تجذب مشاريع مثل مترو الرياض مشاركة القطاع الخاص.

– الابتكارات التكنولوجية في مجال اللوجستيات

تنفيذ الحلول اللوجستية المتقدمة: شركات مثل أرامكس، ومقرها دبي، رائدة في دمج الحلول اللوجستية المتقدمة نفذت تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في عملياتها اللوجستية، مما عزز الكفاءة والاتصال على طول طريق «طريق الهند».

تطوير البنية التحتية الرقمية: يستثمر القطاع الخاص العربي أيضًا في البنية التحتية الرقمية الضرورية للخدمات اللوجستية. على سبيل المثال، تستثمر مجموعة STC في المملكة العربية السعودية في البنية التحتية الرقمية التي تدعم إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية، وهي محورية للتحول الرقمي للخدمات اللوجستية على طول ممر "طريق الهند".

– إدارة الطاقة والموارد

استثمارات الطاقة المتجددة: تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، تستثمر الشركات الخاصة في المنطقة العربية في مشاريع الطاقة المتجددة. شاركت شركة ACWA Power، وهي شركة سعودية، في العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء المنطقة، والتي تعتبر ضرورية لتشغيل البنية التحتية اللوجستية المستدامة.

مبادرات إدارة المياه والنفايات: تتصدر شركات مثل Bee'ah في الإمارات العربية المتحدة الإدارة البيئية، حيث تقدم خدمات إدارة النفايات الحيوية للحفاظ على مراكز لوجستية مستدامة على طول "طريق الهند".

– الأدوار المحتملة وفرص الاستثمار

تعد الأدوار المحتملة والفرص الاستثمارية للقطاع الخاص العربي في مشروع «طريق الهند» واسعة ومتنوعة. من المشاركة المباشرة في تطوير البنية التحتية إلى الاستثمار في التكنولوجيا والحلول المستدامة، لا تعد هذه الفرص بعوائد كبيرة فقط، بل تلعب أيضًا دوراً حاسمًا في نجاح المشروع وكفاءته، مما يساهم في النمو الاقتصادي الأوسع والربط الإقليمي.

– التوسع في الأسواق والقطاعات الجديدة

التنويع في الأسواق الناشئة: يفتح مشروع «طريق الهند» أدواراً محتملة للشركات العربية للتوسع في الأسواق الناشئة في الهند وأوروبا. وهذا يشمل قطاعات تتجاوز التجارة التقليدية، مثل التكنولوجيا والأدوية والسلع الاستهلاكية، والاستفادة من قاعدة المستهلكين الواسعة في الهند والأسواق الأوروبية المتقدمة.

الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة: تنشأ فرص الاستثمار في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة على طول ممر «طريق الهند». يمكن لهذه المناطق الاقتصادية الخاصة، مع سياسات التجارة والاستثمار المواتية، جذب المستثمرين العرب الذين يتطلعون إلى إنشاء وحدات تصنيع ومراكز لوجستية ومراكز خدمات.

– التقدم التكنولوجي والرقمنة

الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا: هناك فرصة كبيرة للمستثمرين العرب لتمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تبتكر في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد، لا سيما تلك التي تطور الحلول في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وبلوك تشين.

تطوير البنية التحتية الرقمية: توفر الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لدعم الشبكة اللوجستية لمشروع «طريق الهند»، مثل أنظمة التتبع المتقدمة والمنصات الرقمية لإدارة الشحن وحلول الأمن السيبراني، فرصًا مربحة للقطاع الخاص.

– المشاركة في تطوير الهياكل الأساسية

المشاركة في مشاريع البنية التحتية: يمكن للقطاع الخاص العربي أن يلعب دوراً حاسمًا في تطوير البنية التحتية لمشروع «طريق

الهند»، بما في ذلك الموانئ والطرق والسكك الحديدية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تطوير الحلول اللوجستية والتخزينية: يمكن أن يكون الاستثمار في أحدث مرافق التخزين والمراكز اللوجستية، خاصة في المناطق المتخلفة على طول الطريق، مشروعًا مربحًا ومساهمة كبيرة في نجاح المشروع.

- مشاريع الطاقة المستدامة والمتجددة

مبادرات الطاقة المتجددة: مع تحول الاستدامة إلى بؤرة تركيز عالمية، هناك فرص للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتشغيل البنية التحتية اللوجستية، مثل المستودعات التي تعمل بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لعمليات الموانئ.

التكنولوجيا الخضراء في النقل: يتماشى الاستثمار في تقنيات النقل الأخضر، مثل الشاحنات الكهربائية لحركة الشحن أو حلول الشحن المستدامة، مع الأهداف البيئية العالمية ويفتح طرقًا تجارية جديدة.

- الخدمات المالية والتأمين

توسيع الخدمات المالية: تخلق مبادرة «طريق الهند» فرصًا للمصارف والمؤسسات المالية العربية لتوسيع خدماتها، وتقديم التمويل التجاري، وخدمات الصرف الأجنبي، ومنتجات التأمين المصممة خصيصًا لاحتياجات الشركات المشاركة في المشروع.

حلول إدارة المخاطر والتأمين: هناك حاجة متزايدة لحلول تأمين شاملة تغطي جوانب مختلفة من السلسلة اللوجستية، من النقل إلى التخزين، مما يوفر مجالات نمو محتملة لقطاع التأمين العربي.

- نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمراً بالغ الأهمية لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق مثل «طريق الهند»، التي تجمع بين الرقابة العامة وكفاءة القطاع الخاص والابتكار. يمكن أن تتخذ هذه الشراكات أشكالًا مختلفة، من المشاريع المشتركة والامتيازات إلى نماذج البناء والتشغيل والنقل.

- الشراكات في البنية التحتية

المشاريع المشتركة في تطوير الموانئ: من الأمثلة البارزة الشراكة بين موانئ دبي العالمية، وهي شركة موانئ عالمية مقرها الإمارات العربية المتحدة، والحكومة الهندية في تطوير محطة حاويات Nhava Sheva الدولية في مومباي. وقد أدى هذا المشروع المشترك إلى زيادة كبيرة في قدرة الموانئ وكفاءتها.

اتفاقيات الامتياز في مشاريع الطرق السريعة: تم تطوير طريق المفرق – الغويفات السريع في الإمارات العربية المتحدة، وهو جزء من شبكة الطرق الدولية الأكبر التي تربط بالمملكة العربية السعودية، من خلال اتفاقية امتياز، حيث كان كونسورتيوم خاص مسؤولاً عن التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة.

- الشراكات في مجال التكامل التكنولوجي

مشاريع المدينة الذكية: مشروع مدينة مصدر في أبو ظبي هو مثال على الشراكة بين القطاع العام و الخاص والتي تركز على التنمية الحضرية المستدامة، ودمج التقنيات المتقدمة مثل الطاقة المتجددة ونظم النقل الذكية.

تطوير البنية التحتية الرقمية: توضح شراكة الحكومة السعودية مع شركة الاتصالات السعودية لتطوير البنية التحتية الرقمية للمدن الذكية كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزيز القدرات التكنولوجية في القطاعات الرئيسية.

إن تهيئة بيئات تنظيمية وقانونية داعمة أمر ضروري لنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك عمليات الشراء الشفافة، والاتفاقات التعاقدية الواضحة، وآليات تسوية المنازعات. وتتطلب نماذج الشراكات أطراً واضحة لتوزيع المخاطر، بما يكفل تقاسم المخاطر بشكل مناسب بين الكيانات العامة والخاصة.

2. توصيات استراتيجية لأصحاب المصلحة

يتطلب مشروع «طريق الهند»، وهو مسعى ضخم في الاتصال والتجارة الإقليميين، خارطة طريق استراتيجية رامية إلى تحقيق أقصى قدر من المساهمات والفوائد لكل مجموعة من أصحاب المصلحة المشاركين في المشروع ومصممة بحيث تتصدى لمختلف مصالح وتحديات الحكومات وكيانات القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين والمجتمعات المحلية.

ينصب التركيز على تعزيز التعاون الفعال، وضمان النمو المستدام

والشامل، والاستفادة من الإمكانات الكاملة للمشروع للتنمية الإقليمية وذلك من خلال توفير استراتيجيات قابلة للتنفيذ الناجح لمبادرة «طريق الهند» وإشراك أصحاب المصلحة فيها وتعزيز جدواها على المدى الطويل.

– توصيات بشأن السياسات للحكومات

تعد إصلاحات السياسة والمواءمة التنظيمية أساسية لنجاح مشروع «طريق الهند». ومن خلال تهيئة بيئة متسقة وشفافة وفعالة للسياسات، يمكن للمشروع أن يحقق أهدافه المتمثلة في تعزيز الربط الإقليمي وتعزيز النمو الاقتصادي.

– تهيئة بيئة مواتية للسياسات

مواءمة السياسات التجارية: هناك خطوة حاسمة تتمثل في مواءمة السياسات التجارية عبر الهند والدول العربية وأوروبا. وهذا يشمل مواءمة التعريفات والإجراءات الجمركية وأنظمة الاستيراد/التصدير لتسهيل التجارة عبر الحدود بشكل أكثر سلاسة. يجب أن تركز الجهود على الحد من الروتين البيروقراطي وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التدفق الحر للسلع.

توحيد لوائح اللوجستيات والنقل: من الضروري وضع معايير موحدة للعمليات اللوجستية، بما في ذلك قواعد سلامة النقل، ومعايير المركبات، ولوائح الانبعاثات. سيضمن هذا التوحيد التنقل السلس عبر مختلف الولايات القضائية وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

– تعزيز الأطر التنظيمية التعاونية

الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف: إن تشجيع صياغة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين البلدان المشاركة في مشروع «طريق الهند» يمكن أن يوفر أساسا قانونيا للتعاون. وينبغي أن تتناول هذه الاتفاقات الاعتراف المتبادل بالمعايير، والضوابط الجمركية المشتركة، وآليات تسوية المنازعات.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إن وضع أطر تنظيمية واضحة وشفافة للشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يجتذب المزيد من الاستثمار الخاص. وينبغي أن تحدد هذه اللوائح الأدوار والمسؤوليات وآليات تقاسم المخاطر والحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص.

– تحفيز التقدم التكنولوجي والاستدامة

تبني التكنولوجيا في الخدمات اللوجستية: يمكن أن يؤدي تحفيز اعتماد التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وblock chain من خلال الإعانات أو الإعفاءات الضريبية أو الحوافز المالية الأخرى إلى تسريع التحول الرقمي في الخدمات اللوجستية.

السياسات البيئية ومعايير الاستدامة: إن تنفيذ السياسات التي تعزز الاستدامة البيئية في العمليات اللوجستية أمر حيوي. ويشمل ذلك السياسات التي تشجع على استخدام الطاقة المتجددة، ووسائط النقل الخضراء، وتطوير الهياكل الأساسية المستدامة.

– تيسير العمليات التجارية

تبسيط الإجراءات الجمركية: يمكن لتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال الرقمنة، ونظم النافذة الوحيدة، وغيرها من تدابير تيسير التجارة أن يقلل بشكل كبير من وقت وتكلفة نقل السلع عبر الحدود.

الاتفاقات التجارية عبر الحدود: يمكن أن يؤدي تيسير الاتفاقات التجارية عبر الحدود المصممة خصيصًا لفائدة ممر «طريق الهند» إلى خلق بيئة تجارية أكثر كفاءة. ويمكن أن تشمل هذه الاتفاقات الاعتراف المتبادل بالمعايير والتخليص الجمركي المعجل.

– بناء القدرات وإشراك أصحاب المصلحة

برامج التدريب والتطوير: يمكن لتنفيذ برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة بشأن السياسات واللوائح الجديدة أن يكفل التنفيذ والامتثال الفعالين.

التشاور والاتصال مع أصحاب المصلحة: التشاور المنتظم مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ضروري لضمان أن تكون السياسات مستنيرة ومقبولة على نطاق واسع.

– تعزيز النمو المستدام والشامل

إن اعتماد استراتيجيات نمو مستدامة وشاملة خطوة ضرورية لمشروع «طريق الهند» ليس فقط لدفع النمو الاقتصادي ولكن أيضًا لضمان الاستدامة البيئية طويلة الأجل والشمولية الاجتماعية. ستساعد هذه الاستراتيجيات في بناء ممر اقتصادي مرن ومنصف يفيد جميع

أصحاب المصلحة مع الحفاظ على السلامة البيئية.

– دمج الاستدامة في تطوير البنية التحتية

ممارسات البناء الصديقة للبيئة: تشجيع استخدام المواد المستدامة وممارسات البناء الصديقة للبيئة في تطوير البنية التحتية. يتضمن ذلك تقليل التأثير البيئي إلى الحد الأدنى، واستخدام الموارد المتجددة، واعتماد تصميمات موفرة للطاقة في بناء الطرق والموانئ والمراكز اللوجستية.

استخدام الطاقة المتجددة: تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في عمليات البنية التحتية. يمكن أن يشمل ذلك الإضاءة التي تعمل بالطاقة الشمسية واللافتات على الطرق السريعة، والعمليات التي تعمل بالطاقة الريحية في الموانئ، واستخدام المركبات الكهربائية للنقل.

– الشمولية الاقتصادية ومشاركة المجتمع المحلي

مشاركة المجتمع المحلي: ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والاستفادة من المشروع. وهذا يشمل خلق فرص عمل للسكان المحليين، وإشراك المقاولين المحليين والشركات في سلاسل التوريد، وتطوير برامج التوعية المجتمعية.

مبادرات تنمية المهارات والتدريب: تنفيذ برامج التدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة المحلية، مع التركيز على المهارات المطلوبة في الخدمات اللوجستية الحديثة وإدارة البنية التحتية والتقنيات الرقمية.

– حماية البيئة وإدارة الموارد

الاستخدام المستدام للموارد: وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة للموارد، بما في ذلك الاستخدام الفعال للمياه في البناء والعمليات، وتدابير الحد من النفايات وإعادة تدويرها.

حفظ التنوع البيولوجي: إدماج خطط حفظ التنوع البيولوجي في مشاريع البنية التحتية، ولا سيما في المناطق الحساسة إيكولوجيا، للحفاظ على النباتات والحيوانات المحلية.

– التمويل المبتكر من أجل الاستدامة

التمويل الأخضر والاستثمارات: الاستفادة من آليات التمويل الأخضر، مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة، لتمويل مشاريع البنية التحتية. يمكن لهذه الأدوات المالية أن تجذب المستثمرين الذين يركزون على الاستدامة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على الاستدامة: هيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشمل معايير الاستدامة، وضمان التزام الشركاء من القطاع الخاص بالأهداف البيئية والاجتماعية.

– تعزيز الإنصاف وإمكانية الوصول

الوصول إلى البنية التحتية: تصميم بنية تحتية يمكن للجميع الوصول إليها، بمن فيهم السكان المهمشون وذوو القدرات المختلفة، لضمان فوائد عادلة من تحسين الاتصال والتجارة.

الفرص الاقتصادية العادلة: تعزيز الفرص الاقتصادية العادلة من خلال المشروع، مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز المساواة بين الجنسين في العمالة وتنظيم المشاريع.

– أطر السياسات والتعاون الدولي

السياسات الموجهة نحو الاستدامة: الدعوة إلى وضع أطر للسياسات تعطي الأولوية للاستدامة والشمول في النمو الاقتصادي. وهذا يشمل السياسات التي تدعم حماية البيئة، وممارسات العمل العادلة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

التعاون الدولي من أجل الممارسات المستدامة: التعاون مع المنظمات الدولية والالتزام بالمعايير والمبادئ التوجيهية العالمية للتنمية المستدامة لضمان توافق المشروع مع أهداف الاستدامة الدولية.

خاتمة:

تجسد مبادرة «طريق الهند»، التي تربط الهند بدول الخليج العربي وتمتد إلى أوروبا، رؤية طموحة في مجال الارتباط الإقليمي والتكامل الاقتصادي. وقد كشفت هذه الدراسة بدقة عن الطبيعة المتعددة الأوجه للمشروع، وسلطت الضوء على أهميته الاقتصادية، وتعقيدات البنية التحتية، والتأثير التحويلي للتكنولوجيا الرقمية لقطاع اللوجستيات، وكل ذلك ضمن نطاق مشاركة القطاع الخاص العربي.

يقدم مشروع «طريق الهند» في جوهره نسيجًا غنيًا من الفرص المهيأة لتحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة وإحداث ثورة في مشهد البنية التحتية. وفي الوقت نفسه، يكشف عن تحديات كبيرة،

بما في ذلك فجوات البنية التحتية، والفوارق التكنولوجية، والحاجة إلى سياسات متماسكة وأطر تنظيمية. وتتطلب هذه التحديات اتباع نهج استراتيجي يشمل التخطيط الدقيق والاستثمار والعمل الجماعي.

ومن أهم عوامل نجاح المشروع الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص العربي. وتبرز مشاركته، التي تتميز بالاستثمارات المباشرة في البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد، كحافز حاسم. وتبرز إمكانية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في دفع عجلة التنمية وترسيخ الممارسات المستدامة، كعنصر استراتيجي حيوي. علاوة على ذلك، يتم تحديد تكامل التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل باعتباره محوراً أساسيًا في تعزيز الكفاءة اللوجستية والأمن والشفافية، مما يمهد الطريق لشبكة لوجستية مرنة وموجهة نحو المستقبل.

وتعد مواءمة السياسات التجارية، وتوحيد الأنظمة اللوجستية، وصياغة أطر داعمة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من الأمور الأساسية لتحقيق أهداف المشروع وطموحاته. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على استراتيجيات النمو المستدام والشامل أمر بالغ الأهمية. فمن خلال اعتماد ممارسات البنية التحتية الصديقة للبيئة، وتعزيز الشمولية الاقتصادية، والمواءمة مع أهداف الاستدامة العالمية، يمكن أن يساهم «طريق الهند» بشكل إيجابي في المجالات البيئية والاجتماعية للمناطق التي يشملها.

في الختام، يتجاوز مشروع «طريق الهند» دوره كمجرد ممر تجاري. إنه يمثل مساراً موحدًا يربط بين الاقتصادات والثقافات والتطلعات المشتركة. وتعتمد ثمرتها على الروح التعاونية لأصحاب المصلحة، والتطبيق المبتكر للتكنولوجيا، والالتزام بمبادئ التنمية المستدامة والشاملة. مع تقدم المشروع، فإنه يحمل القدرة على تغيير التضاريس الاقتصادية للمناطق المعنية بشكل كبير، مما يخلق إرثًا يتميز بالنمو والاتصال والازدهار المتبادل.

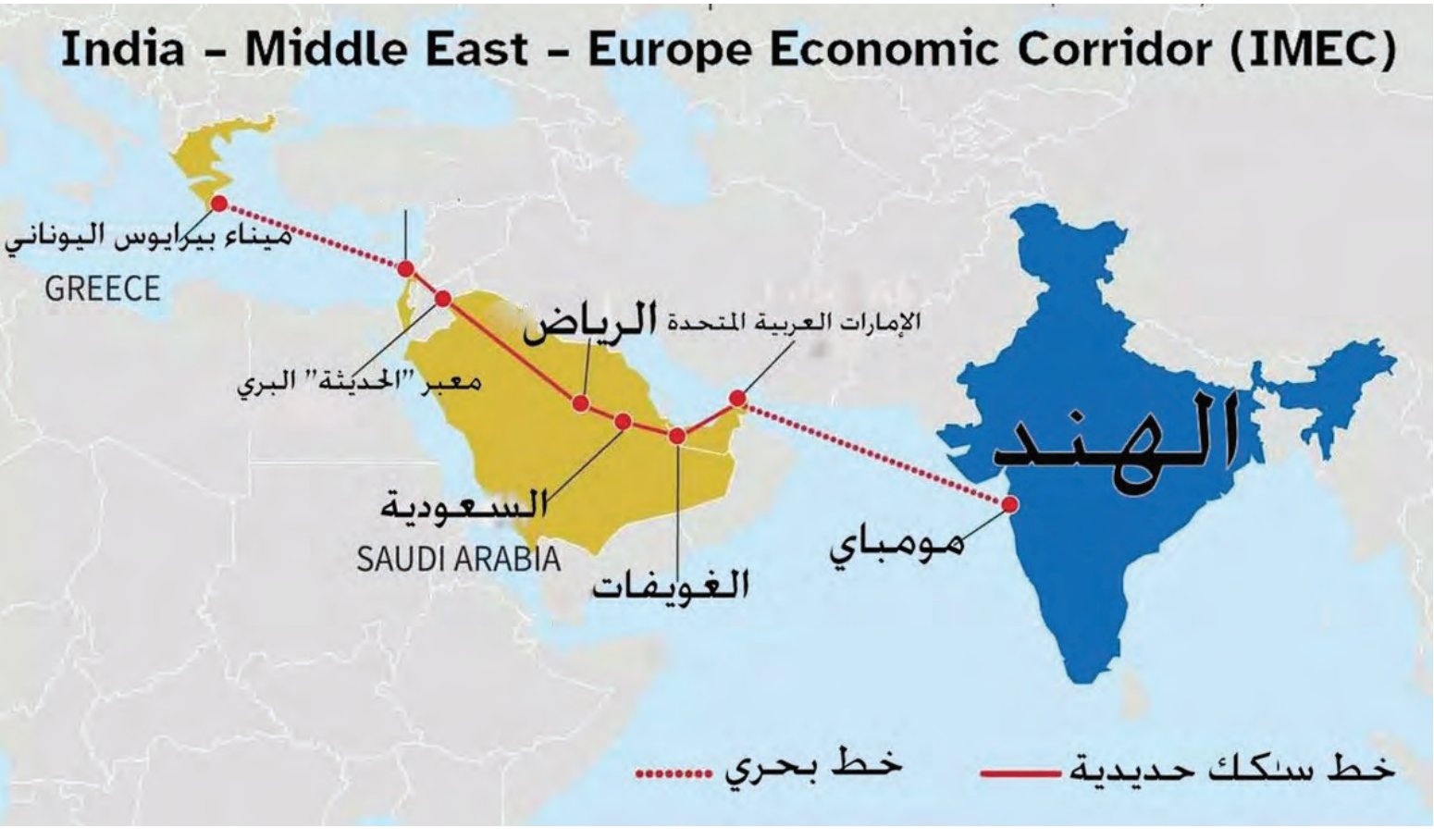

القاهرة تحتضن الاجتماع الخامس للغرف العربية والتركية:
بناء شراكات وتحالفات استراتيجية عبر استغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة

عقد في مقر الاتحاد العام لغرف التجارة المصرية في القاهرة، الاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والتركية، بحضور وزير التجارة والصناعة المصري أحمد سمير، رئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبدالله ناس، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية احمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت أوغلو، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وأمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية الدكتور علاء عز، بالإضافة إلى مشاركة عربية وتركية حاشدة من رؤساء الغرف واتحادات الغرف ورجال الاعمال والمستثمرين من الجانبين.

وتحدث في افتتاح أعمال الاجتماع وزير التجارة والصناعة المصري، المهندس أحمد سمير، عن أهمية استحداث آلية للربط بين صناعات الدول العربية وتركيا لتحقيق التكامل الصناعي لمواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ورفع نسب المكون المحلى العربي والتركي للنفاذ إلى الأسواق العربية والأوروبية والأفريقية والدولية. وأكد المهندس أحمد سمير، على أنّه يجب على مجتمع الأعمال في الدول العربية وتركيا الاستفادة من العلاقات السياسية المتميزة لتنمية التعاون الاقتصادي في مجالات التصنيع المشترك وتكامل مدخلاته، وتنمية التجارة البينية ودعم وسائل النقل واللوجستيات.

وأشار إلى سعي الدولة المصرية للعبور من تداعيات الأزمات العالمية الأخيرة على الاقتصاد، من خلال إجراءات لتيسير مناخ أداء الأعمال شملت إصدار الرخصة الذهبية، وتيسير تخصيص الأراضي، وتوفير مناطق صناعية ولوجستية، وبرنامج للطروحات، وسياسة ملكية الدولة لعدم مزاحمة القطاع الخاص. وأوضح أن الفترة الأخيرة شهدت زخماً كبيراً في العلاقات بين مصر وتركيا،

والتي أوضحتها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان لمصر بعد عدة لقاءات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ودعا الوزير الغرف العربية والتركية إلى الاستفادة من الفرص المستحدثة التي يطرحها محور قناة السويس، والرخصة الذهبية، وسياسة ملكية الدولة، حيث تتخارج الدولة من العديد من القطاعات خلال ثلاث سنوات، وستطرح استثماراتها في تلك القطاعات للشراكة بآليات متعددة، إلى جانب الفرص التي ستتاح من خلال تثبيت الاستثمارات في قطاعات أخرى، مما سيفتح المجال للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. ولفت إلى ضرورة العمل على إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية مشتركة، والربط بينها بما يصب في صالح التصنيع والتصدير إلى أسواق تتجاوز 3 مليارات مستهلك بدون جمارك في مناطق التجارة الحرة المتاحة لمصر والموقعة مع مختلف التكتلات الاقتصادية حول العالم.

سمير ناس

من جهته أكد رئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبد الله ناس، أن العلاقات الاقتصادية العربية – التركية هي علاقات مستمرة ودائمة التقدّم، وتعتبر تركيا شريك اقتصادي كبير بالنسبة للمنطقة العربية، إذ يبلغ حجم التجارة البينية العربية التركية حوالي 55 مليار دولار. كما أنّ حجم الصادرات من الجانب التركي يتزايد سنويا بحوالي 10 في المئة من المنطقة العربية. إضافة إلى وجود استثمارات عربية مباشرة وغير مباشرة تزايدت بشكل كبير ومتراكم في السنوات الأخيرة، خصوصا في قطاع الإسكان والعقارات وما إلى ذلك. هذا إلى جانب زيارة أكثر من 10 مليون سائح عربي لتركيا بشكل سنوي.

وقال: صحيح أنّ هذه الأرقام جيّدة، ولكن هذا ليس ما نطمح إليه، وبرأيي أنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير أو تطوير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية إلا عن طريق القطاع الخاص. وفي هذا الإطار فإنّ القطاع الخاص التركي، دائما ما يحرص على تعزيز التنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي في مختلف المناسبات والظروف. من هنا فإنّ الوقت اليوم يعتبر مؤات في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، لتصل إلى الواقع المرجو والمأمول.

وأوضح أنّه على الرغم من وجود اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والبلدان العربية، وهي تعدّ ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية. لكن في الوقت ذاته إننا نحتاج ويجب علينا أن نعمل

ونسعى ونطمح إلى بناء شراكة استراتيجية أقوى وأكبر. كما نسعى إلى أن لا نكون فقط أسواق تستهدف بعضها البعض، بل أن نكون منصّات ومناطق محورية يستفيد منها الطرفين العربي والتركي. واليوم هناك فرصة كبيرة في ظل الظروف العالمية الراهنة، يجب أن ننتهزها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، حيث سلاسل الإمداد اليوم باتت أقصر من السابق. ونحن على هذا الصعيد نعتبر الأقرب ثقافيا وجغرافيا إلى بعضنا البعض، وبالتالي نستطيع أن نغيّر الكثير في نمط علاقتنا. فنحن كبلدان عربية لدينا مفاتيح في افريقيا، كما لدينا مفاتيح في آسيا، وبالتالي نستطيع من خلال تركيا الولوج إلى الأسواق الأوروبية، مما يساهم في إحداث توليفة جديدة من العلاقات والشراكة الاستراتيجية التي هي الأساس وليس التبادل التجاري البسيط القائم في الوقت الحالي.

ونوّه إلى إننا نحتاج إلى العمل ليس فقط في تجارة السلع، بل لا بدّ من استغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، من خلال توظيف طاقاتنا الشبابية من الجانبين بشكل كبير، في ظل وجود تنوع اقتصادي كبير، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية.

أحمد الوكيل

من ناحيته دعا رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في مستهل كلمته الى الوقوف دقيقة صمت حدادا على أرواح الشهداء الأبرياء من إخوتنا في غزة، مناشدا المجتمع الدولي بالوقف الفوري لما يحدث في فلسطين.

وقال: لقد التقينا جميعا منذ أسابيع في مكة المكرمة في إطار اجتماعات الغرفة الإسلامية وهي مثال حي للتعاون العربي التركي حيث ينوب رئاستها مصر وتركيا وقطر وتجمع دولنا جميعا. وسنتحاور اليوم حول التشارك في الصناعة والتجارة والزراعة والنقل واللوجستيات والخدمات والطاقة وغيرها من الفرص الواعدة لنا جميعا من خلال التعاون الثلاثي.

وأكد الوكيل أن مصر اليوم هي محور أساسي في هذا التعاون، من خلال شراكة الحكومة والقطاع الخاص والتي فتحت أبوابها لشركائنا من مختلف دول العالم، في كافة القطاعات. وبالطبع فتلك الأبواب مفتوحة على مصراعيها لأشقائنا من الوطن العربي وتركيا. ولقد سعينا جاهدين لتنمية علاقاتنا الثنائية من خلال تعاون مثمر بين اتحادات الغرف في دولنا، ونجحنا في أن نضاعف تبادلنا التجاري والاستثماري. ولكن كل هذا هو نقطة صغيرة في بحر الفرص المتاحة والغير مستغلة.

ولفت إلى أنه يجب أن تتكامل موانئنا ومراكزنا اللوجستية وصناعاتنا وخدماتنا ومدخلات إنتاجنا، لننتقل من التعاون الثنائي إلى التعاون الثلاثي. فيجب أن نصنع سويا ونصدّر لأسواق إفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من مناطق التجارة الحرة المتاحة لمصر والتي تتجاوز 3 مليار مستهلك بدون جمارك وبناتج محلى 45 في المئة شامل التصنيع والتعبئة.

وقال: يجب أن نستغل اتفاقية التيسير التي تجمعنا لنصدّر سويا من خلال الطرق العابرة للقارة الافريقية مثل الإسكندرية كيب تاون، وبورسعيد داكار، وسفاجا ندجامينا التي ستفتح لنا جميعا أسواق الدول الحبيسة في وسط افريقيا، والتي تتكامل مع خطوط الرورو السريعة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي من دمياط إلى تريستا، وقريبا من مرسين الى الإسكندرية وبورسعيد كما كانت مسبقا كشرايين لتنمية صادراتنا جميعا.

وشدد على أنه يجب أن نخلق تحالفات قوية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مصر وأفريقيا، ولإعادة إعمار دول الجوار التي دمرتها الحروب والصراعات. كما يجب أن نجاهد لتحقيق أمننا الغذائي من خلال التشارك في مشروع استصلاح ملايين الافدنة، وتصنيع منتجاته لرفع القيمة المضافة وخلق فرص العمل.

وتابع: "لقد قامت الحكومات المتعاقبة بجهد واضح في تهيئة المناخ للقطاع الخاص ليؤدي دوره في التنمية، بثورة تشريعية وإجرائية ناجزة، وتقديم العديد من الحوافز واليسيرات. لذلك يجب علينا أن نستغل سويا ما تطرحه مصر اليوم من فرص استثمارية واعدة في العديد من المشاريع الكبرى مثل محور قناة السويس، واستصلاح ملايين الافدنة، ومشاريع الكهرباء والمياه والنقل واللوجستيات، هذا بالإضافة للاستثمار الصناعي والسياحي والعقاري. تلك النهضة التي رفعت كفاءة الشركات المصرية في مجالات البنية التحتية ومشاريع الطرق والصرف الصحي والاستثمار العقاري السياحي

لتتخطى حدود مصر، ونرى اليوم شركات مثل السويدى وحسن علام وأوراسكوم وبتروجت وإنبي والمقاولين العرب، تنشر النماء والتنمية في دول الخليج باستثمارات جاوزت 3 مليار دولار، وجاوزت 10 مليار دولار في افريقيا، وكلهم معنا اليوم.

رفعت أوغلو

من جانبه أدان رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت أوغلو في مستهل كلامه الهجمات الوحشية واللاإنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأبرياء في غزة.

وقال: يمر العالم بفترة صعبة. يتباطأ النمو في الاقتصاد العالمي وحجم التجارة العالمية. كما تتزايد المخاطر الجيوسياسية والصراعات. وهذا يشير إلى أن عام 2024 يتسم بالتحديات والغموض أكثر من أي وقت مضى. لذا، نحتاج إلى تعاون دولي قوي وتضامن. وكشعوب قديمة وعريقة في هذه المنطقة، يجب أن نتحرك معًا وفقًا لنصيحة "في الوحدة قوة، وفي الانفصال عذاب".

ولفت إلى أنه يجب علينا تعزيز القطاع الخاص في بلداننا عبر تضافر الجهود. ففي عصرنا، تأتي قوة الدول بشكل أساسي من قطاعاتها الخاصة. وقوة وديناميكية اقتصاد تركيا تعتمد أيضًا على القطاع الخاص. وبفضل ذلك، أصبحنا دولة ريادية في الإنتاج الصناعي وصادرات المنتجات الصناعية بين إيطاليا والصين. نحن أكبر مصنعي السيارات والأجهزة الكهربائية البيضاء ومواد البناء والملابس في العديد من القطاعات، ونحن الرائدين في توريد السلع إلى أوروبا. نحن أكبر موردي السيارات للاتحاد الأوروبي بعد الاتحاد الأوروبي نفسه. حققنا كل هذا من خلال تحرير التجارة وزيادة المنافسة. لان التجارة تثري والحمائية تفقر. وخاصة بالنسبة لاستقرار ورفاهية الدول النامية، يجب أن تكون التجارة أكثر حرية.

وتابع: يجب علينا جميعًا أن ندعم التجارة الحرة. فبعد فتح أبوابنا للمنافسة الخارجية وتحرير التجارة، أصبحنا الآن البلد الذي يحتل المركز الأول بين إيطاليا والصين من حيث الإنتاج الصناعي. نحن نقوم بتصدير ما يزيد عن 12،600 منتج صناعي يشكل 94 في المئة من صادراتنا السنوية بقيمة 256 مليار دولار إلى أكثر من 200 دولة. كما أننا نصدّر 60 في المئة من منتجاتنا إلى الأسواق الغنية والمتقدمة في أوروبا. وهذا يشير إلى جودة منتجاتنا وتنافسية أسعارها وإعجاب المستهلكين بها. بالإضافة إلى ذلك، نحن من بين أكبر دول العالم في مجالات البناء والسياحة والزراعة.

وأوضح أن علاقاتنا التجارية تطورت مع الدول العربية في السنوات الأخيرة. حيث كانت صادرات تركيا إلى الدول العربية 5 مليارات دولار فقط قبل 20 عامًا. وكانت تمثل 10 في المئة من صادرات تركيا. وفي عام 2023، تجاوزت 45 مليار دولار ووصلت إلى 20 في المئة من إجمالي صادرات تركيا السنوية.

خالد حنفي

وشدد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي على "أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص التركي القوي، وكذلك القطاع الخاص العربي الذي يقود عملية الإنتاج والاستثمار ويوظّف النسبة الأكبر من اليد العاملة في المنطقة العربية".

وأكّد أنّ "العلاقات الاقتصادية العربية – التركية هي علاقات مستمرة ودائمة التقدّم، حيث تظهر البيانات أن تركيا شريك اقتصادي كبير بالنسبة للمنطقة العربية. ومن هنا أرى أنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير أو تطوير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية إلا عن طريق القطاع الخاص، حيث في الواقع أنّ القطاع الخاص التركي من خلال رئيس الغرف والبورصات التركية السيّد رفعت هيسارجيك أوغلو، دائما ما يحرص على تعزيز التنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي في مختلف المناسبات والظروف".

ورأى أمين عام الاتحاد خالد حنفي أنّ "الحكومات تفتح الأبواب نحو تطوير العلاقات، ولكن من يعبر ويمر هو القطاع الخاص"، لافتا إلى أنّه "هناك اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والبلدان العربية، وهي تعدّ ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، لكنها ليست كافية، لأننا اليوم نحتاج إلى التغيير في نمط العلاقة، حيث لا يجب أن نسعى فقط إلى رفع حجم التجارة بنسبة 20–30 في المئة، أو أن يصل حجم التبادل التجاري إلى حدود 70–80 مليار دولار، بل

نسعى ونطمح إلى بناء شراكة استراتيجية أقوى وأكبر. كما نسعى إلى أن لا نكون فقط أسواق تستهدف بعضها البعض، بل أن نكون منصّات ومناطق محورية يستفيد منها الطرفين العربي والتركي".

ورأى أنّ "هناك فرصة كبيرة في ظل الظروف العالمية الراهنة، التي قد ينظر إليها على أنها سيئة، بل إنها بنظرنا فرصة مهمّة يجب أن ننتهزها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، حيث سلاسل الإمداد اليوم باتت أقصر من السابق، ونحن على هذا الصعيد نعتبر الأقرب ثقافيا وجغرافيا إلى بعضنا البعض، وبالتالي نستطيع أن نغيّر الكثير في نمط علاقتنا وليس فقط حجم علاقتنا، حيث كبلدان عربية لدينا مفاتيح في افريقيا، كما لدينا مفاتيح عربية في آسيا، وبالتالي نستطيع من خلال تركيا الولوج إلى الأسواق الأوروبية، مما يساهم في إحداث توليفة جديدة من العلاقات والشراكة الاستراتيجية التي هي الأساس وليس التبادل التجاري البسيط القائم في الوقت الحالي".

ونوّه إلى أنّه "نحتاج أكثر إلى العمل ليس فقط في تجارة السلع، ولكن حجم أكبر في الخدمات، واستغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، حيث نستطيع أن نوظّف طاقاتنا الشبابية من الجانبين بشكل كبير، حيث أنّ المنطقة العربية ليس منطقة متجانسة اقتصاديا، بل هناك اختلافات اقتصادية كبيرة، وبالتالي لا بدّ من التعامل مع كل دولة ومنطقة بشكل مختلف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير كبير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، حيث نحتاج إلى بناء تحالف استراتيجي، وليس تطوير واقع التجارة بشكلها الحالي الكلاسيكي والبسيط".

جلسات العمل والتوصيات

وشهد الاجتماع العديد من الجلسات التي تناولت شتى مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتركيا، بالإضافة إلى بحث سبل زيادة التبادل التجاري والاستثماري في شتى المجالات مع التركيز على التكامل في تعميق الصناعة، وتحقيق الامن الغذائي والمائي، وتنمية آليات النقل واللوجستيات، والتعاون الثلاثي خاصة في مجالات الصناعة والمقاولات. وانتهى الاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والغرف التركية بالعديد من التوصيات وهي:

أولا: الدعوة لعقد هذا الاجتماع بشكل سنوي ومنتظم وأن تكون هناك أمانة عامة تتابع في التوصيات التي يخرج بها، وتعرض في الاجتماع القادم، والذي ستستضيفه تركيا، مع عقد اجتماعات قطاعية بينية.

ثانيا: التعاون بين الجانبين لنقل الخبرات المتميزة لدى الاتحادات، متضمنة انشاء جامعات تكنولوجية، ومركز للبحوث الاستراتيجية، وادارات لتنفيذ اتفاقية التير.

ثالثا: التقدم للاتحاد الأوروبي بمشروع للتكامل العربي التركي الأوروبي على غرار المشروع السابق EU Global Bridges للربط بين الشركات الأوروبية والتركية مع نظرائهم في مصر وتونس وفلسطين، مع زيادة التحالفات التي تجمع الطرفين للتقدم لبرامج الاتحاد الأوروبي الداعمة للصناعة والتجارة والتغير المناخي.

رابعا: التعجيل بإنشاء الأليات التي تساهم في تنمية التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، مثل إنشاء منصة تتبناها اتحادات الغرف بحيث تعرض فيها المناقصات وكذلك الفرص الاستثمارية والتجارية.

خامسا: التأكيد على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، من تصنيع مشترك، وتشجيع للاستثمارات، وتنمية التجارة البينية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والنقل واللوجستيات، والسياحة، وربط شبكات الكهرباء والبترول والغاز.

سادسا: التأكيد على أهمية التشارك في تعميق الصناعة بين الجانبين من خلال تبادل مكونات ومستلزمات الإنتاج والسعي لتصنيعها لمن لديه المميزات النسبية، ودراسة التكامل الصناعي بين الجانبين، وخصوصا في ظل إقرار الاتحاد الأوربي ضريبة الانبعاث الكربوني والذي سيؤثر على نمو الصادرات الوطنية.

سابعا: تأكيد التعاون من خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية، والربط بينهم، لتحقيق للتصنيع المشترك وتنمية الصادرات المشتركة.

ثامنا: التشديد على عدم اقتصار التعاون التجاري بين الجانبين على السلع تامة الصنع فقط، بل أن تشمل عمليات التكامل الصناعي ومكونات ومستلزمات الإنتاج، لمجابهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية ولرفع نسب المكون المحلى لاختراق الأسواق العربية والأفريقية والدولية.

تاسعا: ضرورة التكامل في استصلاح الأراضي والصناعات الغذائية وخاصة مع التحديات التي تظهر بين فترة وأخرى من أمراض وأوبئة والتغير المناخي والظروف الجيوسياسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي في مجال الامن الغذائي.

عاشرا: العمل على زيادة الاهتمام بالاستثمار المشترك في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والاعتماد المشترك لمنتجاتها، وكذلك التشارك في البحث والتطوير.

حادي عشر: دعوة الغرف التجارية ومنتسبيها من قيادات الانشاءات والمقاولات من الجانبين لخلق تحالفات قوية تعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية في افريقيا، وإعادة اعمار الدول العربية.

ثاني عشر: التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والتدريب والجامعات والمعاهد التكنولوجية، وتبادل المناهج التي يجب أن تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وانشاء الحاضنات وربطها افتراضيا، والعمل في البحث والتطوير المشترك.

سلسلة نشاطات ولقاءات لاتحاد الغرف العربية لتعزيز واقع القطاع الخاص العربي
خالد حنفي: تأشيرة عربية موحّدة لتسهيل حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية

استقبل أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مقر اتحاد الغرف العربية "مبنى عدنان القصّار للاقتصاد العربي"، سفير مصر الجديد في لبنان، علاء موسى، حيث اطلع على سير عمل جهاز الأمانة العامة للاتحاد وما يقوم به منذ تأسيسه على صعيد حقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة، بحيث يستطيع أن يتعامل ويتعاون مع التكتلات الاقتصادية الأخرى على أسس متكافئة تضمن مصالح كافة الأطراف وتساهم في تحقيق الازدهار العالمي.

ورحّب الدكتور خالد حنفي في مستهل اللقاء بسعادة السفير موسى، مبيّنا الدور الهام والبارز الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية على كافة الأصعدة "ولا سيّما بالنسبة لمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمم الاقتصادية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وسائر الدول العربية"، لافتا إلى أنّ "تنفيذ قرارات القمم الاقتصادية من شأنه تجميع الموارد والثروات العربية وتكاملها والذي من شأنه أن يؤدي في المحصلة النهائية إلى إقامة الشراكة والسوق العربية الواحدة التي يتطلع إليها العالم العربي".

وتطرّق إلى الدور المحوري الذي تقوم به جمهورية مصر العربية "في العديد من الملفات السياسية والاقتصادية المحورية"، معتبرا أنّ "مصر دولة مؤثرة وفاعلة في العالم العربي، ولديها انفتاح كبير على معظم الدول العربية، وكذلك على سائر دول العالم، وبالتالي يمكن أن يكون لمصر دور محوري وارتكازي على صعيد تنمية أنشطة القيمة المضافة من المنطقة العربية مرورا بإفريقيا ووصولا إلى دول أميركا الجنوبية".

من جانبه، نوّه السفير علاء موسى بالدور الذي يلعبه اتحاد

الغرف العربية، منوّها بالجهود الكبيرة التي يقوم بها معالي الدكتور خالد حنفي على رأس جهاز الأمانة العامة للاتحاد "حيث يشهد لمعاليه أنّه استطاع أن يحدث نقل نوعية داخل عمل جهاز الأمانة العامة للاتحاد، من خلال الانفتاح والتعاون مع سائر دول العالم من أجل تعظيم العلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الأجنبية، فزار بلدان كثيرة من الصين إلى الدول الأوروبية ووصولا إلى البرازيل، من أجل الدفع قدما بالعلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان، مما انعكس إيجابا على المستوى التجاري والاقتصادي والاستثماري".

وثيقة التميّز الدولية

إلى ذلك، تسلمّ أمين عام الاتحاد خالد حنفي، "وثيقة التميز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2023– الفئة الفخرية"، والمقدمة من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من قبل وفد "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، الذي زار مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، وضمّ كل من السيدة مي مخزومي المبعوث الدولي الخاص للدبلوماسية الإنسانية بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وسعادة الدكتور عبد الحليم زيدان السفير الأممي للشركة المجتمعية بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. وشكر أمين عام الاتحاد وفد الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، على منحه هذه الجائزة المرموقة، معربا عن امتنانه وتقديره لـ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، لمنحه لقب "الشخصية العربية الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024"، معتبرا أنّ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، تعدّ من المؤسسات الهامة والبارزة في العالم العربي العاملة على رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيزها في الشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والاهلية والخاصة. ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "منحه ومنح اتحاد الغرف العربية لهذه الجائزة المرموقة، يمثّل مدعاة فخر إذ لطالما أولى الاتحاد اهتماما بارزا واستثنائيا بموضوع المسؤولية المجتمعية، بما يساهم في صالح تنمية مجتمعاتنا ومؤسساتنا العربية".

ولفت د. خالد حنفي إلى أنّه "منذ اختياري أمينا عاما لاتحاد الغرف العربية، عملت على دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة، حيث أنّ الاتحاد دائما ما يدعو ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرات وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً".

وقال: "إننا نعبّر عن اعتزازنا وفخرنا بالتعاون الوثيق القائم بين "اتحاد الغرف العربية" و "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، والذي يهدف في المقام الأول إلى خدمة شعوبنا العربية". وأكّد الأمين العام خالد حنفي "أننا نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية".

من جهتها تحدّثت السيدة مي مخزومي باسم الوفد، فقالت: أتشرّف بأن أكون معكم اليوم ممثلة لمجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للإشراف على مراسم تسليم "وثيقة التميّز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2023 – الفئة الفخرية" والمقدمة من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وتابعت: "لقد جاء اختيار معالي البروفيسور خالد حنفي المين العام لاتحاد الغرف العربية لهذا التكريم الشرفي والمهني، هو نتيجة لجهود معاليه المعززة للممارسات المسؤولة والممتدة منذ سنوات عديدة. فمعاليه ساهم في نشر وتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية من خلال مواقعه المختلفة، والتي منها اتحاد الغرف العربية، وقد توّج ذلك من خلال إشرافه على تنظيم مؤتمر عربي حول دور المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص العربي. كما عمل معاليه بدعم العديد من مبادرات ومشروعات مجتمعية ونوعية لتعزيز الممارسات المسؤولة والتنمية المستدامة قدمتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية والاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية".

ونوّهت إلى أنّ "معاليه سفيرا دوليا للمسؤولية المجتمعية، وعضوا فخريا بمنة خبراء المسؤولية المجتمعية التابعة للشبكة الإقليمية

للمسؤولية الاجتماعية، وقدّم من خلال هذه المواقع الشرفيّة العديد من صور العطاء العلمي والمعرفي المسؤول والمؤثّر".

وختمت بالقول: "نبارك لمعاليه هذا التقليد المهني الشرفي، متطلعين أن يكون هذا التكريم طريقا لاستدامة هذا العطاء المجتمعي والمهني المتميّز".

قاسم طفيلي

كذلك استقبل الأمين العام الدكتور خالد حنفي، في مقر الاتحاد، رئيس الجمعية العربية الصينية للتعاون والتنمية قاسم طفيلي على رأس وفد من الجمعية. وقد جرى خلال اللقاء بحث آليات التعاون بين الاتحاد والجمعية، وسبل تعزيز وتقوية العلاقات العربية – الصينية.

ورحّب الدكتور خالد حنفي بالوفد، منوها بجهود الجمعية على صعيد فتح آفاق التعاون الاقتصادي العربي – الصيني، لافتا إلى أنّ "الصين والبلدان العربية مهمّان لبعضهما البعض، وبالتالي يجب علينا كبلدان عربية أن نستغل الفرص المتاحة من أجل رفع مستوى التعاون العربية – الصيني إلى آفاق أوسع وأشمل، خصوصا وأنّ ما يحصل في الصين اليوم بمثابة تطوّر وتطوير ضخم وهائل في كافة المقاطعات الصينية وليس مقاطعات أو مناطق محدودة مثل العاصمة بكين أو "غوانزو" أو "شنغهاي" أو "شينزن".. إلخ، وبالتالي نحن كبلدان عربية يمكننا أن نستفيد من هذا التحوّل عبر الدخول مع الصين في شراكة استراتيجية، حيث انتقلت الصين من مرحلة التنمية الاقتصادية المحلية إلى مرحلة التوسع الاقتصادي الخارجي عبر المشاريع الضخمة التي تنفّذها في إطار مبادرة "الحزام وطريق الحرير"، والتي تدخل في خلق فرص كبيرة في موضوع سلاسل القيمة التي تعتبر حاجة أكثر من ضرورية في ظل هذا العالم المتغيّر".

وشدد على أنّه "لمواكبة التطوّر الحاصل في الصين، ولنكون كبلدان عربية شركاء حقيقيين للصين لا بدّ من أولا وضع خارطة استرشادية، تقودنا نحو وضع رؤية ومن ثمّ وضع آلية قابلة للتطبيق، وفي هذا المجال نحتاج إلى انفتاح أكبر من الجانب الصيني على الأسواق العربية، خصوصا وأنّ الصين تحتاج في مكان ما إلى إعادة تدوير ثرواتها المجمّدة لدى الولايات المتحدة الأميركية والتي تعتبر هائلة، وذلك من خلال المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار في مناطق النزاعات والحروب".

من جانبه أكّد قاسم طفيلي، على "الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص على صعيد تعظيم العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية"، لافتا إلى "وجود إمكانيات كبيرة وضخمة من أجل فتح المجال أمام لقطاع الخاص من كلا الجانبين، خصوصا وانّ الحزب الحاكم في الصين يشجّع القطاع الخاص الصيني على إقامة شراكات مع نظرائه في الخارج ولا سيّما القطاع الخاص العربي. وبالتالي أمام هذا الواقع لا بدّ من استغلال الفرص المتاحة والتي هي كبيرة وضخمة".

ودعا إلى "وجوب وجود مشاركات واسعة من جانب اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية في المؤتمرات والمعارض التي تنظمها الصين، ولا سيّما معرض SECOND SUPPLY CHAIN FORUM، المقرر عقده في الفترة ما بين 4–10 تشرين الثاني المقبل. وكشف عن سعي الجمعية إلى إطلاق "مكتب للمعارض العربية في الصين"، ما يفتح المجال أمام الشركات العربية من زيادة حضورها في الصين وإقامة شراكات واستثمارات في مختلف انحاء الصين وفي كافة القطاعات الحيوية والاستراتيجية.

وختم بالقول: ينبغي توقيع اتفاقيات وفتح جامعات عربية – صينية، على اعتبار أنّ التبادل الثقافي يمثّل بوابة لرفع مستوى التعاون بين الجانبين وفي شتى المجالات والقطاعات".

"اكسبو قطر 2023"

أوضح أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح اعمال مؤتمر دور القطاع الخاص العربي في تحسين إدارة النفايات "نحو اقتصاديات عربية دائرية بمعالجة المخلفات والانبعاثات" ضمن أعمال اكسبو قطر 2023 للبستنة صحراء خضراء ... بيئة أفضل، بتاريخ 26–1–2024، بمشاركة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور ابراهيم آدم الدخيري، الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة

الدول العربية السفير ابراهيم المالكي، الامين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي الدكتور عبد المجيد بن عمارة، أنّ "النفايات التي تنتجها المنطقة العربية تصل إلى ما يقارب 200 مليون طن سنوًيا، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2030، مع إعادة تدوير أو تحويل 20 في المئة فقط منها إلى سماد، وهذا يؤدي الى زيادة مدافن النفايات الفائضة، والممرات المائية المختنقة، والهواء الملوث، مما يعرّض صحتنا وأنظمتنا البيئية ومستقبلنا للخطر حيث تتجاوز التكلفة الاقتصادية لسوء إدارة هذا الملف إلى 15 مليار دولار امريكي".

وكشف أمين عام الاتحاد عن أن الانتقال إلى اقتصاد دائري يمكن أن يوفر للمنطقة العربية 58 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال كفاءة الموارد وتقليل انتاج النفايات. هذا إلى جانب أنّ الانتقال نحو الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات وإعادة التدوير سوف يوفر ملايين فرص العمل.

واعتبر أنه "وسط هذا التحدي الهائل يكمن بصيص من الأمل، ومنارة للفرص من خلال قوة الابتكار وروح ريادة الأعمال التي يحددها القطاع الخاص العربي".

وقال: "نحن لا نتحدث ببساطة عن الاضرار البيئية؛ بل نحن نتحدث عن سوق عالمية للاقتصاد الدائري تبلغ قيمتها 3.2 تريليون دولار لا بد من استغلالها، في ظل وجود سوق مليئة بالإمكانيات وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. والقطاع الخاص العربي لديه الرؤية والإبداع وروح المبادرة لجعله حقيقة واقعة".

واعتبر أنّ "التسميد، وحلول تحويل النفايات إلى طاقة، يخلق قطاعا تكنولوجيا أخضرا نابضا بالحياة يجذب الاستثمار، ويخلق فرص العمل، ويغذّي النمو الاقتصادي. حيث أن إحداث تغيير جذري في الصناعات باستخدام النماذج الدائرية يحمل كل قطاع إمكانية حدوث تغييرات نحو النموذج الدائري. ومن خلال البحث والتطوير، يمكننا الكشف عن حلول إبداعية لن تعالج تحدياتنا المباشرة فحسب، بل ستمهد الطريق أيضا لمستقبل أكثر استدامة".

ورأى أنّ "التحول لا يمكن أن يحدث من الفراغ ولذلك نحن بحاجة إلى سياسات وأنظمة داعمة تحفّز الاستثمار والابتكار في القطاع الخاص. كما نحن بحاجة إلى شراكات قوية بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات، والعمل معا لتبادل المعرفة وتقديم أفضل الممارسات والموارد".

وتابع: ستكون الرحلة المقبلة صعبة، ولكن المكافآت لا تقدّر بثمن، من بيئة أنظف، ومجتمعات أكثر صحة، واقتصاد مزدهر مدعوم بالابتكار ومدفوع بالاستدامة. ولذلك فإنني أحث قادة القطاع الخاص العرب، على اغتنام هذه الفرصة، والاستثمار في الاقتصاد الدائري، لنكون القوة الدافعة وراء عالم عربي أنظف وأكثر اخضرارا وازدهارا.

تأشيرة عربية موحّدة

أشار أمين عام الاتحاد، إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية، يتبنى مشروعا يهدف إلى تسهيل حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يسهم في انتعاش التجارة البينية بين دول المنطقة".

أمين عام الاتحاد وفي حديث إلى "العربية business، كشف عن أنّ "اتحاد الغرف العربية تحدّث مع مجلس وزراء الداخلية العرب، وأمين عام جامعة الدول العربية، لاعتماد مقترح بإعداد "قائمة بيضاء"، تستهدف تسهيل تنقل رجال الأعمال العرب داخل المنطقة العربية بالكامل دون قيود من خلال تأشيرة موحّدة".

وأوضح د. خالد حنفي أنّ القائمة البيضاء تتيح تحرك رجال الأعمال العرب من أي بلد عربي لآخر لمدة 5 سنوات، دون الحاجة للقيام بالإجراءات المتعلقة بالحصول على تأشيرة الدخول والفحص الأمني وما إلى ذلك، عند دخوله في كل مرة". معتبرا أنّ "القائمة البيضاء التي ستكون معتمدة من قبل اتحاد الغرف العربية والجهات المختصة في كل دولة، تستهدف زيادة الاستثمارات العربية المشتركة وتعزيز التجارة البينية بين الدول العربية"، مشيرا إلى أنّ "ملف تسهيل حركة المستثمرين العرب يشهد حالياً اتخاذ خطوات تنفيذية بشأنه، وبناء على ذلك فإنّ دول الخليج العربي مثلاً اعتمدت تأشيرة موحدة.. كما بدأت مصر السماح لبعض الفئات من الحاصلين على تأشيرات أوروبا دخول الدولة دون تأشيرة خاصة

لمصر. كما بدأت السعودية السماح بذلك. بدأ يحدث تطورا في هذا الأمر وهذا يشجّع رجال الأعمال على حريّة التحرك".

وفي نهاية سبتمبر الماضي، أطلق مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية "إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي" الذي أوصى بمضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره ركيزة أساسية لدفع العمل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

كما أوصى الإعلان، بالعمل على تحقيق الحريات الأربعة التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي، وهي حرية انتقال الأفراد: بمنح تأشيرات متعددة طويلة الأجل لرجال الأعمال من خلال الغرف العربية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وسهولة التحويلات، وحرية انتقال السلع بإزالة المعوقات غير الجمركية وتوحيد المواصفات والمقاييس وتوحيد إجراءات التسجيل، بالإضافة إلى حرية انتقال الخدمات من خلال الإسراع بإقرار اتفاقية تحرير التجارة والخدمات.

وقال حنفي، إن اتحاد الغرف العربية يعمل مع عدد من الدول العربية التي تعاني من أزمة في النقد الأجنبي وتواجه صعوبات في تحويلات رؤوس الأموال، على بعض الحلول، لتسهيل عملية انسياب التحويلات من وإلى الدول العربية.

تحالف استراتيجي عربي - صيني

على جانب آخر قال أمين عام اتحاد الغرف العربية، إنّ الاتحاد يعمل على تحويل العلاقة العربية – الصينية من علاقة تجارية فقط إلى تحالف استراتيجي في الإنتاج والصناعة والتجارة.

وقال: "تحدثنا مع الصين في هذا الأمر.. هم الآن يتعاملون معنا وفقاً لمفهوم التحالف الاستراتيجي الذي نحتاج إليه حالياً.. نسعى في المنطقة العربية الدخول بقوة في مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تستهدف تعزيز التجارة مع آسيا وإفريقيا وأوروبا، عبر تأسيس نقاط ارتكاز لها في المنطقة العربية".

وأشار إلى أنّ "الصين والدول العربية يتمتعان بتاريخ طويل من التعاون الاقتصادي، مع وصول التجارة الثنائية إلى أكثر من 330 مليار دولار في عام 2022، ومن المتوقع زيادتها بنسبة 10 في المئة خلال 2024".

اجتماعات "صندوق تمكين القدس" في الكويت

وشارك الأمين العام الدكتور خالد حنفي، في اجتماعات مجلس أمناء صندوق تمكين القدس، التي عقدت في الكويت عاصمة دولة الكويت بتاريخ 29-1-2024، برئاسة صاحب السمو الملكي الامير تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ومشاركة وزير العدل والأوقاف في دولة الكويت فيصل سعيد نافل الغريب.

وعلى هامش الاجتماعات، استقبل أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، ورئيس الوزراء الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، رئيس صندوق تمكين القدس صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وذلك على رأس وفد من مجلس الصندوق (تمكين القدس) الذي تأسس بموجب قرار من مجلس إدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وبموجب الشراكة مع صندوق ووقفية القدس كصندوق استثماني ووقفي لدى البنك الإسلامي للتنمية، يسعى

لدعم مدينة القدس وتمكين أهلها اقتصاديا واجتماعيا من خلال تمويل مشاريع التمكين والتنمية ومكافحة الفقر. كما يسهم الصندوق في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ويدعم احتياجاته الأساسية في قطاعات التعليم والتنمية والاقتصاد وغيرها، ويقع ضمن المبادرات الإنسانية الرامية إلى تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين.

ويسعى القيّمون على "صندوق تمكين القدس" إلى جمع مليار دولار من الأمة العربية والإسلامية ومناصري القضية الفلسطينية العادلة، من أجل تحقيق ما تحتاجه القدس من مشاريع وخدمات من أجل الحفاظ عليها وحماية مصالح أهلها.

وهدفت اجتماعات صندوق تمكين القدس، التي حضرها أيضا كل من رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر، ورئيس الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية سمير ماجول، ورئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عبد الله صالح كامل، ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور محمد سليمان الجاسر، بالإضافة إلى شخصيات كويتية وعربية هامة، إلى بعث رسالة دعم وتضامن للشعب الفلسطيني الشقيق لما يتعرّضون له من إبادة، والدفع نحو إيجاد السبل والوسائل التي تمكّنهم في أرضهم. وجرى التأكيد على رفض ما يجري في الأراضي الفلسطينية على يد الاحتلال الاسرائيلي من حصار وتجويع واستيطان جائر، مطالبين بتطبيق القرارات الدولية التي تنصّ على حق الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة على أرضه.

وأكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال الاجتماعات على أنّ "للقدس قدسيّة كبيرة في وجدان وقلوب العرب مسلمين ومسيحيين، حيث تعتبر رمزا ومحورا أساسيا في القضية الفلسطينية"، لافتا إلى أنّ "رمزية القدس ناشئة من جهتين، الاولى القداسة الخاصة لهذه المدينة سواء لدى المسلمين باعتبارها أولى القبلتين، وكذلك بالنسبة للمسيحيين، والثانية هي المظلومية التي تتعرّض لها منذ عقود طويلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول تهويد القدس وسلخها من عروبتها الأصيلة".

وقال: "نرفض بشكل قاطع ما يتعرّض له الفلسطينيون من اعتداء ممنهج ومستمر على قطاع غزّة منذ ما يزيد عن أربعة أشهر، حيث يتعرّض أهلنا في القطاع إلى حصار وقتل وتجويع وتشريد، في ظل صمت عالمي مريب، وهو ما يحمّلنا مسؤولية معنوية واخلاقية تجاه أهلنا في فلسطين، من أجل دعمهم والعمل على توفير مقومات صمودهم في أرضهم".

وأوضح الأمين العام أنّ "مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (133) التي عقدت في الكويت عاصمة دولة الكويت بتاريخ 8-11-2022، أدرج على جدول أعماله موضوع دعم صندوق ووقفية القدس وهو ما يبيّن رؤية الاتحاد والقطاع الخاص في الدول العربية في توضيح دور الصندوق وجهوده المبذولة لدعم مدينة القدس الصامدة في وجه الاعتداءات الصهيونية وإعادة إعمارها".

"منتدى استثمار صحار"

إلى ذلك، أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال "منتدى استثمار صحار" الذي عقد في صحار – سلطنة عمان، أنّ "اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي يدعم رؤية سلطنة عمان 2040 والمبادرات الاستراتيجية في صحار لنبدأ هذه المرحلة معا من النمو والتعاون والنجاح".

وأوضح أنّ "صحار تتمتع بموقع استراتيجي في قلب مسارات التجارة العالمية، على مقربة من الأسواق المزدهرة، حيث ينبض مينائها البحري العميق بالنشاط البحري، بينما تعجّ منطقتها الحرة الصناعية بطاقة الابتكار. ويجعل هذا الموقع الاستراتيجي إلى جانب البنية التحتية ذات المستوى العالمي والحكومة الداعمة من صحار ملاذا استثماريا لا مثيل له".

ونوّه الأمين العام إلى "أهميّة ربط ميناء صحار بالموانئ العربية في سبيل إنشاء ممر لوجستي يبدأ من مصر ويصل إلى الصين مرورا بدول الخليج العربي".

وقال: "ترسم الإحصاءات صورة مقنعة لهذا التطور حيث شهدت صحار نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة سنويا، وجذبت أكثر من 15 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا النمو بمثابة ثمرة استراتيجية وضعت بعناية

تركّز على سياسات صديقة للمستثمرين والالتزام بالتميّز". ولفت إلى أنّ "السياسات الحكومية لسلطنة عمان جعلت من صحار وكل مدن ومناطق السلطنة أرضا خصبة للاستثمار. إذ أنّ الإعفاءات الضريبية ومزايا الرسوم الجمركية والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100 في المئة في العديد من القطاعات تعتبر حوافز مشجعة على الابتكار والتوسع والازدهار". معتبرا أنّ "تحوّل صحار إلى مركز صناعي ديناميكي لم يأت بالصدفة، حيث تتمتع صحار بموقع جغرافي مميّز في مفترق طرق الشرق والغرب، مما يوفّر إمكانية الوصول غير المسبوقة إلى طرق الشحن الدولية. ويتم تعزيز هذه الميزة الاستراتيجية من ميناء صحار والمنطقة الحرة الحديثة، وهي منشأة جذبت استثمارات تزيد عن 25 مليار دولار، مما يؤكّد ثقة المجتمع التجاري العالمي في إمكانيات صحار".

ونوّه إلى أنّ "صحار تلعب دورا بارزا في تلبية الاحتياجات المحلية، معززة الأمن الغذائي لسلطنة عمان، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات المتنوعة"، معتبرا أنّ "النمو الصناعي الملحوظ في صحار، ساهم بشكل كبير في الناتج المحلّي غير النفطي في سلطنة عمان مع ازدهار العديد من القطاعات المتنوعة من الشحن إلى التصنيع، إضافة إلى فرص الاستثمار الواعدة في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والصيد البحري لتنويع الاقتصاد بعيدا من الاعتماد على النفط".

واعتبر أنّ صحار تساهم بشكل فعلي في تحقيق رؤية عمان 2040، تلك الرؤية التي تستلهم الابتكار والتكنولوجيا وافتصاد المعرفة كدعامات أساسية لرسم ملامح مستقبل مفعم بالأمل والإشراق، حيث تتجاوز هذه العملية مجرّد السعي نحو تنويع مصادر الدخل، فهي تمثّل رحلة متأنية نحو صياغة غد مستدام وشامل يحتضن طموحات كل عماني".

وختم بالقول إننا نقف اليوم أمام أعتاب مرحلة جديدة من النمو والتطوّر في صحار التي باتت تمثّل رمزا للتجدد والابتكار في قلب سلطنة عمان. إننا معا نشهد فصلا مشرقا من فصول التاريخ العماني، يكتب بأيدي أبنائه المخلصين الذي يعملون بجد وإخلاص لبناء مستقبل يليق بطموحاتنا العظيمة".

"المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد"

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات "المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد"، الذي أقيم في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة 7 و 8 فبراير 2024.

وضمن جلسة "الاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة"، ألقت ممثلة الاتحاد في المؤتمر زينة عساف، كلمة أشارت فيها إلى أنّ "الاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية الأفراد من ذوي الإعاقة ليست رفاهية، فهي حق من حقوق الانسان والتزاماً من المجتمع بالعدالة من خلال تحقيق المساواة والشمولية وتمكين هذه الفئة الكبيرة من المجتمع".

وقالت: "بحسب منظمة الصحة العالمية، يقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم بـ 1.3 مليار شخص، أي ما يعادل 1 من بين 6 أشخاص، ومن المتوقع ان يصل العدد الى 2 مليار شخص بحلول العام 2050.. وهذا يعني ان العدد يتزايد سنوياً، وعليه فإن الواقع يحتّم علينا إيجاد البنية التحتية المناسبة التي تساعد في استيعاب هذا العدد من الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي تيسير حياتهم لتمكينهم من العيش باستقلالية دون الحاجة الى أحد".

واعتبرت أنّ "الحلول الذكية تمكّن الأفراد من القيام بمهامهم اليومية بشكل مستقل مما يعزز نوعية حياتهم ويجعلهم يشعرون بالاكتفاء الذاتي وهو عامل نفسي مهم وأساسي للانطلاق نحو مرحلة العطاء. وذلك عبر تأمين فرص العمل حيث تساهم التكنولوجيا الحديثة في تأمين فرص عمل جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي خفض نسبة البطالة والمساهمة في رفع كفاءة القوى العاملة. كما وتمكّنهم من الإدماج الاجتماعي إذ تسمح التكنولوجيا بالمزيد من التفاعل الاجتماعي والاندماج. أضف إلى ذلك فإنّ هناك أثرا اجتماعيا واقتصاديا لتمكين الأفراد ذوي الإعاقة، إذ لا تفيد التكنولوجيا الشاملة الأفراد ذوي الإعاقة فحسب، بل المجتمع ككل، مما يؤدي إلى مزيد من الابتكار والتنوع والنمو الاقتصادي".

وطالب الاتحاد في المؤتمر إلى "ضرورة تبني تشريعات وسياسات تحفز الاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية

الأشخاص ذوي الإعاقة. إلى جانب خلق الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين الرسمي والخاص حيث يمكن أن تتضمن هذه الشراكات توفير التمويل والدعم التقني والإرشاد للشركات الناشئة لتطوير وتسويق منتجاتها. كما المطلوب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا مع الدول الأخرى لتعزيز الاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة. والعمل على توفير التمويل اللازم لدعم الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يمكن أن تشمل هذه الاستثمارات تمويل جولات التمويل الأولي والتوسع في المراحل اللاحقة من نمو الشركة، ويسهّل لها الوصول إلى السوق على اعتبار أنّ تسهيل وتسريع عملية دخول الشركات الناشئة للسوق يتم خلال تقديم الدعم في التسويق وتوفير فرص العرض والتوزيع".

وشددت ممثلة الاتحاد في ختام كلمتها على "اهميّة تقديم الدعم الفني والتطوير التكنولوجي للشركات الناشئة في مجال الحلول الذكية، حيث يتضمن ذلك توفير الخبرات والمعرفة التقنية والمساعدة في تطوير وتحسين منتجاتها والمشاريع القائمة. إلى جانب تنظيم مسابقات ومنح جوائز لتشجيع الابتكار في مجال الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن أن تتضمن هذه المسابقات تمويل المشاريع الفائزة وتوفير الدعم الفني والتسويقي لها".

تسريع نظم الأغذية الزراعية

شارك اتحاد الغرف العربية، في الحوار التفاعلي الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مع القطاع الخاص، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومنتدى أعمال المجموعة – ثقة، وذلك حول "تسريع تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" والذي يمثل فرصة فريدة للتعاون وتبادل الأفكار وتشكيل مستقبل أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة بشكل جماعي.

وشارك في الحوار التفاعلي أصحاب المصلحة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والمنظمات الإقليمية التي تدعم القطاع الخاص مثل اتحاد الغرف العربية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الإقليمية لمناقشة ووضع استراتيجية للجهود التعاونية التي من شأنها دفع التقدم المستدام وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المنطقة. وتم تسليط الضوء خلال المناقشات على النقاط الأساسية التالية: الزراعة عالية القيمة، التحول الريفي وسلسلة القيمة الشاملة، الأمن الغذائي والنظم الغذائية الصحية للجميع، تخضير الزراعة، والصمود مع التركيز بشكل خاص على الابتكار والتمويل وأهداف التنمية المستدامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

"الاقتصاد العالمي" يبدأ مرحلة النزول النهائي نحو هبوط هادئ؟!

"بدأت الغيوم تنقشع"، هكذا يرسم صندوق الدولي مشهد "الاقتصاد العالمي" في المرحلة القادمة، حيث بدأ مرحلة النزول النهائي نحو هبوط هادئ، مع تراجع التضخم باطراد وتماسك النمو. ولكن وتيرة التوسع لا تزال بطيئة، وربما كان الاضطراب قادما.

ووفق صندوق النقد الدولي أثبت النشاط العالمي صلابته في النصف الثاني من العام الماضي، في ظل دعم عوامل العرض والطلب للاقتصادات الرئيسية. فعلى جانب الطلب، ساهمت قوة الإنفاق الخاص والحكومي في دعم النشاط، برغم تشديد الأوضاع النقدية. وعلى جانب العرض، ساعدت على ذلك عوامل زيادة المشاركة في سوق العمل، وإصلاح سلاسل التوريد وانخفاض أسعار الطاقة والسلع الأولية، برغم تجدد أوجه عدم اليقين الجغرافية السياسية.

يكشف تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عن بقاء النمو العالمي مستقرا عند 3,1 في المئة هذا العام وفقا لتنبؤات الصندوق في السيناريو الأساسي، انعكاسا لرفعها بنسبة 0,2 نقطة مئوية مقابل توقعات شهر أكتوبر 2023، قبل أن يرتفع إلى 3,2 في المئة العام القادم.

ولا تزال هناك اختلافات كبيرة. ومن المتوقّع بحسب الصندوق تباطؤ النمو في الولايات المتحدة، حيث لا يزال تشديد السياسة النقدية منعكسا على اقتصادها. وفي الصين، حيث لا يزال التأثير السلبي على النشاط من ضعف الاستهلاك والاستثمار مستمرا. وفي منطقة اليورو، في نفس الوقت، يُتوقع انتعاش النشاط بصورة طفيفة بعد عام 2023 الذي كان محفوفا بالتحديات، حينما أدى ارتفاع أسعار الطاقة وتشديد السياسة النقدية إلى تقييد الطلب. ولا يزال كثير من الاقتصادات الأخرى متمتعا بقدر هائل من الصلابة، مع تسارع النمو في البرازيل والهند والاقتصادات الكبرى في جنوب شرق آسيا.

ولا يزال التضخم آخذا في التراجع. وفيما عدا الأرجنتين، سوف يتراجع التضخم الكلي العالمي إلى 4,9 في المئة هذا العام، أي بانخفاض قدره 0,4 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر (فيما عدا الأرجنتين أيضا). والتضخم الأساسي متجه كذلك نحو الانخفاض، ما عدا أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة. وفي الاقتصادات المتقدمة، سوف يصل التضخم الكلي والأساسي إلى حوالي 2,6 في المئة في المتوسط هذا العام، مقتربا من أهداف التضخم التي حددتها البنوك المركزية.

وقد تراجعت المخاطر وباتت متوازنة في ظل تحسن الآفاق المتوقعة. فعلى جانب التطورات الإيجابية:

• قد يتباطأ معدل التضخم بوتيرة أسرع من المتوقعة، وخاصة إذا زاد المعروض في سوق العمل واستمرت التوقعات التضخمية قصيرة الأجل في اتجاهها نحو الانخفاض، مما يتيح للبنوك المركزية إمكانية التيسير في وقت أقرب.

• ربما تأخرت إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة التي أعلنتها الحكومات خلال 2024–2025، في ظل تصاعد المخاوف بأن تواجه عددا كبيرا من البلدان زيادة الإنفاق العام خلال العام الذي سيشهد أكبر عدد من الانتخابات في العالم على مر التاريخ. ومن شأن ذلك تعزيز النشاط الاقتصادي، لكنه سيؤدي أيضا إلى حفز التضخم وزيادة احتمالات حدوث اضطرابات لاحقا.

• بالنظر إلى ما هو أبعد من ذلك، فإن سرعة تحسن الذكاء الاصطناعي يمكنها أن تعزز الاستثمار وتدفع نمو الإنتاجية بسرعة، وإن كانت ستصحبها تحديات كبيرة أمام العاملين.

أما على جانب التطورات السلبية:

• قد تحدث اضطرابات جديدة في السلع الأولية والتوريد، عقب تجدد التوترات الجغرافية–السياسية، ولا سيما في الشرق الأوسط. فقد ارتفعت تكاليف الشحن بين آسيا وأوروبا ارتفاعا ملموسا، بسبب الهجمات في البحر الأحمر التي دفعت إلى تحويل مسار الشحنات لتدور حول إفريقيا. وبرغم أن الاضطرابات ظلت محدودة حتى الوقت الراهن، فلا يزال الوضع متقلبا.

• قد يستمر التضخم الأساسي لفترة أطول. وتظل أسعار السلع

مرتفعة بالمقاييس التاريخية ومقارنة بأسعار الخدمات. ويمكن أن يأتي التصحيح في صورة استمرار التضخم في أسعار الخدمات – وبوجه عام – لفترة أطول. وقد تزداد الضغوط على الأسعار في ظل تطورات الأجور، خاصة في منطقة اليورو، حيث لا تزال الأجور الخاضعة للمفاوضات آخذة في الارتفاع.

• تبدو الأسواق مفرطة في التفاؤل بشأن الآفاق المتوقعة لتخفيض أسعار الفائدة في وقت مبكر. وإذا أعاد المستثمرون تقييم نظرتهم للأوضاع، سوف ترتفع أسعار الفائدة طويلة الاجل، مما يفرض الضغوط مجددا على الحكومات لكي تعجل بضبط أوضاع المالية العامة، وهو ما قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

التحديات على مستوى السياسات

مع انحسار التضخم واستقرار النمو، حان الوقت الآن بحسب صندوق النقد الدولي إلى حصر التقدم والتطلع إلى المستقبل. ويتبين من تحليل الصندوق أن تباطؤ معدل التضخم مؤخرا يرجع في جانب كبير منه إلى تراجع أسعار السلع الأولية والطاقة، ولم يكن ناتجا عن انكماش النشاط الاقتصادي.

ونظرا لأن التشديد النقدي عادة ما يتحقق من خلال تقليص النشاط الاقتصادي، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما الدور الذي قامت به السياسة النقدية، إن وُجِد؟ والجواب هو أن تأثيره قد انتقل عبر قناتين إضافيتين. أولا، سرعة وتيرة التشديد النقدي ساعدت على إقناع الناس والشركات أن ذلك سيمنع ترسخ معدلات التضخم المرتفعة. وقد حال ذلك دون ارتفاع التوقعات التضخمية بشكل متواصل، وساعد على إضعاف نمو الأجور، ووضع حدا لمخاطر دوامة الأجور والأسعار. وثانيا، أدت الطبيعة المتزامنة على غير المعتاد للتشديد إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وتسببت بشكل مباشر في انخفاض التضخم الكلي.

ولكن أوجه عدم اليقين لا تزال مستمرة كما أصبحت البنوك المركزية الآن تواجه مخاطر ذات وجهين. ويجب عليها أن تتجنب التيسير السابق لأوانه الذي يمكن أن يضيع الكثير من مكاسب المصداقية التي تحققت بشق الأنفس ويفضي إلى ارتداد التضخم. ولكن بوادر الضغوط متنامية في القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة، مثل البناء، كما تراجعت أنشطة القروض بشكل ملموس. والتحول نحو عودة السياسة النقدية العادية في الوقت المناسب له نفس القدر من الأهمية، حيث بدأ العديد من الأسواق الصاعدة، التي تشهد انخفاضا في التضخم، يتخذ هذه الخطوة بالفعل. والإحجام عن ذلك سيعرض النمو للخطر ويُنشئ مخاطر من هبوط التضخم إلى دون المستوى المستهدف.

ويبيّن الصندوق أن الولايات المتحدة، التي يبدو التضخم فيها مدفوعا بالطلب بقدر أكبر، يتعيّن عليها أن تركز على المخاطر في الفئة الأولى. بينما منطقة اليورو، التي كانت لطفرة أسعار الطاقة فيها دور غير تناسبي، يتعين أن تركز بقدر أكبر على إدارة المخاطر في الفئة الثانية. وفي كلتا الحالتين، قد لا يكون المُضي قُدُما على المسار لتحقيق هبوط هادئ أمرا سهلا.

وأكبر تحدٍ يواجهه العالم اليوم هو معالجة المخاطر المرتفعة على المالية العامة. فقد خرجت معظم البلدان من الجائحة وأزمة الطاقة مثقلا بمستويات أعلى من الدين العام وتكاليف الاقتراض المرتفعة. ويمكن إتاحة المجال للتعامل مع الصدمات المستقبلية من خلال خفض الدين العام ومستويات العجز.

ومع انحسار أزمة الطاقة، ينبغي العمل على الفور لإلغاء ما تبقى من تدابير مالية بالتدريج والتي طُبِّقَت لتعويض الارتفاع في أسعار الطاقة. ولكن، هناك المزيد الذي يتعين القيام به. فالخطر ينقسم إلى شقين. وأكثر المخاطر إلحاحا هي ألا تبذل البلدان إلا أقل القليل. وسوف تتراكم أوجه الهشاشة المالية إلى أن تفرض مخاطر وقوع أزمة في المالية العامة تعديلات مفاجئة ومربكة، وبتكلفة باهظة. والمخاطر الأخرى، وتتعلق فعليا ببعض البلدان، هي المغالاة في القيام بذلك، وفي وقت سابق لأوانه بكثير، على أمل إقناع الأسواق بسلامة أوضاعها المالية. وقد يشكل ذلك تهديدا لآفاق النمو، كما أنه سيزيد من صعوبة معالجة التحديات المالية البارزة مثل التحول المناخي.

ما المطلوب؟ الجواب بحسب صندوق النقد الدولي هو ضبط أوضاع المالية العامة على نحو مطرد، مع عدم الاستهانة بالدفعة الأولى. والوعود بالتصحيح مستقبلا وحدها لن تكفي. فينبغي أن تقترن هذه الدفعة الأولى بإطار مُحَسَّنٍ للمالية العامة وإنفاذه بشكل جيد، لكي تكون جهود الضبط كبيرة وذات مصداقية في المستقبل.

ومع بدء تيسير السياسة النقدية واستعادة النمو، ينبغي أن تزداد السهولة في إجراء المزيد. وينبغي ألا تفوتنا الفرصة.

وقد اتسمت الأسواق الصاعدة بالصلابة البالغة، مع تحقيق نمو أقوى من المتوقع واستقرار الأرصدة الخارجية، وهو ما يرجع جزئيا إلى تحسن الأطر النقدية والمالية. غير أن الاختلافات بين سياسات البلدان قد تحفز خروج التدفقات الرأسمالية وتقلب العملة، الأمر الذي يدعو إلى تقوية الهوامش الوقائية تماشيا مع إطار السياسات المتكامل الذي أعدّه صندوق النقد.

وفضلا على ضبط أوضاع المالية العامة، ينبغي أن ينصب التركيز مجددا على النمو في الأجل المتوسط. ونتوقع بلوغ النمو العالمي 3,2 في المئة العام القادم، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط التاريخي. ويتعين تعجيل الخطى لمعالجة كثير من التحديات الهيكلية التي تواجه العالم وهي التحول المناخي، والتنمية المستدامة، ورفع مستويات المعيشة.

وكما يتضح، فإنّ الإصلاحات التي تخفف أشد القيود على النشاط الاقتصادي، مثل الحوكمة وتنظيم قطاع الأعمال وإصلاح القطاع الخارجي، يمكن أن تساعد على إطلاق عنان مكاسب الإنتاجية الكامنة. ويمكن كذلك تحقيق نمو أقوى من خلال الحد من التشرذم الجغرافي–الاقتصادي وذلك بسبل منها، على سبيل المثال، إلغاء الحواجز التجارية التي تعوق تدفقات التجارة بين الكتل الجغرافية السياسية المختلفة، بما فيها في مجال التكنولوجيا منخفضة الكربون التي توجد حاجة ماسة إليها في البلدان الصاعدة والنامية. وبدلا من ذلك، ينبغي السعي لكي تبقى اقتصادات دول العالم أكثر ترابطا. وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيساهم في تحقيق الأولويات المشتركة. ويظل التعاون متعدد الأطراف هو أفضل منهج لمعالجة التحديات العالمية.

القوى التضخمية
كان لصدمات الطاقة والقطاعات الأخرى دور كبير في تخفيض التضخم الكلي.

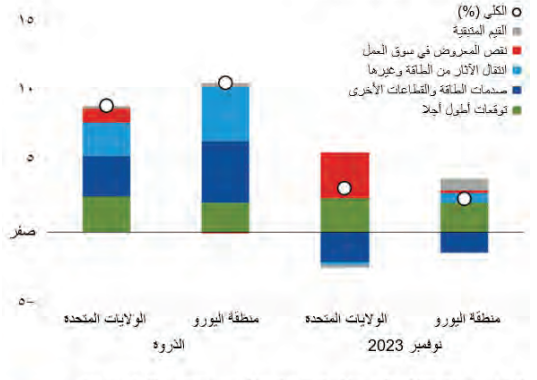

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والمنهجية المتبعة كما في دراسة Dao and others (2023) ودراسة Ball, Leigh, and Mishra (2022).

التشرذم المتصاعد
التشرذم الجغرافي-الاقتصادي بدأ يؤثر على التجارة والمناخ.

المصادر: واضعا بيانات التجارة، والتقرير World Bank (2020) وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: فقرة «قبل الحرب» هي الفترة بين الربع الأول من 2018 والربع الرابع من 2021 وتُعرّف الكتل على أساس الأصوات الكتلي بها في 2 مارس 2022 على قرار الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا (راجع الفصل الرابع في عدد إبريل 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Pigato et al. (Technology Transfer and Innovation for Low-Carbon Development, World Bank 2020). وتحسب معدلات النمو الكتلية وزن الصين على أساس الوزن في ترجيحات سلة الحقوق الكتلية باستخدام أوزان ترجيحية سنوي الحقوق الأساسية الثابتة.

النمو والتضخم
رُفعت التنبؤات للنمو، بينما خُفِّضَت توقعات التضخم ولا تزال ماضية في اتجاهها نحو الهبوط.

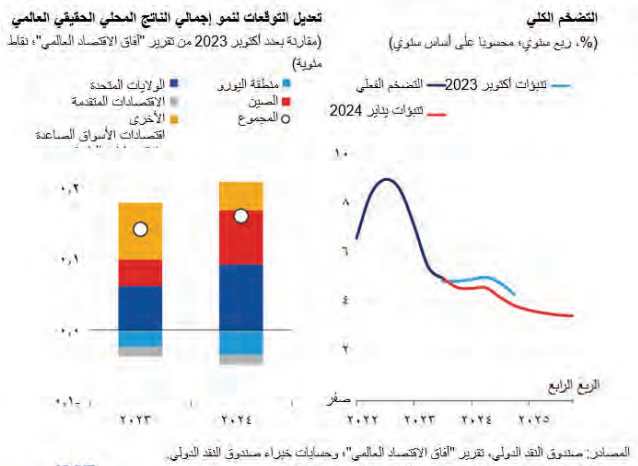

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشهد الأرجنتين نوبة تضخمية حادة وتُستبعد بياناتها من الرسم أعلاه.

التحديات على مستوى المالية العامة
تكاليف الاقتراض والديون ارتفعت بصورة حادة منذ الجائحة.

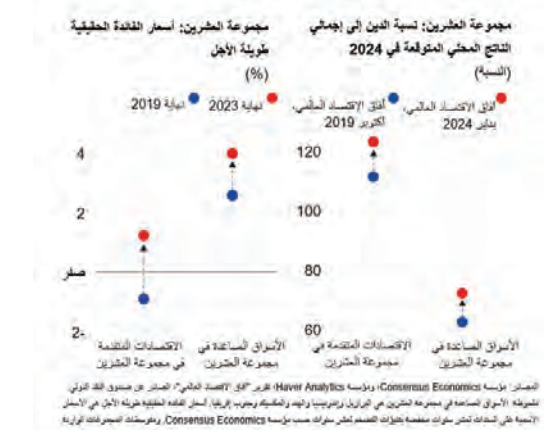

المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics؛ تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين هي البرازيل وإندونيسيا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا. أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل هي الأسعار الاسمية على السندات تحت سنوات مضغوطة بتوقعات التضخم لعشر سنوات حسب مؤسسة Consensus Economics. وتوقعات الديون تقارن بتلك المرسمة بمعدل الفرق التراكمي وتبدأت سنة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لسنة 2024 في عددين من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (أكتوبر 2019 ويناير 2024).

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الاقتصاد الألماني:
تحسن طفيف لمناخ الاعمال وتوقعات حكومية بنمو محدود العام 2024

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، عن تحسن مناخ الاعمال للشركات الألمانية في شهر فبراير بشكل طفيف حيث ارتفع مؤشر ifo إلى مستوى 85.5 نقطة، بعد ان كان قد تراجع خلال شهر يناير الماضي إلى مستوى 85.2 نقطة. ويعود هذا التحسن بدرجة رئيسية إلى أنّ توقعات الشركات لمستوى أعمالها خلال الأشهر القادمة كانت أقل سلبية من توقعاتها في الشهر السابق. بينما ظل تقييم الشركات لمستوى اعمالها الحالي دون تغيير بالمقارنة بالشهر السابق. ويبدوا ان الاقتصاد الألماني قد استقر ولو كان هذا الاستقرار عند مستوى نمو منخفض.

أظهر تقرير الغرفة العربية الألمانية عن تسجيل مؤشر مناخ الأعمال في قطاع الصناعة، انخفاضًا إلى مستوى (17.4- نقطة) في فبراير متراجعًا عن مستوى شهر يناير الماضي والبالغ (15.8- نقطة). ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى أن شركات القطاع قيّمت وضع أعمالها الحالي بدرجة هي الأكثر سلبية منذ شهر سبتمبر العام 2020. كما ظلت توقعات مستقبل الاعمال خلال الأشهر القادمة سلبية بنفس مستوى الشهر السابق حيث يستمر الانخفاض في تراكم الطلبات بالإضافة الى اعلان العديد من الشركات اجراء تخفيضات على انتاجها. وعلى نحو معاكس تحسن مناخ الأعمال في قطاع الخدمات حيث سجل المؤشر

مستوى (4.1- نقطة) في فبراير مرتفعًا عن مستوى يناير الذي بلغ (4.8- نقطة). حيث كانت شركات القطاع أكثر رضاً عن مستوى الأعمال الحالية كما تحسنت بشكل نسبي توقعات الاعمال خلال الأشهر الستة القادمة وأصبحت أقل سلبية. أما في قطاع التجارة فسجل مناخ الاعمال تراجعًا إلى مستوى (30.8- نقطة) عن مستوى شهر يناير الذي كان عند (29.7- نقطة)، وعبّرت شركات القطاع عن رضا أقل بشكل ملحوظ عن مستوى اعمالها الحالي، بينما تحسنت التوقعات بشكل نسبي بشأن تطور الاعمال خلال الأشهر المقبلة. وسجل مؤشر الاعمال في قطاع البناء في فبراير ارتفاعًا طفيفًا حيث وصل الى مستوى (35.4- نقطة) بدلا من مستوى (35.8- نقطة) وكان السبب في ذلك هو التقييمات الأفضل قليلاً لشركات القطاع للوضع الحالي لأعمالها. ومع ذلك، فقد انخفضت توقعات الاعمال للأشهر القادمة إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1991.

وتتوقع الحكومة الألمانية أن ينمو الاقتصاد هذا العام بنسبة محدودة تبلغ 0.2 في المئة. وهذا أقل بكثير مما كان متوقعًا في اخر تقديرات قدمتها الحكومة في شهر أكتوبر من العام الماضي. وذلك يعود إلى عدة أسباب منها التغيرات الجيوسياسية منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا، بالإضافة إلى التضخم والذي أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما أثقل كاهل الشركات وحد من نشاطها الاستثماري، وفي نفس الوقت تسبب ايضًا في تراجع القوة الشرائية للمواطنين مما خفض من الطلب الداخلي، بالإضافة الى التراجع المستمر لقطاع البناء. كما أن البيئة الاقتصادية العالمية غير مستقرة ونمو التجارة العالمية منخفض بمستوى تاريخي، وهو ما يمثل تحديا لدولة تعتمد على التصدير الى حد كبير مثل ألمانيا، التي يمرّ اقتصادها بمرحلة صعبة ولهذا السبب يجب دفعه إلى الأمام من خلال "دعم الإصلاح"، حيث يجب أن ينصب التركيز بشكل خاص على الحد من نقص العمالة الماهرة والحد من البيروقراطية وتحسين الظروف الإطارية للاستثمارات.

من ناحية أخرى تتوقع الحكومة الاتحادية أن يتباطأ التضخم هذا العام إلى معدل 2.8 في المئة بعد أن كان هذا المعدل قد وصل خلال العام 2023 إلى مستوى 5.9 في المئة. إلى جانب ذلك فان الزيادات في الأجور والرواتب ستكون أعلى من معدل التضخم هذا العام وبالتالي سيصبح لدى الموظفين والعاملين المزيد من الأموال مما سيرفع من القوة الشرائية لديهم والذي سينعكس ايجابيًا على ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والبضائع والخدمات والتي تعتبر أحد اهم محركات النمو الاقتصادي. يضاف الى هذه المؤشرات الإيجابية النمو المتزايد في تشغيل العمالة فضلاً عن التوسع في استخدام الطاقات المتجددة ورفع حصتها من مزيج الطاقة المستخدم في ألمانيا.

من جانبه يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا محدودًا أيضا للاقتصاد الألماني خلال العام 2024، بنسبة 0.5 في المئة. ويعتبر هذا هو الأداء الأضعف بين اقتصادات الدول الصناعية، إذ على سبيل المثال من المتوقّع بحسب الصندوق أن ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال العام الحالي بنسبة 2.1 في المئة، واقتصاد الصين بنسبة 4.6 في المئة، واقتصاد فرنسا بواقع واحد في المئة. كما خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD توقعاتها للنمو في ألمانيا خلال العام 2024 إلى 0.3 في المئة فقط. ويعتبر هذا هو أضعف أداء لاقتصاد في دول مجموعة دول العشرين عدى عن الارجنتين التي من المتوقع أن ينكمش اقتصادها العام الحالي بنسبة 2.3 في المئة.

وبحسب توقعات خبراء المنظمة يبلغ متوسط معدل النمو لدول المجموعة 2.9 في المئة عام 2024. وتأتي الهند في المقدمة بنسبة نمو متوقعه 6.2 في المئة، بينما تتمتع إسبانيا بأقوى توقعات

للنمو بين الاقتصادات الأوروبية بنسبة 1.5 في المئة.
في سياق متصل حلت ألمانيا في المركز الثالث كأكبر اقتصاد في العالم بدلا عن اليابان التي تراجعت إلى المركز الرابع. ويعود ذلك إلى دخول الاقتصاد الياباني في مرحلة الركود بعد أن تراجع الطلب المحلي وسجل في الربعين الأخيرين من العام الماضي انكماشا للناتج المحلي الإجمالي. وأعلنت الحكومة في طوكيو أن الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في عام 2023، بلغ 4.21 تريليون دولار (3.9 تريليون يورو). بينما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ألمانيا العام الماضي 4.46 تريليون دولار (4.12 تريليون يورو). ورغم هذه الزيادة الاسمية في حجم الناتج الاقتصادي في ألمانيا، إلا أنه بعد تعديل الأسعار واستبعاد الزيادة في معدل التضخم يكون الاقتصاد الألماني قد انزلق إلى الركود في العام الماضي وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.3 في المئة مقارنة بالعام 2022. وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول كأكبر اقتصاد في العالم، يليها الاقتصاد الصيني الذي يحل في المركز الثاني.

سوق العمل

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في شهر يناير 2024 بواقع169 ألفًا ليصل مجموعهم إلى 2805000 شخص، حيث يعتبر ارتفاع البطالة في هذا الوقت من العام امراً اعتياديًا. وبالمقارنة مع شهر يناير من العام الماضي فقد ارتفع عدد العاطلين بمقدار 189 ألف شخص. وبهذه الزيادة في عدد العاطلين ارتفع معدل البطالة بنسبة 0.4 نقطة مئوية إلى 6.1 في المئة في الفترة من ديسمبر إلى يناير 2024. وبالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، ارتفع المعدل أيضًا بنسبة 0.4 نقطة مئوية.
وبلغ عدد المسجلين الجدد في برنامج العمل بدوام مختصر الحكومي خلال الفترة من 1 وحتى 25 يناير 46 ألف شخص وهو عدد أقل بكثير من الفترة المماثلة في شهر ديسمبر السابق. وبحسب أحدث البيانات المتوفرة من وكالة العمل الاتحادية فقد تم صرف تعويضات برنامج العمل بدوام مختصر لـ 181 ألف موظف في شهر نوفمبر 2023، مقابل 170 ألف في أكتوبر و147 ألف في شهر سبتمبر وذلك في منحى يؤشر الى ارتفاع متزايد في عدد المسجلين في البرنامج في الربع الأخير من العام 2023. أما في ما يتعلق بالوظائف الشاغرة في يناير 2024، فقد بلغ عددها 699 ألف وظيفة مسجلة في وكالة العمل (BA)، وهو عدد أقل بـ 66 ألف وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. وبحسب معهد أبحاث سوق العمل والمهن (IAB) يحتاج الاقتصاد الألماني لنحو 400 ألف متخصص من الخارج سنويًا لتعويض العمال المؤهلين الذين سيخرجون من سوق العمل خلال السنوات القادمة.

إصلاح الديون

للمرة الاولى منذ اندلاع ازمة كورونا العام 2020، تعود الحكومة الاتحادية الألمانية في العام 2024 إلى الالتزام بالمادة الدستورية الخاصة بكبح الديون والتي تنص على أن لا يتجاوز حجم الاموال المسموح للحكومة أن تقترضها في العام الواحد عن نسبة 0.35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان قد جرى تعطيل هذه المادة الدستورية خلال الاعوام السابقة بموافقة البرلمان الاتحادي (البونستاج) تحت مبرر حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة كورونا واحتياج الحكومة للاقتراض لتوفير الأموال لبرامج المساعدات الاقتصادية وتمويل اجراءات مواجه الجائحة. وساهم حكم المحكمة الدستورية الاتحادية بعدم دستورية قرار الحكومة بتحويل 60 مليار يورو من الأموال التي تم اقتراضها لمواجهة جائحة كورونا الى استخدامها في بنود أخرى في قرار العودة الى الالتزام بكابح الديون بالرغم من الحاجة الى تمويل العديد من المشاريع في مجال حماية البيئة وتحسين البنية التحتية.

وينتقد حكماء الاقتصاد الألماني وأيضا صندوق النقد الدولي (IWF) القواعد الصارمة للديون في ألمانيا. وقدم حكماء الاقتصاد مقترحات بإصلاح كابح الديون حيث يرون ان القواعد الحالية صارمة للغاية وغير فعالة اقتصاديًا ويطالبون بقواعد تنظيمية أكثر مرونة. واعتبرت Monika Schnitzer، رئيسة لجنة حكماء الاقتصاد أنّ "الأمر في الوقت الحالي صارم بلا داع. وإذا تركت مكابح الديون كما هي، فإن نسبة الدين سوف تنخفض بشكل أكبر من اللازم على مدى العقود القليلة المقبلة".

وتطالبSchnitzer بزيادة المرونة وإفساح المجال حتى يمكن رفع الإنفاق العام الموجه نحو المستقبل دون تقويض استدامة مالية الدولة.

فائض تجاري كبير

أظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي انخفاض التجارة الخارجية لألمانيا في العام 2023. وبينما ظلت الصادرات الألمانية مستقرة نسبيًا، انخفضت الواردات بنحو 150 مليار يورو. وقد بلغت صادرات ألمانيا في العام 2023، حوالي 1.562 مليار يورو بانخفاض بنسبة 2 في المئة مقارنة بالعام 2022. واستوردت ألمانيا أيضا في نفس العام بضائع وسلع بقيمة 1.353 مليار يورو، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 10 في المئة مقارنة بعام 2022.

ونظراً لأن الواردات انخفضت بشكل أكبر بكثير من الصادرات، فقد ارتفع الفائض التجاري لألمانيا العام 2023 بشكل كبير مقارنة بالعام السابق، ووصل الى 209.6 مليار يورو. بينما كان هذا الفائض قد بلغ في العام السابق نحو 88.6 مليار يورو بسبب ارتفاع أسعار واردات الطاقة بشكل كبير، وكان هذا الفائض التجاري في العام 2022م، قد اعتبر الأدنى لألمانيا منذ عام 2000.

وبقيت الصين في عام 2023 في المرتبة الأولى في قائمة الشركاء التجاريين مع ألمانيا للسنة الثامنة على التوالي بحجم تبادل تجاري بلغ حوالي 253 مليار يورو. وقد انخفضت قيمة واردات السلع من الصين بنحو 37 مليار يورو او ما نسبته 19.2 في المئة إلى 155.7 مليار يورو. في الوقت نفسه، انخفضت قيمة السلع المصدرة إليها بنسبة 8.8 في المئة إلى 97.3 مليار يورو مقارنة بالعام 2022. وبهذا يكون قد بلغ العجز التجاري لألمانيا مع الصين 58.4 مليار يورو بعد أن كان هذا العجز قد حقق في العام 2022، رقمًا قياسيًا بلغ 86.1 مليار يورو. وأعاد معهد الاقتصاد الكلي وبحوث الاقتصاد الدوري (IMK)، تراجع حجم التبادل التجاري الكبير بين ألمانيا والصين إلى التغيرات والتحولات الجيوسياسية مثل احتمال نشوب نزاع حول تايوان والتصعيد بين الولايات المتحدة والصين. بالإضافة إلى سعى الشركات الألمانية الى تنويع سلاسل إمداداتها والبحث عن موردين آخرين في دول أقرب. كما ساهم ضعف الاستهلاك في ألمانيا في الانخفاض الحاد في الواردات من الصين.

وتتنافس الولايات المتحدة مع الصين على لقب الشريك التجاري الأكبر لألمانيا. فبينما بلغ التبادل التجاري بين ألمانيا والصين عام 2023 نحو 253 مليار يورو. كانت قيمة التجارة الخارجية لألمانيا مع الولايات المتحدة (252.3 مليار يورو) أي أقل بمقدار 0.7 مليار يورو فقط. بينما كان هذا الفارق يبلغ في عام 2022 حوالي 50.1 مليار يورو. وتحتل هولندا المرتبة الثالثة في قائمة أهم الشركاء التجاريين مع ألمانيا مرة أخرى مع صادرات وواردات تبلغ قيمتها مجتمعة 214.8 مليار يورو، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 5.5 في المئة. وذهبت معظم الصادرات الألمانية في عام 2023 إلى الولايات المتحدة، كما هو الحال منذ عام 2015. حيث تم تصدير بضائع بقيمة 157.9 مليار يورو، بزيادة 1.1 في المئة عن العام السابق. وفي المقابل، كانت هناك واردات من الولايات المتحدة بقيمة 94.4 مليار يورو، وهو ما يزيد أيضًا بنسبة 1.1 في المئة عن العام السابق. وبذلك حققت التجارة الخارجية الألمانية مع الولايات المتحدة فائضا تجاريًا قدره 63.5 مليار يورو. واحتلت فرنسا المركز الثاني بين أهم المستوردين للسلع والبضائع الألمانية بقيمة 116.8 مليار يورو بانخفاض بنسبة 1.2 في المئة عن العام الذي سبق، تليها هولندا في المركز الثالث بقيمة 111.5 مليار يورو وبانخفاض طفيف بنسبة 0.7 في المئة.

نمو كبير للتبادل التجاري العربي الألماني

بلغت قيمة التبادل التجاري العربي الألماني خلال العام 2023 بحسب تقرير الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة نحو (62,1) مليار يورو. مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته (19,5) في المئة مقارنة بالعام 2022، حيث سجلت قيمة الصادرات الألمانية إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة (15,4) في المئة وبلغت ما قيمته (36,8) مليار يورو، كما ارتفعت الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (26) في المئة ووصلت قيمتها إلى (25,2) مليار يورو، ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة صادرات الدول العربية من الطاقة الى ألمانيا. وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية بين الدول العربية (8602,91 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (8113,52 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (5346,87 مليون يورو). كما تصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة (5526,76 مليون يورو) قائمة الدول العربية المُصدّرة إلى ألمانيا، تليها دولة ليبيا (4775,5 مليون يورو)، ثم تونس بمبلغ (2828,69 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية للعام 2023م مقارنة بالعام 2022م (مليون يورو)

البلد	الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية		
	يناير - ديسمبر 2023م	يناير - ديسمبر 2022م	التغيير%	يناير - ديسمبر 2023م	يناير - ديسمبر 2022م	التغيير%
الأردن	116	86,44	34,20	787,2	770,81	2,13
الإمارات	5526,76	2217,85	149,19	8602,91	7596,11	13,25
البحرين	228,84	251,44	-8,99	1041,18	440,86	136,17
تونس	2828,69	2665,7	6,11	1831,1	1741,59	5,14
الجزائر	1499,62	1972,09	-23,96	2054,48	1672,05	22,87
جيبوتي	1,56	1,3	20,00	14,11	19,17	-26,40
السعودية	2322,39	2779	-16,43	8113,52	6708,37	20,95
السودان	144,98	25,95	458,69	43,21	141,54	-69,47
سوريا	13,44	9,87	36,17	44,91	44,77	0,31
الصومال	4,98	9,97	-50,05	15,94	16,87	-5,51
العراق	1571,28	2187,05	-28,16	1191,01	1068,73	11,44
عمان	510,83	77,81	556,51	819,87	790,84	3,67
فلسطين	4,07	3,62	12,43	127,7	130,27	-1,97
قطر	672,51	621,98	8,12	1259,21	1376,95	-8,55
جزر القمر	1,81	3,87	-53,23	0,76	0,62	22,58
الكويت	695,53	54,83	1168,52	1124,84	1104,14	1,87
لبنان	55,67	54,48	2,18	454,6	505,53	-10,07

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

غرفة البحرين تنظم ملتقى التميز في خدمة العملاء وتطلق 9 مبادرات

أطلق رئيس غرفة البحرين سمير ناس، 9 مبادرات تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الغرفة لأعضائها، وتسهيل مساعيهم التجارية.

وأكد خلال كلمة له في "ملتقى التميز في خدمة العملاء" الذي عقد بمقر غرفة البحرين بحضور أعضاء مجلس إدارة الغرفة والخبراء وأعضاء مجتمع الأعمال، على "التزام الغرفة بتحسين أدائها وتقديم خدمات عالية الجودة وتلبية تطلعات القطاع الخاص".

وتضمن الحدث أيضًا حلقة نقاش، عرض فيها خبراء خدمة العملاء من القطاعين العام والخاص لتجاربهم وأفكارهم.

وكان استقبل الرئيس سمير ناس سفيرة إيطاليا لدى البحرين باولا أمادي بمناسبة انتهاء فترة ولايتها. وأشاد ناس خلال اللقاء بالعلاقات البحرينية – الإيطالية في كافة المجالات. وثمّن تعاون

السفيرة أمادي مع الغرفة في تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الشراكات وتشجيع الاستثمارات.

من جهتها أشادت أمادي بالعلاقة المتنامية بين البحرين وإيطاليا، منوّهة بمشاركة الشركات البحرينية في المعارض التي أقيمت في إيطاليا ومشاركة نظيراتها الإيطالية في البحرين. كما أشادت ببيئة الأعمال في البحرين، ودعت إلى مواصلة الجهود المشتركة لتعزيز الأعمال والتجارة، فضلا عن استكشاف الفرص غير المستغلة.

"النقد الدولي": الصراع في الشرق الأوسط يعرقل النمو الاقتصادي

خفّض صندوق النقد الدولي النمو المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام بمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى 2.9 في المئة من 3.4 في المئة في توقعات أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

مبيّنا وجود عوامل إضافية تضغط على النمو في المنطقة، أبرزها الصراع في غزة، وتخفيضات إنتاج النفط، ومواصلة السياسات الصارمة اللازمة في الكثير من الاقتصادات.

ووفق تقرير صندوق النقد الدولي الذي حمل عنوان «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الصراعات تُعقّد التحديات الاقتصادية»، فإنّه مع تلاشي تأثير هذه العوامل تدريجياً واستمرار النمو القوي غير النفطي في دعم النشاط في البلدان المصدرة للنفط، يُتوقع أن

يرتفع النمو إلى 4.2 في المئة عام 2025.

وأظهر التقرير أنّ الصراع في غزة وإسرائيل يشكّل صدمة أخرى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمثل ضربة أخرى للاقتصادات التي تواجه تحديات قائمة وغموضاً متزايداً.

الصين تتفوّق على اليابان كأكبر مُصدّر للسيارات في العالم 2023

تفوّقت الصين على اليابان كأكبر مصدّر للسيارات في العالم عام 2023 بفضل أسطولها من شركات صناعة المركبات الكهربائية، وفق ما أظهرت بيانات نشرتها الرابطة اليابانية لمصنعي السيارات JAMA.

وصدّرت الشركات اليابانية 4,42 مليون سيارة وشاحنة وحافلة عام 2023 (16%+)، بحسب «جاما». في المقابل، بلغت صادرات السيارات الصينية 4,91 مليون وحدة العام الماضي (57,9%+)

وفقاً للرابطة الصينية لمصنعي السيارات (CAAM) و5,22 مليون وحدة وفقاً للجمارك الصينية (57%+)، بحسب البيانات التي نشرت في وقت سابق من هذا الشهر.

مجلس النواب الأردني يقرّ موازنة 2024

أقرّ مجلس النواب الأردني، مشروع قانون الموازنة العامة 2024 بعجز يقدر بحوالي 3 مليارات دولار. وقد تضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، نفقات مقدرة بنحو 12.37 مليار دينار (17.44 مليار دولار)، وإيرادات عامة بنحو 10.3 مليارات دينار، بارتفاع 8.9 في المئة عن عام 2023.

كما من المتوقع ارتفاع الإيرادات المحلية إلى 9.6 مليارات دينار، أو ما نسبته 10 في المئة عن مستواها في العام 2023، نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 10.2 في المئة لتصل إلى 7.2 مليارات دينار (10.1 مليارات دولار) من دون فرض أي ضرائب جديدة أو زيادة على الضرائب الحالية.

ميزانية الكويت 2024 تتوقع عجزاً يفوق 19 مليار دولار

قدّرت وزارة المالية في الكويت أن يبلغ العجز في مسودة ميزانية 2025-2024 حوالي 5.892 مليارات دينار (19.15 مليار دولار)، وإيرادات إجمالية تقدر بنحو 18.662 مليار دينار. في حين توقعت الوزارة، أن ينخفض الإنفاق 6.6 في المئة إلى 24.555 مليار دينار.

وتتوقع الكويت أن تصل إيرادات النفط إلى 16.234 مليار دينار بتراجع 5.4 في المئة عن الميزانية السابقة، استنادا إلى سعر للنفط 70 دولارا للبرميل.

وتسعى الكويت، عضو منظمة أوبك، التي يمثل النفط أكثر من 90 في المئة من إيراداتها العامة و60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و95 في المئة من صادراتها، لتحرير اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة إلحاق المواطنين بالقطاع الخاص.

الطلب على الذهب سيسجل رقماً قياسياً في 2024

سجّل إجمالي الطلب على الذهب مستوى قياسيا العام الماضي، ومن المتوقع أن يتوسع مرة أخرى في العام 2024 الحالي، مع تحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي نحو خفض أسعار الفائدة، مما قد يساعد الأسعار، وفقا لمجلس الذهب العالمي.

وارتفع الاستهلاك الإجمالي بنحو 3 في المئة ليصل إلى 4899 طناً العام الماضي، مدعوماً بالطلب القوي في السوق المبهمة خارج البورصة، وكذلك من الشراء المستمر من قبل البنوك المركزية، وهذا هو أعلى رقم إجمالي في البيانات يعود إلى عام 2010.

وبحسب مجلس الذهب العالمي، فإن المشهد مناسب للبنوك المركزية الناشئة لمواصلة كونها مشترياً صافيا، مبيّنا عن وجود حجة قوية لشراء التسجيلات من قبل دول مثل الصين وبولندا.

المغرب.. انخفاض العجز التجاري بدعم من إيرادات السياحة وتراجع الواردات

انخفض العجز التجاري في المغرب على أساس سنوي بنسبة 7.3 في المئة في العام 2023، إلى 286 مليار درهم (28.6 مليار دولار)، وذلك بدعم من الإيرادات المحققة في قطاع السياحة إذ قفزت 11.7 في المئة على أساس سنوي إلى 104 مليارات درهم، علاوة على تراجع فاتورة الواردات.

وأظهرت البيانات تراجع إجمالي الواردات 2.5 في المئة على أساس سنوي إلى 715 مليار درهم، بينما ارتفعت الصادرات 0.2 في المئة إلى 429 مليار درهم. كما أن تحويلات المغاربة في الخارج وصادرات صناعة السيارات ساهمت أيضا في تحسين العجز التجاري.

وزادت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج 4.0 في المئة على أساس سنوي إلى مستوى غير مسبوق بلغ 115 مليار درهم.

مصرف لبنان يقر إجراءات استثنائية لتسديد الودائع بالعملات الأجنبية

أقرّ مصرف لبنان المركزي إجراءات استثنائية لتسديد الودائع بالعملات الأجنبية المكوّنة بعد تاريخ 31 أكتوبر (تشرين الأول) 2019.

وتنص الإجراءات أنّه على كل مصرف عامل في البلاد أن يقوم استثنائياً بما يلزم لتأمين تسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية في الحسابات المفتوحة بعد 31 أكتوبر 2019. كما تنص القرارات على إتاحة فتح حسابات متفرعة يحوّل فيها لأصحاب الودائع150 دولاراً شهرياً نقداً على ألا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة 1800 دولار سنوياً. وسوف يتم العمل بالقرار فور

صدوره ولمدة تنتهي في 30 يونيو (حزيران) المقبل "قابلة للتعديل أو التجديد".

صندوق النقد يتوقع استمرار التباطؤ الصيني حتى 2028

توقّع صندوق النقد الدولي، أن يستمر التباطؤ الاقتصادي الصيني في السنوات المقبلة، حيث سجل ثاني اقتصاد عالمي العام الماضي واحداً من أبطأ معدلات النمو منذ عقود مع استمرار أزمة ديون قطاع العقارات، إضافة إلى التوترات الجيو سياسية وضعف الطلب العالمي.

وتوقّع الصندوق أن يتراجع النمو إلى 3.5 في المئة بحلول 2028 مع وجود رياح معاكسة بسبب الإنتاجية الضعيفة وشيخوخة السكان. هذا إلى جانب أنّ انعدام اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية مرتفع جداً. وكان الصندوق توقع سابقاً أن يسجل النمو خلال العام الحالي

نسبة 4.6 في المئة. وهذا التباطؤ ناجم خصوصاً عن أزمة سوق العقارات المتواصلة منذ سنوات.

الإمارات تتوقع نموا 5.7 في المئة في 2024

قدَّرت الإمارات تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3.1 في المئة، عام 2023، على أن ترتفع إلى 5.7 في المئة خلال العام الحالي 2024. في الوقت الذي من المتوقع أن تنمو فيه الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 4 في المئة خلال 2023 و2024.
وسجّلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات مستوى قياسياً بلغ 1.239 تريليون درهم (337 مليار دولار)، في النصف الأول من عام 2023، ما يمثل نمواً بنسبة 14.4 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. ووصلت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات لنحو 83.5 مليار درهم في عام 2022.

فيتش" تبقي تصنيف السعودية عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة

أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيف السعودية عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة. مبيّنة أنّ تصنيفها للمملكة يعكس قوة ميزانيتها ومركزها المالي الخارجي. إذ أنّ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي وصافي الأصول الأجنبية السيادية أعلى بنسبة كبيرة من المتوسط لفئتي التصنيف A و AA . مع وجود هوامش أمان مالية كبيرة في صورة ودائع وأصول أخرى تابعة للقطاع العام.
ووفق الوكالة فإنّ الاعتماد على النفط والتصنيف المنخفض على مؤشرات الحوكمة بالبنك الدولي وتعرض المملكة للتأثر بالصدمات الجيوسياسية لا تزال عوامل تشكل ضعفا نسبيا. مفصحة عن أنّ السعودية لم تتأثر بشكل مباشر حتى الآن من الصراع في غزة، لكن احتمالات التصعيد تظل قائمة بسبب طبيعة الصراع.

"مايكروسوفت" تتعاون مع "سيمافور" في المحتوى الإخباري المدعوم بالذكاء الاصطناعي

كشفت شركة "مايكروسوفت"، عن أنها تتعاون مع منصة "سيمافور" الإعلامية وغيرها من المؤسسات الإخبارية لمساعدة الصحفيين على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج المحتوى.
وأعلنت "مايكروسوفت" عن مساعدتها المؤسسات على تحديد وتحسين الإجراءات والسياسات لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بشكل مسؤول في جمع الأخبار وفي أنشطة أخرى بالقطاع. مفصحة عن أنها ستطلق نشرة للأخبار العاجلة تحمل اسم (سيجنالز)، يمكن للصحفيين استخدامها بمساعدة أدوات من شركتي "أوبن إيه.آي" و "مايكروسوفت"، لتزويد القراء بالتحليلات، والرؤى حول القصص الإخبارية العاجلة.
كما أعلنت مايكروسوفت، عن التعاون مع مؤسسات إخبارية منها كلية كريج نيومارك، لخريجي الصحافة بنيويورك، ورابطة أونلاين نيوز، ومؤسسة جراوند تروث بروجكت، وذلك لاستكشاف سبل دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في عملها، وفي غرف الأخبار.

أصول القطاع المصرفي القطري تقفز إلى 1.97 تريليون ريال

ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي القطري خلال شهر ديسمبر 2023، بنسبة 1.2 في المئة، مقارنةً بالشهر السابق (3.4% في عام 2023)، ليصلَ إلى 1.969 تريليون ريال قطري. كما ارتفعَ إجماليّ القروض للقطاع المصرفي القطري بنسبة 1.1 في المئة، مقارنةً بالشهر السابق (بنسبة 2.5% في عام 2023). في حين ارتفعت الودائعُ بنسبة 0.5 في المئة مقارنةً بالشهر السابق (1.3%- في عام 2023). وقد ساهم كل من القطاعين: العام والخاص في دفع إجمالي قروض الائتمان إلى الأعلى. وارتفعت نسبةُ القروض إلى الودائع لتصل إلى 130.6 في المئة، مقابلَ

129.7 في المئة في نوفمبر 2023. في حين كان ارتفع إجمالي القروض بنسبة 1.1 في المئة في ديسمبر 2023.

تونس.. تباطؤ نمو التضخم السنوي

تباطأ نمو التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في تونس إلى 7.8 في المئة خلال يناير/كانون ثاني الماضي من 8.1 في المئة في ديسمبر/كانون أول السابق له، مسجلا أدنى مستوياته منذ مايو/أيار 2022.

وأظهرت بيانات صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس (حكومي)، تباطؤ نمو التضخم للشهر الخامس على التوالي. ووفق المعهد فقد بلغ التضخم السنوي لأسعار المواد الغذائية 12.1 في المئة في يناير وسط ارتفاع أسعار الخضار بنسبة 19.3 في المئة، والزيوت النباتية22.7 في المئة، والأسماك 11.9 في المئة. وعلى

الرغم من هبوط التضخم خلال الشهر الماضي لأدنى مستوياته منذ مايو 2022، إلا أنه ما يزال أعلى من هدف البنك المركزي على المدى المتوسط البالغ قرابة 3 بالمئة.

الأردن يعزّز الاحتياطي الأجنبي رغم الصعوبات الاقتصادية

بلغت احتياطات الأردن من العملات الأجنبية مستويات قياسية بتجاوزها 18 مليار دولار، وفق أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني.

وتسعى الحكومة الأردنية إلى تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي رغم معاناتها من صعوبات اقتصادية عديدة بسبب الاضطرابات في المنطقة. وفي هذا الإطار كشف محافظ البنك المركزي الأردني عن بلوغ احتياطي العملات الأجنبية نحو 18.2 مليار دولار، في حين بلغ معدل الدولرة نحو 18 في المئة وهو الأقل تاريخيا، بينما وصل حجم الودائع لدى البنوك المحلية إلى نحو 43.3 مليار دينار. في حين ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار مليار

دينار ليبلغ خلال 11 شهرا من العام الماضي نحو 33.3 مليار دينار.

عرش "إيلون ماسك" كأغنى رجل في العالم.. مهدّد

أظهر مؤشر بلومبرغ للملياردييرات، بأنّ جيف بيزوس لا يبعد سوى حوالي 5 مليارات دولار عن تجاوز إيلون ماسك كأغنى شخص في العالم بعد ارتفاع أسهم أمازون – وتراجع شركة تسلا – هذا العام.

وزادت ثروة مؤسس أمازون ورئيسها التنفيذي 18.4 مليار دولار هذا العام. ويعكس ذلك في المقام الأول ارتفاعاً بنسبة 12 في المئة في أسهم أمازون هذا العام، مما دفعه إلى المركز الثاني في قائمة الأثرياء بثروة صافية قدرها 195 مليار دولار.

في المقابل، تراجعت ثروة ماسك بمقدار 29 مليار دولار إلى 200 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسهم تسلا بنسبة 27 في المئة.

فاو" تتوقع تسجيل إنتاج الحبوب أعلى مستوياته على الإطلاق هذا العام

تراجع مؤشر أسعار الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" في يناير إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، وذلك بدعم من انخفاض أسعار الحبوب واللحوم.

ووفق "الفاو" في تقريرها الشهري فقد انخفضت أسعار تصدير القمح العالمية في يناير بسبب المنافسة القوية بين المصدرين، ووصول الإمدادات التي تم حصادها مؤخراً من دول نصف الكرة الجنوبي.

كذلك شهدت أسعار اللحوم تراجعا للشهر السابع على التوالي وسط زيادة قوية في الإمدادات من الدول المصدرة.

وبينت "الفاو" أنّ مؤشر الأسعار العام انخفض بمعدل 1 في المئة في يناير الماضي مقارنة بشهر ديسمبر 2023. لكن الانخفاض كانت نسبته نحو 10 في المئة على أساس سنوي وتراجع بنسبة 25 في المئة مقارنة بأعلى مستوى وصل له مؤشر الأسعار منذ نحو عامين.

استمرار أزمة البحر الأحمر يزيد خسائر الشركات ويهدّد بتفاقم التضخّم

أظهر تقرير صادر عن صحيفة "إل بايس" الإسبانية، عن مواجهة شركات كثيرة حول العالم، لا سيما في أوروبا، صعوبات اقتصادية نتيجة تأخير بالإنتاج بسبب التغييرات بمسار سفن الشحن، وارتفاع تكلفة البضائع مع زيادة تكلفة الشحن وارتفاع تكلفة التأمين على السفن.

ووفق "إل بايس" الإسبانية فإنّ مسافة الطريق التي تضطر السفن الآن إلى سلوكها لتجنب العبور بقناة السويس – نتيجة مخاطر البحر الأحمر – تتضمن الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح؛ ما يعني السفر 9 أيام إضافية في البحر على الأقل. وبيّنت أنّه في حال لم تتم إعادة الأمن إلى منطقة البحر الأحمر وتأمين الملاحة في هذا الممر الحيوي، فقد تكون العواقب مكلفة جداً على الاقتصاد العالمي.

فيصل الرواس رئيسا لاتحاد الغرف الخليجية في دورته الـ 23

انتقلت رسميًا رئاسة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي من اتحاد الغرف السعودية إلى غرفة تجارة وصناعة عمان، حيث يبدأ مجلس إدارة الاتحاد دورته الثالثة والعشرين (23) برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان فيصل بن عبد الله الرواس، ورئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي بصفته نائبًا أول للرئيس، ورئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني نائبًا ثانيًا.

وأوضح الرواس أن الاتحاد والغرف تركز اهتمامها على المشاريع التي تحقق التكامل الاقتصادي، وتدفع بالاتحاد إلى آفاق جديدة لبلوغ الهدف المنشود بمجلس التعاون الخليجي. مؤكدًا أهمية المرحلة الحالية للاتحاد والمستقبلية في المبادرة ومضاعفة الجهود للدفع بمسيرة الاتحاد التي انطلقت في مطلع عام 1979، لتعزيز دور

الاتحاد انسجامًا مع الآمال المعقودة على الغرف التجارية الخليجية من قادة وشعوب وقطاع الخاص الخليجي، ولتحقيق رؤيته في تعزيز وتسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وصولًا إلى وحدتها الاقتصادية.

قفزة كبيرة في نمو التجارة الإلكترونية عالميا خلال 2023

أظهرت بيانات حديثة لمنصة ستاتيستا الألمانية المتخصصة في الإحصاء والتحليل، تحقيق التجارة الإلكترونية قفزة كبيرة في العام الماضي، مع نمو عدد المستخدمين وتزايد أعمال الشركات عبر الإنترنت. وبلغت مبيعات التجارة الإلكترونية بالتجزئة العالمية عام 2023 ما يقدر بنحو 5.8 تريليون دولار، مع توقعات تشير إلى نمو هذا الرقم بنسبة 39 في المئة خلال السنوات المقبلة، ليصل إلى أكثر من 8 تريليونات دولار بحلول عام 2027.

وحصدت شركة التجزئة الصينية العملاقة علي بابا لقب أكبر متاجر التجزئة للتجارة الإلكترونية على مستوى العالم، حيث تمثل

حصة سوقية تبلغ 23 في المئة.

عملات الأسواق الناشئة ستشهد صعوبة بتقليص خسائرها في 2024

أظهر استطلاع للرأي أجرته "رويترز" لآراء خبراء استراتيجيين في سوق الصرف الأجنبي، مواجهة معظم عملات الأسواق الناشئة صعوبة في تعويض خسائرها هذا العام مقابل الدولار في الأشهر المقبلة. مع تراجع التوقعات بتخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

وبعد إنهاء عام 2023 بشكل إيجابي، فقد زخم الارتفاع في سلة عملات الأسواق الناشئة وانخفض بنسبة 1.2 في المئة لهذا العام، متأثرًا بارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية.

وأدت البيانات الاقتصادية الأميركية التي جاءت أفضل من المتوقع والتعليقات المتشددة من صناع السياسة في بنك الاحتياطي

الفيدرالي، إلى تراجع المستثمرين والأسواق عن توقعاتهم بخفض أسعار الفائدة، مما دفع مؤشر الدولار للارتفاع بنسبة 3 في المئة في أسابيع قليلة فقط.

صندوق النقد الدولي: الحرب تدمر الاقتصاد الفلسطيني

كشفت كريستالينا غورغييفا، مديرة صندوق النقد الدولي، عن تدمير الحرب بين إسرائيل وحماس اقتصاد كل من قطاع غزة المحاصر والضفة الغربية المحتلة، مبيّنة أنّ "الآفاق السيئة للاقتصاد الفلسطيني تزداد سوءا مع استمرار الصراع".

وكشفت غورغييفا، عن تراجع النشاط الاقتصادي في القطاع بنسبة 80 في المئة، في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر/كانون الأول، مقارنة بالعام السابق. أما في الضفة الغربية فقد بلغ التراجع 22 في المئة.

وتابعت: "خارج الأراضي الفلسطينية، أضرت الحرب أيضًا بقطاعات السياحة في الدول المجاورة مثل مصر والأردن ولبنان".

ألمانيا تتجاوز اليابان لتصبح ثالث اقتصاد في العالم

حقق الاقتصاد الياباني نموا بنسبة 1.9 في المئة العام الماضي، وفق ما أظهرت بيانات رسمية، لكن على الرغم من ذلك تجاوزته ألمانيا لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في قيمة الين.

ووفق بيانات حكومية بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليابان لعام 2023 حوالي4.2 تريليون دولار، مقارنة بنحو 4.5 تريليون دولار لألمانيا، وفقا للأرقام التي تم الكشف عنها الشهر الماضي. وانخفض الين أكثر من 18 في المئة عامي 2022 و2023 مقابل

الدولار، بينها نحو 7 في المئة العام الماضي فقط، وذلك في جزء منه لأن البنك المركزي الياباني على عكس البنوك المركزية الكبرى الأخرى حافظ على أسعار فائدة سلبية.

مصر تقر أكبر حزمة اقتصادية عاجلة للحماية الاجتماعية

أقر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي خلال اجتماع، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، ووزير المالية الدكتور محمد معيط، حزمة من الإجراءات للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والأعباء المعيشية على المواطنين.

ووجّه الرئيس السيسي بتنفيذ أكبر حزمة اجتماعية عاجلة للحماية الاجتماعية، بقيمة 180 مليار جنيه، وذلك اعتباراً من الأول من الشهر المقبل مارس 2024، بحيث تتم زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين1000 إلى 1200 جنيه، بحسب الدرجة الوظيفية (1000 جنيه للدرجات من السادسة إلى الرابعة، و1100 جنيه للدرجات من الثالثة للأولى، و1200 جنيه للدرجات من مدير عام إلى وكيل أول وزارة)، وذلك من خلال تبكير صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي

لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهاً وتكلفة إجمالية 11 مليار جنيه، وصرف حافز إضافي، يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيهاً لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة 37,5 مليار جنيه، وذلك بتكلفة إجمالية نحو 65 مليار جنيه، بما ينعكس في رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% ليصل إلى 6 آلاف جنيه.

خليفة آل ثاني: تحالفات بين القطاع الخاص في قطر وكازاخستان

أشاد رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، بحرص رئيس جمهورية كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، على اللقاء مع أصحاب الأعمال والمستثمرين القطريين خلال زيارته الرسمية إلى الدوحة. مشيرًا إلى أن غرفة قطر، باعتبارها ممثلًا للقطاع الخاص القطري، ترحب بتعزيز التعاون بين الشركات من كلا البلدين، وتأمل بتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين غرفة تجارة وصناعة كازاخستان منذ عدة سنوات، بما يحقق الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص القطري والكازاخستاني.

وأوضح أنه على الرغم من تميز العلاقات بين البلدين، إلا أن التبادل التجاري لا يزال ضعيفًا ولا يلبي مستوى طموحاتنا، مما يضع علينا جميعًا مسؤولية العمل معًا من أجل تعزيز التجارة البينية، لافتًا إلى أنه يمكن للقطاع الخاص في البلدين أن يلعب دورًا مهمًا في تنشيط

التبادل التجاري من خلال إبرام الشراكات والتحالفات التجارية بين الشركات القطرية والكازاخستانية. ودعا سعادة الشيخ خليفة آل ثاني المستثمرين القطريين للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة في كازاخستان في قطاعات الزراعة والتعدين والبتروكيماويات، وتطوير البنية التحتية، والإنتاج الغذائي، وغيرها.

ارتفاع إيرادات الفنادق العمانية 23.4 في المئة

ارتفعت إيرادات فنادق سلطنة عمان ذات التصنيف من (3 – 5) نجوم بنهاية عام 2023 بنسبة 23.4 في المئة، لتصل إلى299.25 مليون ريال عُماني مقارنة بنحو 185.77 مليون ريال عام 2022.

وعزت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات هذا الارتفاع إلى نمو إجمالي عدد نزلاء الفنادق بنسبة 27.1 في المئة، مسجلا 2.07 مليون نزيل بنهاية عام 2023 مقارنة بنحو 1.63 مليون نزيل بنهاية عام 2022، فيما سجل معدل الإشغال نموًا بنسبة 8.8 في المئة.

وأظهرت الإحصاءات ارتفاع عدد النزلاء العُمانيين 10 في المئة،

ليصل عددهم إلى 769.79 ألف نزيل. كما زاد عدد النزلاء الخليجيين 23.8 في المئة إلى 198.5 ألف نزيل تقريبا و489 نزيلًا. وارتفع عدد النزلاء الأوروبيين بنسبة 43.6 في المئة، ليبلغ 517.27 ألف نزيل.

دول الخليج يمكنها تعزيز ناتجها المحلي بـ2.5 تريليون دولار خلال 10 سنوات

كشف تقرير "القمة العالمية للحكومات" بالشراكة مع "استراتيجي آند Strategy عن قدرة دول الخليج على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.5 تريليون دولار خلال الـ 10 أعوام المقبلة.

وأظهر التقرير إمكانية تسريع نمو الاقتصاد في المنطقة خلال هذه الفترة من 3.8 في المئة إلى 5.4 في المئة. إلى جانب أنه يمكن للدول الخليجية تحسين أداء إنتاجيتها عبر الاستفادة من مؤشر إمكانات الإنتاجية، الذي يمكّن الدول من تحديد نقاط القوة ونقاط التحسين في أدائها الاقتصادي بسهولة أكبر.

إياتا: مشكلات سلسلة إمداد الطيران ستدوم لبضع سنين أخرى

كشف ويلي والش، رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا"، عن أنّ مشكلات سلسلة الإمداد التي تشكل تحديا لقطاع الطيران العالمي من المرجح أن تستمر لبضع سنوات أخرى.

وفي كلمة ألقاها في قمة شانغي للطيران عشية معرض سنغافورة للطيران، توقّع أن ينمو قطاع الطيران العالمي بنسبة 3.3 في المئة سنويا على مدار العشرين عاما القادمة. في حين أنه من المرجح أن تقود منطقة آسيا والمحيط الهادي هذا النمو بنسبة 4.5 في المئة سنويا خلال تلك الفترة.

وأظهر بيانات حديثة صادرة عن الاتحاد الدولي للنقل الجوي في

إفريقيا والشرق الأوسط "إياتا" ارتفاع حركة السفر الدولية في عام 2023 بنسبة 41.6 في المئة مقارنة بعام 2022 ووصلت إلى 88.6 في المئة عن مستويات عام 2019.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يسجل أسوأ أداء منذ 30 عاما

ارتفع الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية في الصين العام الماضي بأدنى مستوى منذ أوائل التسعينات، ما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلاد حيث تسعى بكين إلى المزيد من الاستثمارات الخارجية لمساعدة اقتصادها.

في المقابل ارتفعت التزامات الاستثمار المباشر للصين في ميزان مدفوعاتها بمقدار 33 مليار دولار العام الماضي، بانخفاض82 في المئة عن عام 2022، وفقاً لبيانات إدارة الدولة للنقد الأجنبي "SAFE". وانخفض هذا المقياس للاستثمار الأجنبي الجديد في البلاد – الذي يسجل التدفقات النقدية المرتبطة بالكيانات المملوكة للأجانب في الصين – إلى أدنى مستوى له منذ عام 1993.

وتظهر البيانات تأثير عمليات إغلاق كوفيد والتعافي الضعيف

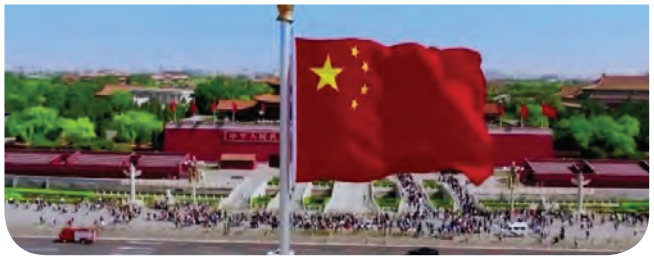

في العام الماضي. إذ انخفض الاستثمار في الربع الثالث من عام 2023 للمرة الأولى منذ عام 1998. وعلى الرغم من تعافيه قليلاً وعودته إلى النمو في الربع الأخير، إلا أن الأموال الجديدة البالغة 17.5 مليار دولار في تلك الفترة لا تزال أقل بمقدار الثلث عن نفس الفترة من عام 2022.

الأرجنتين تسجّل أول فائض في موازنتها منذ 12 عاماً

سجلت موازنة الأرجنتين في شهر يناير (كانون الثاني) الماضي، أول فائض منذ نحو 12 عاماً. بينما يواصل الرئيس الجديد خافيير ميلي الضغط من أجل خفض الإنفاق. حيث كان شهر يناير أول شهر كامل للرئيس ميلي في السلطة بعد توليه منصبه في ديسمبر (كانون الأول). وقد انتهى بميزانية إيجابية لمالية القطاع العام بفائض 589 مليون دولار بسعر الصرف الرسمي، ويتضمن الرقم دفع فوائد الدين العام.

وكشفت وزارة الاقتصاد، عن أنّ هذا الفائض المالي (الشهري) هو الأول منذ أغسطس (آب) 2012، وأول فائض في شهر يناير منذ 2011.

ويتفاوض ميلي، مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض بلاده البالغ 44 مليار دولار، وقد تعهد تحقيق التوازن في المالية العامة هذا العام.

7 شركات تتمتع بقوة مالية تفوق أي اقتصاد في العالم.. هل حان وقت القلق؟

أظهر بحث جديد أجراه "دويتشه بنك" بأنّ الشركات "السبع العجاب" أو Magnificent 7، تتمتّع الآن بقوة مالية أكبر من أي دولة كبرى أخرى في العالم تقريباً.

ووفق البنك فإن الارتفاع الكبير في الأرباح والقيمة السوقية لشركات التكنولوجيا العملاقة السبع في الولايات المتحدة – أبل، وأمازون، وألفابيت، وميتا، ومايكروسوفت، وإنفيديا، وتسلا، يفوق تلك الخاصة بجميع الشركات المدرجة في كل دولة من دول مجموعة العشرين تقريباً. ومن بين دول مجموعة العشرين غير الولايات المتحدة، فإن الصين واليابان فقط (والأخيرة فقط) تحققان أرباحاً أكبر عندما يتم

دمج شركاتهما المدرجة.

الذهب إلى 3000 دولار والنفط إلى 100 دولار بحلول عام 2025..

أظهر تقرير صادر عن citi أنّه من الممكن أن ترتفع أسعار الذهب إلى 3000 دولار للأونصة، والنفط إلى 100 دولار للبرميل خلال الـ 12 إلى 18 شهرًا القادمة.

وبحسب التقرير من الممكن أن يرتفع الذهب، الذي يتم تداوله حاليًا عند 2016 دولارًا، بنحو 50 في المئة، إذا زادت البنوك المركزية بشكل حاد مشترياتها من المعدن الأصفر، أو حدوث ركود تضخمي، أو في حالة ضرب ركود عميق لاقتصاد العالم،

ووفق تقرير Citi من الممكن أن تصل أسعار النفط إلى أرقام من 3 خانات مرة أخرى. إذ أنّ المحفزات لوصول النفط إلى 100 دولار

للبرميل تشمل ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وتخفيضات أعمق من أوبك + وانقطاع الإمدادات من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط.

البحرين تستقطب استثمارات بـ1.7 مليار دولار في 2023

استقطبت البحرين استثمارات قياسية بأكثر من 1.7 مليار دولار عام 2023، أي ما يعادل زيادة سنوية بنسبة 55 في المئة، مقارنة مع استثمارات بقيمة1.1 مليار دولا عام 2022، وذلك من خلال مجلس التنمية الاقتصادية، وهو الهيئة الحكومية المعنية بالترويج للاستثمار في الدولة.

وساهم مجلس التنمية الاقتصادية في جذب استثمارات عبر 85 مشروعاً، وقد تصدّر قطاع الخدمات المالية بقية القطاعات بجذب أعلى مستوى من الاستثمارات، وأصبح يمثل 17.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متفوقاً على قطاع النفط والغاز. وأوضح محافظ مصرف البحرين المركزي أن حجم الرصيد التراكمي

للاستثمارات المباشرة يعد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً بنسبة 82 في المائة وأعلى من المتوسط العالمي، ما يعكس الثقة التي يضعها المستثمرون في المميزات التنافسية.

"فيتنام" مرشحة لتصبح الأسرع نموا في الثروة خلال العقد المقبل

أظهر تقرير صادر عن شركة معلومات الثروة العالمية New World Wealth، وشركة استشارات الهجرة والاستثمار Henley & Partners، أنّه من المتوقع أن تشهد فيتنام أكبر ارتفاع في نمو الثروة خلال العقد المقبل، لتعزز مكانتها كمركز عالمي للتصنيع. في حين سوف تحتل الهند، المركز الثاني مع توقع نمو الثروة بنسبة 110 في المئة.

ووفق التقرير من المتوقع أن تشهد فيتنام زيادة بنسبة 125 في المئة في الثروة خلال السنوات العشر المقبلة. وسيكون هذا أكبر توسع في ثروة أي بلد من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد أصحاب الملايين. وتعدّ فيتنام قاعدة تصنيع ذات شعبية متزايدة لشركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات والسيارات

والإلكترونيات والملابس والمنسوجات.

الاقتصادات الناشئة بحاجة إلى نمو فائق السرعة

نوه البنك الدولي إلى أن ارتفاع تكاليف الاقتراض "يحدث طفرة" في حاجة الدول النامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي المتباطئ. يأتي ذلك مع تسجيل مبيعات السندات الدولية من حكومات الأسواق الناشئة مستوى غير مسبوق عند 47 مليار دولار في يناير/كانون الثاني. وجاءت في الصدارة اقتصادات ناشئة ديونها من الأقل مخاطرة مثل السعودية والمكسيك ورومانيا. لكن بعض مصدري الديون الأكثر مخاطرة بدأوا في اللجوء للأسواق بطرح عوائد أعلى. فقد طرحت كينيا مؤخراً سندات دولية جديدة بعائد يفوق 10 في المئة، وهي النسبة التي غالباً ما يعد الخبراء تخطيها عند الاقتراض

أمراً يصعب تحمله.

العالم يضيف 15 تريليون دولار إلى ديونه في 2023

أظهر تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، زيادة الديون العالمية بأكثر من 15 تريليون دولار في 2023، لتصل إلى مستوى قياسي جديد عند 313 تريليون دولار. وقد نشأ حوالي 55 في المئة من هذا الارتفاع من الأسواق الناضجة، مدفوعة بشكل رئيسي بالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. وفي الأسواق الناشئة، تركز تراكم الديون في الأغلب في الصين والهند والبرازيل

وشهدت الحكومات العامة أكبر الزيادات في قيمة الديون المستحقة بالدولار الأمريكي، تليها الشركات غير المالية. وبلغت الديون خارج القطاع المالي 244 تريليون دولار، وهو ما يزيد الآن على

مستويات ما قبل الوباء بأكثر من 45 تريليون دولار.

مؤشرات دولية متفائلة بتحسن نشاط أسواق العمل العربية

توقعت منظمة العمل الدولية وفق تقرير حمل عنوان "التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية – اتجاهات 2024: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال انتقال عادل"، أن يسجل معدل البطالة في المنطقة العربية تراجعا طفيفا بنسبة 9.8 في المئة خلال عام 2024 بعدما كان عند 9.9 في المئة بنهاية العام الماضي.

ووفق تقرير المنظمة فإنّ استمرار معدل البطالة المرتفع في المنطقة يعكس عوامل مختلفة تؤثر على أسواق العمل بالمنطقة مثل التجزئة، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والأزمات الاقتصادية، وضعف القطاع الخاص، والضغوط الديموغرافية.

"فيتش": اضطرابات البحر الأحمر تبقي على علاوة المخاطر في أسواق السلع الأولية

حذّرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني من أنّ الاضطرابات التي تصيب الملاحة في البحر الأحمر، بما في ذلك إعادة توجيه السفن لتجنب الإبحار في المنطقة، ستبقي على علاوة المخاطر المتعلقة بالأوضاع السياسية في أسواق السلع الأولية الرئيسية مثل النفط والغاز والكيميائيات والأسمدة عند مستوياتها الحالية، ما لم تتفاقم اضطرابات الملاحة أو الإنتاج على نحو أكبر.

وبحسب الوكالة، ستؤدي المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، بما فيها الاضطرابات الأخيرة في الشحن، إلى الحفاظ على علاوة سعر النفط، من دون حدوث اضطرابات جوهرية في إنتاج النفط الفعلي، أو تصعيد أوسع نطاقاً للهجمات على طرق نقل النفط الأكثر حيوية في المنطقة.

حرب غزّة تكلّف لبنان ومصر والأردن خسائر 10.3 مليار دولار

أثرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتوترات في البحر الأحمر، بشكل شديد على الاقتصاد في ثلاثة بلدان عربية، إذ كلفت الحرب على غزة الدول مصر ولبنان والأردن 10.3 مليار دولار، بحسب تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية.

ووفق الصحيفة أثّر العنف في الشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي، لكنه أثّر بشكل أكبر على الاقتصاد في مصر ولبنان والأردن، وهي دول تكافح بالفعل ظروفا اقتصادية صعبة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تستمر فيه الهجمات التي يشنها الحوثيون المدعومون من إيران على السفن التجارية في البحر الأحمر، والتي أدت لتعطيل طريق تجاري حيوي ورفع تكاليف الشحن.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

EMERGING MARKETS NAVIGATE GLOBAL INTEREST RATE VOLATILITY

Global interest rates in recent months have gone on a rollercoaster, especially those on longer-term government bonds.

Yields on 10-year US Treasuries are climbing again after pulling back from a 16-year high of 5 percent in October. Interest rate moves in other advanced economies had been equally prodigious.

Emerging market economies, however, saw much milder rate moves. We take a longer-term perspective on this in our latest Global Financial Stability Report, demonstrating that the average sensitivity to US interest rates of 10-year sovereign yield of Latin American and Asian emerging markets declined by two-thirds and two-fifths, respectively, during the current monetary policy tightening cycle compared with the taper tantrum in 2013.

While the lower sensitivity is in part due to the divergence in monetary policy between advanced economies' and emerging markets' central banks over the past two years, it nonetheless challenges findings in the economic literature that show large spillovers from advanced economies' interest rates to emerging markets. In particular, major emerging markets have been more insulated from global interest rate volatility than would be expected based on historical experience, especially in Asia.

There are other signs of resilience in major emerging markets during this period of volatility. Exchange rates, stock prices, and sovereign spreads fluctuated in a modest range. More remarkably, foreign investors did not leave their bond markets, in contrast to past episodes when large outflows ensued after surges in global interest rate volatility, including as recently as 2022.

This resilience was not just good luck. Many emerging markets have spent years improving policy frameworks to mitigate external pressures. They have built additional currency reserves over the last two decades. Many countries have refined exchange-rate arrangements and moved towards exchange-rate flexibility. Significant foreign exchange swings have contributed to macroeconomic stability in many cases. The structure of public debt has also become more resilient, and both domestic savers and domestic investors have become more confident investing in local-currency assets, reducing reliance on foreign capital.

Perhaps most importantly, and closely aligned with IMF advice, major emerging markets have enhanced central bank independence, improved policy frameworks, and gained progressively more credibility. We would also argue that central banks in these countries have gained additional credibility since the onset of the pandemic by tightening monetary policy in a timely manner and bringing inflation toward target as a result.

During the post-pandemic era, many central banks hiked interest rates earlier than counterparts in advanced economies—on average, emerging markets added 780 basis

points to monetary policy rates compared to an increase of 400 basis points for advanced economies. The wider interest differentials for those emerging markets that hiked rates created buffers for emerging markets that kept external pressures at bay. In addition, the rise in prices of commodities during the pandemic also helped the external positions of commodity-producing emerging markets.

Global financial conditions too have remained quite benign during the current global monetary policy tightening cycle, especially last year. This contrasts with previous hiking episodes in advanced economies, which were accompanied by a much more pronounced tightening of global financial conditions.

LOOKING AHEAD

Despite reaping rewards from years of building buffers and pursuing proactive policies, policymakers in major emerging markets need to stay vigilant with an eye on the challenges inherent in the "last mile" of disinflation and rising economic and financial fragmentation. Three challenges stand out:

- Interest rate differentials are narrowing as some emerging markets are anticipated by investors to cut rates faster than advanced economies, which could entice capital to leave emerging market assets in favor of assets in advanced economies;
- Quantitative tightening by major advanced economies continues to withdraw liquidity from financial markets, which could additionally weigh on emerging market capital flows;
- Global interest rates remain volatile, as investors—reacting to central banks emphasizing data-dependency—have grown more attentive to surprises in economic data. Perilous for emerging markets are market projections that central banks in advanced economies will materially cut rates this year. Should this prove wrong, investors may once again reprice in higher-for-longer rates, weighing on risky asset prices, including emerging market stocks and bonds.

A slowdown in emerging markets, as projected by the latest World Economic Outlook update, operates not only through traditional trade channels, but also through financial channels. This is particularly relevant now, as more borrowers globally are defaulting on loans, in turn weakening banks' balance sheets. Emerging market bank loan losses are sensitive to weak economic growth, as we showed in a chapter of the October Global Financial Stability Report.

Frontier emerging markets—developing economies with small-but-investable financial markets—and lower-income countries face greater challenges, the primary one being the lack of external financing. Borrowing costs are still high enough to effectively prohibit these economies from obtaining new financing or rolling over existing debt with foreign investors.

High financing costs reflect the risks associated with emerging market assets. Indeed, the dollar returns on these assets have lagged similar advanced economies' assets during this high-rate environment. For instance, emerging market bonds for high-yield, or lower-rated, issuers have returned about zero percent on net over the past four years, while US high-yield bonds have provided 10 percent. So-called private credit loans provided by nonbanks to lower-rated US companies have returned even more. The sizable differences in returns may not bode

well for emerging markets' external financing prospects as foreign investors with mandates that allow for investments across asset classes can find more-profitable alternative assets in advanced economies.

While these challenges for emerging market and frontier economies require close attention by policymakers, there are also many opportunities. Emerging markets continue to see significantly higher expected growth rates than advanced economies; capital flows to stock and bond markets remain strong; and policy frameworks are improving in many countries. Hence the resilience of major emerging markets that has been important for global investors since the pandemic may continue.

VIGILANT POLICIES

Emerging markets should continue to build on the policy credibility they have gained and be vigilant. Facing elevated global interest rate volatility, their central banks should continue to commit to inflation targeting, while remaining data dependent in their inflation objectives.

Keeping monetary policy focused on price stability also means using the full spate of macroeconomic tools to fend off external pressures, with the IMF's Integrated Policy Framework providing guidance on the use of currency intervention and macroprudential measures.

Frontier economies and low-income countries could strengthen engagement with creditors—including through multilateral cooperation—and rebuild financial buffers to regain access to global capital. In the bigger picture, countries with credible medium-term fiscal plans and monetary policy frameworks will be better positioned to navigate periods of global interest rate volatility.

Central bank policy rates

Divergence in monetary policy between advanced economies and emerging markets grew last year.

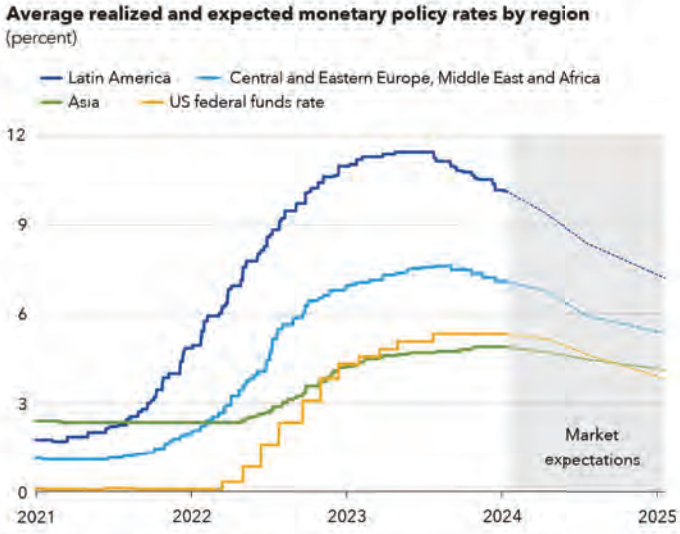

Sources: Bloomberg, IMF staff calculations.
Notes: Average monetary policy rate for a representative group of countries in each region. Dotted part of the lines represent futures-implied market expectations of these rates in the future.

IMF

Lagging returns

Some emerging market bonds provided lower returns than advanced economies' assets.

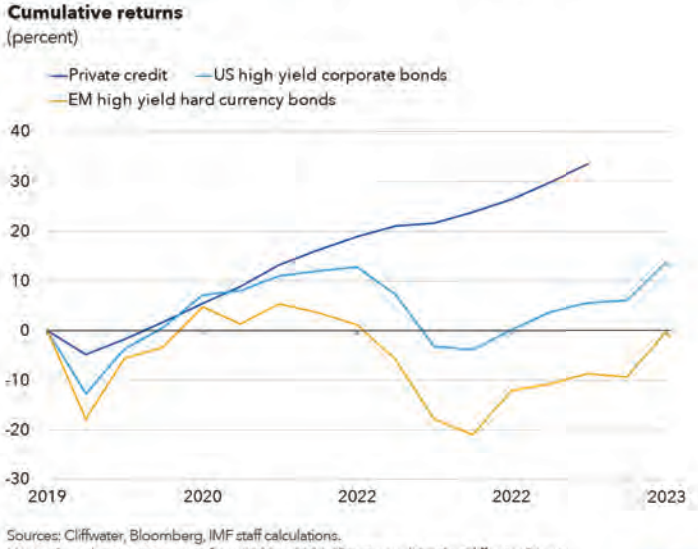

Sources: Cliffwater, Bloomberg, IMF staff calculations.
Notes: Cumulative returns since from 2020 to 2023. "Private credit" is the Cliffwater Direct Lending Index. "US HY corporate bonds" and "EM HY hard currency bonds" are Bloomberg total return indexes of those asset classes.

IMF

CHINA-ARAB SUPPLY CHAIN COOPERATION AMONG GLOBAL BUSINESS ASSOCIATIONS

COHESION OF BUSINESS ASSOCIATIONS TO PROMOTE SUPPLY CHAIN DEVELOPMENT

The global supply chain landscape is undergoing rapid and profound transformations, driven by technological advancements, evolving consumer demands, and shifting geopolitical dynamics.

However, these changes have also exposed the complexities and vulnerabilities of global supply chains, particularly in recent years. Disruptions, delays, and ethical concerns have underscored the urgent need for enhanced resilience, adaptability, and sustainability within these interconnected systems.

Amidst these evolving challenges, strengthening cohesion among business associations across the globe has become a critical imperative for fostering collaboration, promoting innovation, and advocating for policies that support supply chain resilience and sustainability.

BUSINESS ASSOCIATIONS: CATALYSTS FOR SUPPLY CHAIN COOPERATION

Business associations, representing the collective interests of businesses within a particular industry or region, can serve as powerful catalysts for supply chain resilience. By bringing together diverse perspectives and expertise, these associations can facilitate knowledge sharing, promote best practices, and advocate for policies that support supply chain resilience.

In the context of supply chain cooperation, business associations can facilitate knowledge sharing, promote best practices, and encourage partnerships between businesses across different countries.

Key Facts and Statistics Highlighting China-Arab Trade and Supply Chain Dynamics

- Bilateral trade between China and Arab countries has grown exponentially, reaching over $240 billion in 2022.
- The Arab world is a significant supplier of oil and gas to China, accounting for over 50% of China's oil imports.
- China has invested heavily in infrastructure projects in the Arab world, including railways, ports, and power plants.
- China and Arab countries have established various joint economic mechanisms, such as the China-Arab States Cooperation Forum (CASCF), to promote trade and investment cooperation.
- Arab countries are significant importers of Chinese goods, with machinery, electronics, and textiles ranking among the top imports.

CHINA-ARAB SUPPLY CHAIN COOPERATION: A CASE STUDY IN STRATEGIC PARTNERSHIP

With China's position as a global manufacturing powerhouse and the Arab region's rich natural resources and growing markets, the potential for mutually beneficial supply chain cooperation is immense. Several examples demonstrate the effectiveness of business associations in promoting supply chain cooperation. For instance,

- The China-Arab Business Council (CABC) has played a significant role in facilitating trade and investment between China and Arab countries. Similarly, the Arab-Chinese Chamber of Commerce and Industry has been instrumental in promoting business partnerships and knowledge exchange between the two regions.
- The Arab-China Economic Forum (ACEF), a prominent platform for inter-regional dialogue, serves as a testament to the commitment of business associations to fostering China-Arab supply chain cooperation. Through this forum, businesses from both regions engage in constructive discussions, identify areas of mutual interest, and explore opportunities for collaboration in various sectors, including infrastructure, energy, and technology.
- The Belt and Road Initiative has facilitated infrastructure development and trade connectivity between China and the Arab world, creating new opportunities for businesses in both regions.
- Joint ventures between Chinese and Arab companies have been established in various sectors, such as manufacturing, logistics, and renewable energy.

KEY AREAS FOR CHINA-ARAB BUSINESS ASSOCIATION COOPERATION IN SUPPLY CHAIN RESILIENCE

China and the Arab world, with their dynamic economies and strategic trade partnerships, hold immense potential for collaboration in enhancing supply chain resilience. Several key areas present promising opportunities for cooperation:

- Digitalization and Technology Adoption: Fostering the adoption of digital technologies, such as block chain and artificial intelligence, can enhance supply chain visibility, traceability, and efficiency, thereby improving resilience against disruptions.
- Risk Management and Mitigation: Collaboration on risk identification, assessment, and mitigation strategies can help businesses

better prepare for and respond to supply chain disruptions.

- Sustainable Supply Chain Practices: Business associations play a crucial role in promoting sustainable and resilient supply chains, addressing environmental concerns, labor standards, and ethical sourcing practices.
- Intra-Regional Trade Facilitation: Streamlining trade procedures, reducing barriers, and promoting regional integration can strengthen supply chains within China and the Arab world.
- Empowering SMEs and Fostering Inclusive Supply Chain Development: Small and medium-sized enterprises (SMEs) form a significant portion of the business landscape in both China and the Arab world. By providing SMEs with access to training, resources, and networking opportunities, business associations can help them enhance their capabilities, improve their competitiveness, and integrate seamlessly into global supply chains.
- Advocacy for supportive policies: Business associations can advocate for policies that support the development of resilient supply chains between China and the Arab world. This includes policies that promote trade facilitation, reduce trade barriers, and support investment in infrastructure and logistics.
- Collaboration on research and development: Business associations can collaborate on research and development initiatives aimed at developing innovative solutions to enhance supply chain resilience. This includes research on supply chain risk management, supply chain diversification, and supply chain agility.
- Joint ventures and partnerships: Business associations can support the formation of joint ventures and partnerships between Chinese and Arab businesses in the supply chain sector. This can help to strengthen supply chain linkages between the two regions and enhance supply chain resilience.

CONCLUSION

The future of global supply chains relies on business associations forging partnerships, promoting innovation, and advocating sustainable practices. In China-Arab supply chain cooperation, these associations can shape resilient, sustainable, and mutually beneficial economic growth.

Strengthening cohesion among business associations is key to promoting supply chain cooperation between China and the Arab world, fostering efficiency, sustainability, and inclusivity in this partnership. Together, they contribute to a future where supply chains drive economic growth while prioritizing community well-being and environmental stewardship.

RECENT AACC ACTIVITIES IN 2024
& REVIEW ON 2023

The Secretary-General of OPEC, H.E. Mr. Haitham Al-Ghais, received AACC's President Former Minister Dr. Werner Fasslabend and its Secretary General Eng. Mouddar Khouja, for a visit at OPEC's headquarters in Vienna. The visit aimed at strengthening cooperation between the chamber and OPEC in the field of energy, economy and renewable energy. Discussions during the meeting focused on issues related to the energy sector and energy security. The meeting also touched the topic of energy poverty in some regions of the world, and possible solutions to address their needs for energy supply.

On February 9, 2024, Mouddar Khouja, the Secretary-General of AACC, paid a courtesy visit to Her Excellency Samia Ilhem Ammar, the newly appointed Ambassador of the Republic of Tunisia to Austria, the Slovak Republic, Slovenia, and Croatia. Prior to her current post, Ambassador Ammar served as the Director-General of Cultural Diplomacy at the Ministry of Foreign Affairs in Tunisia and has been the Extraordinary and Plenipotentiary Ambassador of the Tunisian Republic to Hungary from 2015 to 2020.

The Secretary General received a warm welcome by the Ambassador at the premises of the Tunisian embassy in Vienna. During their meeting, Her Excellency Ambassador Ammar and SG Khouja discussed potential collaborations between Austria and Tunisia

across various sectors. Additionally, the Secretary-General provided an overview of AACC's extensive portfolio, network, and ongoing activities

In cooperation with the Embassy of the State of Kuwait in Vienna, the Austro-Arab Chamber of Commerce facilitated the visit of a high-level Kuwait Parliamentary Friendship Group to Vienna and co-organised meetings at the Vienna City Council and the Austrian Parliament.

The delegation was headed by H.E. Mr. Osama AlZeid, and further comprised of Mr. Shuaib Qasem, Mr. Hamad AlOlayan and Mr. Abdelwahab Alessa, all of them distinguished members of the Kuwaiti Parliament.

The visit commenced on 24 January 2024 with an official welcome and reception at the Vienna City Council for the high-level delegates, accompanied by His Excellency Mr. Talal Alfassam, the Ambassador of the State of Kuwait to Austria, together with AACC Secretary General Eng. Mouddar Khouja, in addition to embassy staff and media representatives.

Coordinated with the support of DI Omar Al-Rawi, Member of the State Parliament and Vienna City Council of Vienna, as well as member of the AACC Board of Directors and H.E. Former Minister Dr. Werner Fasslabend, Former Minister and AACC President, the delegates were welcomed as guests of honor to attend a session of the Vienna City Council from the VIP box of the meeting hall.

After that, the delegation had the honor of meeting with Mag. Thomas Reindl, the Head of the Vienna City Council, to engage in insightful conversations.

Another key highlight included meetings on 25 January 2024 at the Austrian Parliament, where the Kuwaiti delegation was received for meetings and discussions with Dr. Christoph Matznetter, Chairman of the Committee of Foreign Policy and Member of the National Council, and Member of the AACC's Board of Directors. Additionally, the delegation had the opportunity to explore the Austrian Parliament. The program also included a productive meeting with Dr. Rudolf Taschner, Chairman of the Committee of Education and Member of the National Council, focusing on potential collaborations in the field of education.

On 17 January 2024, AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja paid a courtesy visit to the newly appointed Ambassador of the State of Qatar to Austria, the Slovak Republic and Slovenia His Excellency Jassim Yaaqob Al-Hamadi at the premises of the embassy of the State of Qatar in Vienna. The meeting was coordinated and attended as well by Minister pp. Mr. Jamal Aljaber.

The Secretary General introduced the chamber's rich portfolio, network and activities to the ambassador, and discussed with him the potential of future cooperation between Austria and Qatar in many fields.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262